الجامعة اللبنانيّة
كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة والإداريّة
الفرع الأوّل

حرب اليمن وتأثيرها على أمن الخليج: رياحٌ و"عاصفةُ حزم"

رسالة لنيل شهادة ماستر بحثي في العلاقات الدوليّة والدبلوماسيّة

إعداد

حسين علي حمادة

لجنة المناقشة

الدكتور عادل خليفة	**الأستاذ المُشرف**	**رئيسًا**
الدكتور غسّان العزّي	**أستاذ**	**عضوًا**
الدكتور كميل حبيب	**أستاذ**	**عضوًا**

٢٠١٨

الجامعة اللبنانيّة

غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة

وهي تُعبّر عن رأي صاحبها فقط

الجامعة اللبنانيّة
كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة والإداريّة
الفرع الأوّل

حرب اليمن وتأثيرها على أمن الخليج: رياحٌ و"عاصفةُ حزم"

رسالة لنيل شهادة ماستر بحثي في العلاقات الدوليّة والدبلوماسيّة

إعداد

حسين علي حمادة

لجنة المناقشة

الدكتور عادل خليفة	**الأستاذ المُشرف**	**رئيسًا**
الدكتور غسّان العزّي	**أستاذ**	**عضوًا**
الدكتور كميل حبيب	**أستاذ**	**عضوًا**

٢٠١٨

...

...إلى كلّ من أُحبّ وأحترم

...إلى كلّ من ساندني، ووقف إلى جانبي

...إلى والديّ وأخويّ (علي – رُسيفة – كاملة – حسن)

...إلى القدوة، العميد الركن عبد المنعم مكّي

...إلى الداعم والناصح، الأستاذ الدكتور عادل خليفة

...

دليل المصطلحات

- م: ميلاديّ
- كم: كيلو متر
- كم٢: كيلو متر مربّع
- (ص): صلّى الله عليه وسلّم
- (ع): عليه السلام
- ط: الطبعة
- ص: صفحة

تصميم الرسالة

الـمـقـدّمـــــــــــــــة

القسم الأوّل: أهميةُ اليمن الإستراتيجية، وأسباب تأزّم الأوضاع في البلاد

الفصل الأوّل: المسار التاريخيّ والأهميّة الجيوسياسيّة

المبحث الأوّل: اللمحة التاريخيّة

المبحث الثاني: القدرات الجيواقتصاديّة

المبحث الثالث: جذور الخلاف اليمنيّ – السعوديّ

الفصل الثاني: الحرب، ظروفٌ إقليمية وأسباب داخلية

المبحث الأول: مسار الحراك العربي ٢٠١٠

المبحث الثاني: الوضع الداخلي، بين مطرقة الفساد وسندان "القاعدة"

المبحث الثالث: المبادرة الخليجية وصعود الحوثيين

القسم الثاني: مجلس التعاون الخليجي و"عاصفة الحزم"، بين الرسم والحسم

الفصل الأول: الخليج العربي وتحديّات المنطقة

المبحث الأول: دول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الثاني: الخلاف القطريّ – السعوديّ وتداعياته على الوحدة الخليجيّة

المبحث الثالث: إنضمام اليمن الى مجلس التعاون الخليجي

الفصل الثاني: مسار الحرب في اليمن وتداعياتها

المبحث الأول: دور الأمم المتّحدة ومجلس الأمن في إدراة الأزمة

المبحث الثاني: عملية "عاصفة الحزم"

المبحث الثالث: محاولات "إعادة الأمل"

الـخـاتـمـــــــــــة

المقدّمة

اليمن، هو البلد الفقير جنوب شبه الجزيرة العربيّة، الذي شهد نهار الجمعة الواقع في ١١ شباط عام ٢٠١١م "ثورة شعبيّة" أو "تظاهرات مطلبيّة" أو "تحرّكات إحتجاجيّة"، إلاّ أنّها عُرفت آنذاك بـ"جمعة الغضب"، وللمصادفة تزامنت مع الإعلان عن سقوط نظام الرئيس المصري حسني مبارك. قاد هذه الثورة شبابٌ يمنيّ وأحزاب مُعارضة، طالبوا بالإصلاحات السياسيّة، والإقتصاديّة، والإجتماعيّة، قبل أن يتطوّر الوضع متأثرًا بأحداث ما سُمّيَ "الربيع العربي"، لتصبح المطالبة بإسقاط نظام الرئيس علي عبد الله صالح، الذي حكم البلاد ثلاثةً وثلاثين سنة، هي العنوان الأبرز. أمّا اليوم المفصليّ في هذه التظاهرات، كان يوم الجمعة الواقع في ١٨ آذار ٢٠١١م، الذي عُرف بـ"جمعة الكرامة"، حيث وقعت مذبحةٌ بحقّ المدنيّين راح ضحيتها ٥٢ مواطن يمنيّ برصاص قوات صالح حسبما قال المعتصمون، في حين نفى الحزب الحاكم الإدّعاءات ووجّه إصبع الإتّهام إلى أطرافٍ متضرّرة.[١] وبناءً على هذه الأحداث، إنضمّ العديد من المشايخ، وزعماء القبائل، والشخصيّات الأمنيّة والإجتماعيّة إلى صفوف "الثورة"، ومن أبرز هؤلاء نذكر اللواء علي محسن الأحمر.[٢]

الخليج العربي، يطلق عليه البعض تسمية "الخليج الفارسي"، وهي المنطقة الجغرافيّة الواقعة جنوب غربي آسيا، وتحديدًا جنوب البقعة المعروفة بإسم "الهلال الخصيب". غير أنّنا سنلتزم في هذا البحث بمصطلح "الخليج العربي" إنطلاقًا من أنّ الجهة المُستهدفة في موضوعنا هي تحديدًا دول مجلس التعاون الخليجيّ: المملكة العربيّة السعوديّة، الإمارات العربيّة المتّحدة، الكويت، سلطنة عُمان، البحرين، وقطر. ستّ دولٍ نفطيّة غنيّة، قرّرت عام ١٩٨١م الإنضواء تحت راية منظمة إقليميّة واحدة. إنّ نشوء أو تأسيس منظمة إقليميّة يأتي تعبيرًا عن واقع مادّي وحضاري يجمع بين الدول المؤلّفة، وإنطلاقًا من الروابط الجغرافية، والثقافية، والمصالح المشتركة.[٣] غير أنّه في العديد من الإستحقاقات، لم تُظهر هذه الدول التماسك والتعاون المطلوبيْن لمواجهة التحدّيات. كما أنّ النزاعات الحدوديّة من جهة، ومحاولة الرياض التفرّد بقرار المجلس من جهة أخرى، أسهمت في طرح مسألة الثقة في ما بينها.

---

[١] خليل حسين، التاريخ السياسي للوطن العربي، منشورات الحلبي الحقوقيّة، ط١، بيروت، ٢٠١٢، ص ٦٠٠

[٢] كان اليد اليمنى للرئيس السابق علي عبد الله صالح، وهو أحد أبرز مؤسّسي حزب المؤتمر الشعبي العام. حاليًا، منشقّ عن هذا الحزب، يشغل منصب نائب الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، وهو مقرّب من الرياض.

[٣] عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدوليّة، مجد، ط٣، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٥٥

العلاقة اليوم بين الخليج العربي واليمن، تُختصر بعبارة "**رياحٌ وعاصفة حزم**"، وهو الجزء الثالث من عنوان بحثنا. **رياحٌ**، لأنّها هبّت منذ الزمن البعيد، حاملةً معها إيجابيّات وسلبيّات، توافقات ومواجهات، حروب ومعارك. غير أنّ ساعة الصفر التي قلبت الرياح إلى **عاصفة**، هي اللحظة التي شعرت فيها المملكة العربيّة السعوديّة أنّ موازين القوى في المنطقة باتت تميل لمصلحة الجمهورية الإسلاميّة الإيرانيّة، بدءًا من العراق، فسوريا، مرورًا بلبنان، وصولاً إلى اليمن. اليمن، الخاصرة الأضعف للرياض وحديقتها الخلفية، هذه الحديقة سقط فيها حليف المملكة التاريخي علي عبد الله صالح بموجب "مبادرة خليجية" نهاية العام ٢٠١١م، وسيطرت عليها حركة أنصار الله الحوثيّة عام ٢٠١٤م، وهي العدو اللدود للسعوديّين على مدى سنوات، واليوم باتت الخطر الأكبر على المملكة، ليس إنطلاقًا من قدراتها العسكريّة، لا بل على خلفية تلقيها الدعم من طهران، حتّى بات خصومها يُطلقون عليها تسمية "الميليشيات الإيرانيّة". لكن من هم الحوثيّون؟

هم أتباع زيد بن علي بن الإمام الحسين، الإمام الرابع عند المسلمين الشيعة، ولهذا، يُطلق عليهم تسمية "الزيديّون". أمّا تسمية "الحوثيّون" فتعود إلى حسين الحوثي الذي قُتل على يد قوات صالح عام ٢٠٠٤م. يعتمد الحوثيّون على تعاليم تتناسب مع المذهب السُني، وأخرى مع المذهب الشيعي، إلاّ أنّهم يختلفون مع الشيعة في المبدأ العام لعودة الإمام الثاني عشر، أيّ الإمام المهدي(ع). هم ليسوا قوّة جديدة على الساحة اليمنيّة، وإنّما شكّلوا على مدى سنوات حركة مُعارضة للغرب، وعلي عبدالله صالح، وللجماعات المتطرّفة. عام ٢٠١٤م، إستفادت حركة أنصار الله الحوثيّة من ضعف الحكومة المركزيّة، فشنّت هجوماً على العاصمة صنعاء، وسيطرت على مؤسسات الدولة، حلّت البرلمان، وأجبرت الرئيس هادي على الإستقالة.[٤]

عقب إستقالته وُضع هادي تحت الإقامة الجبريّة، إلاّ أنّه لجأ إلى عدن التي أعلنها عاصمةً بديلة، وعندما إقترب الزحف الحوثيّ من المدينة في شباط عام ٢٠١٥م، أرسل نداء إستغاثة للمملكة العربيّة السعوديّة، التي شكّلت تحالفًا وقادته. إنضمّ إلى "التحالف" كلّ من الإمارات، الكويت، قطر، البحرين، مصر، المغرب، السودان، الأردن، وباكستان. وفي السادس والعشرين من آذار ٢٠١٥م، أعلنت الرياض إطلاق عملية "**عاصفة الحزم**" لإنهاء السيطرة الحوثيّة على اليمن، وإعادة الإستقرار، الشرعيّة، والرئيس الشرعي إلى البلاد.

---

[٤] عادل خليفة، الأزمة اليمنية وآفاقها المستقبلية(مستقبل اليمن)، الغدير، مركز الدراسات والتوثيق، العدد ٦٩، بيروت، ٢٠١٥، ص ٣١

بناءً على ما تقدّم، يتمحور موضوع بحثنا حول عملية "**عاصفة الحزم**"، والمرحلة التي تلتها، والتي سُمّيَت "**إعادة الأمل**". غير أنّ طرح هذا الملف يُحتّم علينا التطرّق إلى العوامل التاريخيّة، الجيوسياسيّة، والإقتصاديّة التي دفعت الملك السعوديّ سلمان بن عبد العزيز إلى إتّخاذ قرار المواجهة العسكريّة. من هنا يتّضح لنا أنّ **أهميّة البحث** تكمن في كونه يُعالج واحدة من أزمات الشرق الأوسط العديدة، وهي الأزمة اليمنيّة، وتحديدًا حرب ما يُعرف بقوى "التحالف" الذي تقوده الرياض، وتُسانده واشنطن إستخباراتيًّا ولوجيستيًّا، على حركة أنصار الله الحوثيّة المدعومة من طهران، وتُساندها إعلاميًا وربّما أكثر، قوى وأحزاب تنتمي إلى ما يُعرف بمحور الممانعة والمقاومة في المنطقة. هذه المعطيات زادت من أهميّة الموضوع نظرًا إلى أنّ إعلان الحرب كان مفاجأةً بحدّ ذاتها من جهة، ونظرًا إلى حجم التعقيدات التي تُرافق الأزمة على الصعد كافة، لا سيما الوضع الإنساني الذي وصلت إليه اليمن، من جهة أخرى.

في هذا السياق نلخّص **أهداف البحث** بأربعةٍ، ألا وهي: أوّلاً، الإضاءة على الأهميّة التاريخيّة، الإقتصاديّة، والجيوسياسيّة لليمن بالنسبة للخليج العربي، ولا سيما للمملكة العربيّة السعوديّة. ثانيًا، كشف أسباب القلق الخليجيّ ممّا سُمّي "الربيع اليمنيّ"، وتعامل دول مجلس التعاون مع أحداثه. ثالثًا، إلقاء الضوء على قدرات هذه المنظمة الإقليميّة والتحدّيات التي تواجهها، لا سيما في ظلّ ما تدّعيه من تهديدٍ إيرانيّ. رابعًا، محاولة كشف الأسباب الحقيقيّة وراء إتّخاذ المملكة قرار المواجهة، وإبراز صورة موضوعيّة قدر الإمكان عن سير الأحداث، لا سيما عمليتيّ "عاصفة الحزم"، و"إعادة الأمل"، وما نتج عنهما.

يُعالج هذا البحث **إشكاليّة** كبرى، ألا وهي: مدى أهميّة اليمن على الصعيدين الجيوسياسيّ والإقتصاديّ بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجيّ، ولا سيما المملكة العربيّة السعوديّة، ومدى تأثير الحرب اليمنيّة على الأمن القومي لهذه الدول، في ظلّ خلافاتها الداخليّة من جهة، والتحدّيات الخارجيّة من جهة أخرى. تطرح هذه الإشكاليّة بعض التساؤلات، أهمّها: ما هو دور العوامل التاريخيّة والجيوسياسيّة في تفاعل دول الخليج العربي مع الأحداث والحرب اليمنيّة؟ هل إستشعرت هذه الدول خطر "الربيع العربي" وحاولت قطع الطريق عليه من البوابة اليمنيّة؟ ما هي خلفيّات ودوافع إتّخاذ قرار اللجوء إلى المواجهة العسكريّة؟ هل وصلت "عاصفة الحزم" إلى أهدافها؟ هل حملت عملية "إعادة الأمل" أفق وبوادر حلّ للأزمة؟ وفي كلّ هذا السياق، ما دور الجامعة العربية، منظمة الأمم المتّحدة، والدول الإقليميّة والدول الكبرى؟

للإجابة على هذه التساؤلات، تمّ إعتماد منهجين إثنين. الأوّل هو **المنهج التاريخي**، الذي يركّز على دراسة أحداث وظواهر وقعت في الماضي، وما زالت تحدث في الحاضر، وتبعاتها تمتدّ إلى المستقبل. وعليه، حاولنا تحليل الوقائع والمعلومات عبر تفكيكها، بغية تحديد العوامل والأسباب التي أدّت إلى لجوء المملكة العربية السعوديّة إلى إتّخاذ قرار المواجهة. أمّا المنهج الثاني، فهو **المنهج الوصفي التحليلي** الذي يدرس الظواهر والأحداث الحاضرة كما هي، بخصائصها الداخليّة والعوامل الخارجية المؤثرة بها، وذلك عبر متابعة، ورصد، وتحليل هذه الأحداث بدقّة وموضوعيّة، وهو ما سعينا إليه خلال متابعة تطوّرات الأزمة اليمنيّة منذ العام ٢٠١٥م ولغاية تاريخه.

أمّا الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد البحث، فتتلخّص بالآتي: أوّلًا، على الرغم من متابعة الموضوع على مدى ثلاث سنوات، إلاّ أنّ عدد المؤلفات والمراجع التي تناولت موضوع عملية "عاصفة الحزم" قليل جدًّا. ثانيًا، إنّ سرعة الأحداث، تقلّب المواقف، تبدّل التحالفات، وتغيير الخريطة العسكريّة والسياسيّة في البلاد، أربكت عملية رصد ما يجري على الساحة اليمنيّة. ثالثًا، صعوبة التحليل الموضوعي، الناتجة عن ضبابيّة المشهد، وتناقض المفاهيم المستخدمة في هذه الحرب. وفي هذا السياق، نذكر مثال على ذلك، أنّه على الرغم من رفضنا لوجهة النظر التي شبّهت العمليّة العسكريّة السعوديّة بالعدوان الإسرائيلي على الفلسطينيّين، إلّا أنّنا من خلال المتابعة، وبحسب المعطيات، يتبيّن لنا حتّى هذه اللحظة أنّ مشروع الرياض في اليمن، هو مشروعٌ لا أفق له.

بناءً على ما تقدّم، إعتمدنا **خطة بحث** مبنيّة على قسمين. **القسم الأوّل:** أهميّة اليمن الإستراتيجيّة، وأسباب تأزّم الأوضاع في البلاد. فيه تناول **الفصل الأوّل** المسار التاريخيّ والأهميّة الجيوسياسيّة لليمن، فيما تناول **الفصل الثاني** الحرب، ظروفها الإقليميّة وأسبابها الداخليّة. عالجنا في الفصل الأوّل ثلاثة مباحث، المبحث الأوّل تناول اللمحة التاريخيّة لليمن، المبحث الثاني تناول قدرات البلاد الجيواقتصاديّة، فيما تناول المبحث الثالث جذور الخلاف اليمنيّ – السعوديّ. أمّا بالنسبة إلى الفصل الثاني، فقد قسّم ثلاثة مباحث، المبحث الأوّل يتعلّق بمسار الحراك العربي الذي بدأ عام ٢٠١٠م، فيما تناول الثاني الوضع الداخلي في اليمن والمعاناة التي يعيشها المجتمع بين مطرقة الفساد وسندان تنظيم القاعدة الإرهابيّ، أمّا المبحث الثالث فتمحور حول المبادرة الخليجيّة التي أطلقتها ورعتها دول مجلس التعاون الخليجيّ، فضلاً عن مرحلة صعود النفوذ الحوثيّ في البلاد، التي إختتمت القسم الأوّل، ومهّدت للقسم الثاني.

القسم الثاني: مجلس التعاون الخليجيّ، و"عاصفة الحزم"، بين الرسم والحسم. يُقسم بدوره إلى فصليْن. **الفصل الأوّل** هو الخليج العربيّ وتحديّات المنطقة، وفيه تناول المبحث الأوّل دول مجلس التعاون الخليجيّ، فيما تطرّق المبحث الثاني إلى الأزمة القطريّة وتداعياتها على الوحدة الخليجيّة، التي من خلالها مهّدنا الطريق لنتناول في المبحث الثالث ملف إنضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجيّ. أمّا بالنسبة إلى الفصل الثاني والأخير، فهو مسار الحرب في اليمن وتداعياتها. وفيه، تناول المبحث الأوّل دور الأمم المتّحدة ومجلس الأمن في إدارة الأزمة اليمنيّة. أمّا المبحث الثاني فتطرّق إلى عملية "عاصفة الحزم"، فيما تطرّق المبحث الثالث والأخير إلى عملية "إعادة الأمل".

القسم الأوّل

أهميّةُ اليمن الإستراتيجيّة، وأسباب تأزّم الأوضاع في البلاد

الفصل الأوّل: المسار التاريخيّ والأهميّة الجيوسياسيّة

المبحث الأوّل: اللمحة التاريخيّة

المبحث الثاني: القدرات الجيوإقتصاديّة

المبحث الثالث: جذور الخلاف اليمنيّ – السعوديّ

الفصل الثاني: الحرب، ظروفٌ إقليميّة وأسباب داخليّة

المبحث الأوّل: مسار الحراك العربيّ ٢٠١٠م

المبحث الثاني: الوضع الداخلي، بين مطرقة الفساد وسندان "القاعدة"

المبحث الثالث: المبادرة الخليجيّة وصعود الحوثيّين

الفصل الأوّل: المسار التاريخيّ والأهميّة الجيوسياسيّة

إنّ الموقع الإستراتيجيّ لليمن، حضارتها العريقة، وقوّتها البشريّة، كلّها عواملٌ تلعب دوراً أساسيًّا في الصراعات الإقليميّة. فحالة الفوضى وعدم الإستقرار في هذا البلد، قد تشلّ المنطقة وتهدّد الأمن والسلم فيها، فضلاً عن تهديد التجارة البحريّة الدوليّة عبر مضيق باب المندب. بناءً عليه، وقبل أن نتطرّق إلى الأزمة اليمنيّة الحاليّة، وتحليل إذا ما كانت حرباً أهليّة أم صراعًا إقليميًّا، لا بدّ لنا من أن ندرس التطوّر التاريخيّ لليمن سياسيًّا، جغرافيًّا، وديمُغرافيًّا، فضلاً عن تناول القدرات الجيوإقتصاديّة اليمنيّة، ومدى إنعكاس كلّ ذلك على الأخذ والردّ في العلاقات اليمنيّة – السعوديّة. وجواباً على هذه المواضيع، سوف يتناول الفصل الأوّل العناوين التالية:

المبحث الأوّل: اللمحة التاريخيّة

الفقرة الأولى: من أولى الممالك وصولاً إلى قيام دول الخلافة

الفقرة الثانية: الثورتان اليمنيّتان والدرب إلى الوحدة

الفقرة الثالثة: الرئيس علي عبدالله صالح، رمز الوحدة أم سبب الأزمة؟

المبحث الثاني: القدرات الجيوإقتصاديّة

الفقرة الأولى: الموقع الجغرافيّ اليمنيّ نعمةٌ أم نقمة؟

الفقرة الثانية: الإمكانات الإقتصاديّة والديمُغرافيّة

الفقرة الثالثة: أهمّ المحافظات اليمنيّة وأبرز الموانئ

المبحث الثالث: جذور الخلاف اليمنيّ – السعوديّ

الفقرة الأولى: اتّفاق الطائف والعلاقة اليمنيّة – السعوديّة

الفقرة الثانية: الثورة اليمنيّة، ساحةٌ للمواجهة المصريّة – السعوديّة

الفقرة الثالثة: الدور السعوديّ ما بعد إعلان الوحدة اليمنيّة

الفقرة الرابعة: الحروب الحوثيّة الستّة

المبحث الأوّل: اللمحة التاريخيّة

الفقرة الأولى: من أولى الممالك وصولاً إلى قيام دول الخلافة

يعود نسب اليمنيّين إلى أبناء عاد إبن نوح، الذين سكنوا حضرموت القديمة. وقد قسّم الجغرافيون بلاد العرب إلى خمسة أقاليم، حيث عرّفوا اليمن القديم على أنّه الجزء الذي يمتدّ من نجد إلى المحيط الهندي والبحر الأحمر.[٥]

اليمن، "ARABIA FELIX" أو "العربيّة السعيدة"، صِفةُ السعادة هنا منبثقةٌ من اليُمن، ومعناه البركة والرخاء.[٦] لكن لمعرفة إلى أيّ درجة عاشت هذه البلاد أيّامًا بيضاء تعكس معنى الإسم، لا بدّ لنا أن نلخّص التاريخ اليمنيّ، منذ القرن العاشر ما قبل الميلاد، مروراً بعصر الإسلام، وصولاً إلى المرحلة التي سبقت إندلاع الثورة الشبابيّة في وجه الظلم، والفقر، والفساد.

يُقسم الإطار الزمنيّ لتاريخ اليمن القديم إلى عصرين. العصر الأوّل، يتمثّل بالحضارة الراقية، ويبدأ في القرن العاشر قبل الميلاد، حيث إعتُبِرت دولة سبأ التي نشأت في منطقة مأرب، من أهمّ التكوينات السياسيّة في حينه، حتى أنّ عظمة هذه المملكة ذُكِرت في القرآن الكريم بقوله تعإلى: "وجئتُكَ من سبأ بنبأ يقين، إنّي وجدتُ إمرأةً تملكهم وأوتيتْ من كلّ شيء ولها عرشٌ عظيم". أمّا العصر الثاني، فهو زمن الرخاء المضاعف الذي إزدهرت فيه التجارة، حتى تزامنت على أرض اليمن خلال القرن الأوّل قبل الميلاد دولة سبأ، دولة مُعين، دولة حضرموت، ودولة حُميْر.[٧]

في المرحلة التي تلت، شهد القرن الثالث للميلاد إنتشار المسيحيّة في اليمن، ولقد رعا أهل الحبشة التبشير بالديانة السماويّة الثانية، إلا أنّ اليهود، وخوفاً من تزايد النفوذ الحبشي، أحرقوا الكنائس وتعقبوا اليمنيّين المسيحيّين. هذه الأحداث طُبِعت في الوجدان الحبشي الذي لم يغفل عن اليمن، الأمر الذي دفعهم إلى العودة عام ٥٢٥ م، حيث تمكّنوا بمساعدة إمبراطور الروم من إلحاق الهزيمة بالحاكم اليهوديّ، وإحتلال البلاد.

---

[٥] عبد العزيز قانصو، مقدمة في تاريخ العرب، دار بيروت المحروسة، بيروت، ١٩٩١، ص٦

[٦] موجز التاريخ السياسي اليمني، تقرير نُشر على الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للمعلومات التابع لرئاسة الجمهورية اليمنية، www.yemen-nic.info، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٠/١

[٧] التاريخ القديم لليمن، تقرير نُشر على الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للمعلومات التابع لرئاسة الجمهورية اليمنية، www.yemen-nic.info، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٠/١

الوجود الحبشي لم يدم طويلاً، فقد دخل الفرس على خط الصراع على الأراضي اليمنيّة، التي تحولّت عام ٥٩٨م إلى ولاية فارسيّة، لها قيمةٌ وشأنٌ كبيران، لدرجةِ أنّ ثقةَ الملك الفارسي بواليه في اليمن آنذاك، جعلته يطلب منه أن يقبضَ على رسولِ الإسلام محمد بن عبدالله(ص) في الحجاز.[٨]

بإرادة الله، ولحسن الحظّ أنّ الوالي الفارسيّ قد فشلَ في تنفيذ المهمّة، وتابع الرسول مسيرة التبشير بالإسلام. وعند بدء وصول الدعوة إلى اليمن، كانت البلاد مُقسّمة إلى أجزاء مفتّتة، فبالإضافة إلى الدويلات القبائليّة، كان هناك مناطق تحت الحكم الفارسيّ، لا سيما في صنعاء وعدن، فضلاً عن إستمرار بعض النفوذ الروماني الحبشي في نجران.[٩] أمّا المفارقة التاريخيّة المُشرّفة والتي تعكس صورة اليمن الحقيقيّة، هي عندما تكثّف الوجود الإسلامي إعتباراً من العام السادس للهجرة (٦٢٧م)، حيث يُروى أنّ أهل نجران المسيحيّين شعروا بالأمان في ظلّ تمدّد أتباع الرسول(ص)، على إعتبار أنّ المسلمين هم جماعةٌ تستند في حياتها وممارساتها إلى تعاليم السماء، شأنهم شأن أتباع مدرسة السيّد المسيح(ع)، التي تقوم على الإيمان بالله، المحبة، السلام، والغفران. وهنا نتأسّف على حالنا اليوم ونتساءل، لمَ التعتيم على تاريخنا المتسامح؟ ألإنّ المصالح باتت هي دين الشعوب، والتعصّب الطائفيّ والمذهبيّ هو الذي يتحكّم بالعلاقات بين البشر؟

لقد أوفد الرسول(ص) ولاته إلى اليمن، مقسِّماً بذلك البلاد إداريًّا إلى مخاليف ثلاثة، الجند، وصنعاء، وحضرموت. وهنا بدأ عصرٌ جديد، يتمثل بالإنتماء إلى أمّة الإسلام، التي رغم إعترافها بالحدود والقوميّات، إلّا أنّها وحّدت وجمعت المسلمين إلى حدّ كبير، ومن خلال هذا الرابط تجذّرت علاقة اليمنيّين مع "المدينة".

أمّا مع رحيل الرسول(ص)، مع ما يمثّل من شخصيّةٍ جامعة، يصعب إيجاد البديل المقنع، وهذا الباب فتح جدالاً لم ينته حتى يومنا هذا، لكنّ المهم أن نذكر أنّ اليمن كسواها، طالتها نيران الجدالات السلبيّة. وبناءً عليه، حمل زمن الخلافة الراشدة تبعات سياسيّة على البلاد، فتارةً تمتعّت بالحكم الخاص في كنف الحجاز، وتارةً أخرى حُرِمت هذا الإمتياز، وإعتُبِرت ولاية كسواها من الولايات التابعة للخلافة الإسلاميّة.

---

[٨] التاريخ القديم لليمن، تقرير نُشر على الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للمعلومات التابع لرئاسة الجمهورية اليمنية، www.yemen-nic.info، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٠/١

[٩] موجز التاريخ السياسي اليمني، تقرير نُشر على الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للمعلومات التابع لرئاسة الجمهورية اليمنية، www.yemen-nic.info، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٠/١

أوّلاً: العصر الأمويّ ٦٦٠م – ٧٥٠م

تناوب على اليمن خلال الحقبة الأمويّة خمسةٌ وعشرون واليًا إتّسمت مهامهم بالصعوبة، فقد إنشغلوا بالمحافظة على الإستقرار والأمن، وفضّ الخلافات والخصومات الداخليّة التي كانت تجعل من اليمن أرضًا هشّة قابلة للخرق، لاسيما في ظلّ صعود "الخوارج" الذين كانوا في حربٍ متواصلة مع الأمويّين، حتى أنّهم بلغوا من القوّةِ درجةً متقدّمةً ساعدتهم في السيطرة على مكّة والمدينة، إلا أنّه في طريقهم إلى الشام كَمنَ لهم مروان بن محمد آخر خلفاء بني أميّة، وطاردهم وصولاً إلى عقر دارهم ومنفسهم الأخير في حضرموت اليمنيّة.

ثانيًا: العصر العباسيّ ٧٤٩م – ١٢٥٨م

لقد تميّزت إنطلاقة هذا العهد بالقوّة، والسيطرة، وفرض السيادة على مجمل أراضي الخلافة الإسلاميّة، بإستثناء الأندلس وأجزاء من شمال إفريقيا. وفي خلال هذا الصعود تمّ القضاء على كلّ محاولات الإنقلاب والثورة. إلاّ أنّ فترة النموّ وصلت إلى حدّها الأقصى، وبالتالي أعقبها ضعفٌ ومطبّات سمحت للثورات أن تأتي بثمارها، المتمثلة بخروج بعض الأقاليم عن السيطرة العباسيّة. إنّ إنغماس ولاة بني عباس في اليمن بالظلم والفساد، كان شرارةٌ لبدء عهد ضعف الدولة العباسيّة، وبالتالي إعتُبِرت الأرض اليمنيّة مُنطلقاً للثورات المُمهّدة لقيام الدويلات المستقلّة عن الحكم المطلق للخلافة.

وفي هذا السياق عرفت اليمن في هذا العصر قيام دولة بني زياد في صنعاء بين عاميّ ٨١٨م و١٠١٩م، والتي تمتّعت بنوع من الإدارة الذاتيّة، تحت جناح السلطة العباسيّة. أمّا في صعدة، وفي الحقبة نفسها، أسّس الإمام الهادي، دولة الإمامة الزيديّة، التي صمدت إلى العام ١٩٦٢م. وهنا لا بدّ أن نفتح قوسين للإضاءة على جذور المذهب الزيديّ، والذي سُميَّ نسبةً للإمام زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، المُنادي بمبدأ الثورة على الظلم، وإعتبار المظلوميّة أهمّ شرط للخروج والثورة. مع الإشارة أيضاً أنّ المذهب الزيديّ يتميّز بالفكر المعتدل والمنفتح، ويَعتبر علماؤه أنّ الإجتهادَ ضرورةٌ للتطوّر، وبناءً عليه، هو أقرب المذاهب الشيعيّة إلى السُنّة.[١٠]

[١٠] موجز التاريخ السياسي اليمني، تقرير نُشر على الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للمعلومات التابع لرئاسة الجمهورية اليمنية، www.yemen-nic.info، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٠/١

هذه الحقبة شهدت أيضاً قيام الدولة الصليحيّة على أرض اليمن ما بين عاميّ ١٠٤٧م – ١١٣٨م وقد إتّخذت صنعاء عاصمة لمملكتها، وذلك بعد زوال دولة بني زياد. أمّا أبرز إنجاز لمؤسّس هذه الدولة، علي بن محمد الصليحي، هو الإطاحة بالقوى القبليّة، وتوحيد اليمن، حتّى أنّه تمكّن من إدخال مكّة تحت حكمه لبضعة أشهر.

ثالثًا: الحكم الأيّوبي ١١٧٣م – ١٢٢٩م

لقد كانت اليمن هدفاً للقادة على مدى العصور، وعندما أنشأ صلاح الدين الأيّوبي مُلكاً خاصاً له في مصر تحت رعاية الخلافة العباسيّة، راوده الطموح إلى تأسيس مملكة متكاملة، فأرسل حملةً إلى اليمن لضمّها إلى كلّ من مصر والشام بهدف تعزيز القوى في مواجهة الصليبيّين. وبسبب الصراعات القبليّة اليمنيّة، تصاعدت شكاوى الأهالي، ودخل الأيوبيّون اليمن وأجهزوا على الدويلات القبليّة واحدة تلو الأخرى، وبسطوا نفوذهم على جزء كبير من الأرض اليمنيّة، غير أنّ مرحلة الحكم الأيوبي إنتهت كسواها، ولم تَسلم من المواجهات الداخليّة لا سيما مع الزيديّين.[١١]

رابعًا: الدولة الرسوليّة ١٢٢٩م – ١٤٥٤م

يعود نسب الرسوليّين إلى الغساسنة، وهم فرع من قبيلة الأزد اليمنيّة، أمّا الدولة الرسوليّة التي أسسها عمر بن رسول، وأعلن إستقلالها عن الحكم الأيوبي في مصر، فقد إتّخذت تعز عاصمةً لها، وصمدت أكثر من قرنين حتى باتت تعتبر أطول الدول عمراً في تاريخ اليمن الوسيط. لقد نجح الرسوليّون في توحيد اليمن من حضرموت جنوباً إلى مكّة شمالاً، غير أنّ الإستقرار لم يدم طويلاً، فالإشتباك الداخلي سرعان ما عاد إلى الواجهة، لا سيّما في ظلّ رفض القوى الزيديّة لأيّ شريك في حكم اليمن. تجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذه الحقبة عرفت عظمةً ونفوذاً للملك اليمنيّ المظفر، حيث أنّ مسلمي الصين بعثوا له برسالةٍ يشكون فيها الظلم اللاحق بهم جرّاء التضييق عليهم خلال ممارسة الشعائر الدينيّة، فما كان على الملك الرسوليّ إلاّ أن يرسل هدية قيّمة إلى نظيره الصيني، مرفقةً برسالةٍ مكتوبة، وبالفعل نال مسلمو الصين مرادهم.[١٢]

---

[١١] موجز التاريخ السياسي اليمني، تقرير نُشر على الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للمعلومات التابع لرئاسة الجمهورية اليمنية، www.yemen-nic.info، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٠/١

[١٢] المرجع السابق

خامسًا: الدولة الطاهريّة ١٤٥١م – ١٥١٧م

ورثت الدولة الطاهريّة مناطق نفوذ الدولة الرسوليّة التي شملت مجمل الأراضي اليمنيّة، بإستثناء مناطق الجبال الشماليّة التي كانت تخضع لسيطرة الأئمة الزيديّين. وعلى غرار الدول والممالك السابقة، أمضى الطاهريّون حكمهم يحاولون ترسيخ سلطتهم تخوّفاً من أيّ غزو أو ثورة أو إنقلاب، وما حاولوا تجنّبه وقع فعلاً عام ١٥١٧.

الفقرة الثانية: الثورتان اليمنيّتان والدربُ إلى الوحدة

في سياق الصراع مع القوى الإستعماريّة وخاصةً القوّة البحريّة البرتغاليّة، أيقنت السلطنة العثمانيّة الأهميّة الإستراتيجيّة لموقع اليمن، لا سيّما لجهة الإطلالة على البحر الأحمر وبحر العرب. بناءً عليه، تمركز العثمانيّون في الأراضي اليمنيّة من عام ١٥٣٨م ولغاية العام ١٦٣٥م، حيث إضطروا إلى المغادرة نتيجة الصراع مع الأئمة الزيديّين والقوى القبليّة.

خروج العثمانيّين من اليمن فتح المجال أمام الإمام الزيديّ المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم، أن يوحّد البلاد ويؤمّن الإستقرار ويسهم في إزدهار القطاعات الزراعيّة، التجاريّة، الفكريّة والثقافيّة. غير أنّ هذا الإستقرار لم يدم، وبسبب الصراعات القبليّة المتكررة، خسر اليمنيّون جزءًا من أراضيهم لصالح الدولة الوهابيّة السعوديّة الأولى.[١٣] هذه الأراضي آلت خلال العام ١٨٤٨م إلى العثمانيّين الذين عادوا من جديد إلى اليمن، لكن هذه العودة أشعلت حساسيّة الإنكليز، فإحتلّوا عدن بهدف تأمين الطريق البحريّة إلى الهند. وبناءً عليه، فقد اليمن الإستقلال لصالح الطرفين، البريطانيّ المتمركز في عدن والعثمانيّ المتمركز في صنعاء.

في عام ١٩١١م وبعد تسويةٍ عثمانيّةٍ – زيديّةٍ، إعترفت السلطنة بالإمام المتوكّل يحيى حاكماً وحيداً على الزيديّين في اليمن، مقابل تسليم الأخير بالسيادة العثمانيّة. بناءً عليه، إضطرّ الزيديّون إلى الوقوف على الحياد خلال الحرب العالميّة الأولى. أمّا الإنكليز كعادتهم إعتمدوا سياسة فرّق تسد، وبالتالي عندما أعلن الإمام يحيى قيام المملكة المتوكليّة عام ١٩١٨ م، وجد نفسه محاطاً بالخصوم، ومحروماً من الموانئ والتجارة والأرباح، الأمر الذي دفعه إلى التقدّم شمالاً لمحاصرة صبيا وجيزان التابعتين للإمارة الإدريسيّة، غير أنّ

[١٣] موجز التاريخ السياسي اليمني، تقرير نُشر على الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للمعلومات التابع لرئاسة الجمهورية اليمنية، www.yemen-nic.info، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٠/١

الأدارسة سلّموا السلطة على بلاد عسير إلى الدولة السعوديّة التي قامت في نجد والحجاز. رفض الإمام هذه التسوية، لتنطلق بذلك شرارة المواجهة السعوديّة اليمنيّة التي تطوّرت إلى حدّ دخول القوات السعوديّة عام ١٩٣٤م إلى عسير، قبل أن يتمّ توقيع إتفاقيّة الطائف، التي خسرت بموجبها اليمن عسير، ونجران، وجيزان.

لقد حكم الأئمة المتوكليّون اليمن بإسم الدين وسلطة النسب، غير أنّهم مارسوا الفرديّة المطلقة والإستبداد، وإستعبدوا الشعب، وإعتبروا كلّ من يخالفهم الرأي خارجاً عن طاعة الله. أمّا في سبيل تمويل الحروب، فقد فرضوا الضرائب التعسفيّة، ولم يكترثوا لأيّ مطالبة بالحريّة والتحديث والتطوير. لهذه الأسباب وسواها أضحى اليمن من أكثر الدول تخلّفاً، وأهله يعانون البؤس والفقر والجهل. وبناءً عليه، نشطت التحرّكات الشبابيّة التي أسهمت في تأسيس أوّل منظمة سياسيّة سريّة في القاهرة عام ١٩٤٠م، تبعها ظهور منظمات كثيرة، شاركت في خوض المواجهة وصولاً إلى نجاح حركة الأحرار في إغتيال الإمام يحيى عام ١٩٤٨م.

هذا الحدث تبِعَهُ دعمٌ مصريٌّ إعتباراً من عام ١٩٥٢م على إثر نجاح ثورة الضباط الأحرار. ومع وصول الرئيس جمال عبد الناصر إلى سدّة الحكم في مصر عام ١٩٥٦م، أعلن صراحةً عزمه على تقديم المساعدة الماديّة والعسكريّة للثوار، في مواجهة الملكيّين المتوكليّين المدعومين من المملكة العربيّة السعوديّة.[١٤] إذًا، المشاركة المصريّة، فضلاً عن تضافر جهود الأحزاب الوطنيّة اليمنيّة السريّة، وشجاعة بعض الضباط الأحرار في الجيش اليمنيّ، كلّها عوامل أسهمت في تعزيز قوّة الثورة التي إنفجرت في ٢٦ أيلول عام ١٩٦٢م، حيث أُعلن عن قيام الجمهوريّة العربيّة اليمنيّة، بعد إنهاء حكم الإمامة الزيديّة.[١٥]

عدوى الثورة إنتقلت إلى الجنوب نتيجة الرغبة في التحرّر من الإستعمار الخارجي، فقامت الثورة اليمنيّة الجنوبيّة في ١٤ تشرين الأوّل ١٩٦٣م ضدّ المحتلّ البريطانيّ لإجباره على المغادرة بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٧م، تاريخ الإستقلال والإعلان عن قيام جمهوريّة اليمن الديمقراطيّة الشعبيّة. إلاّ أنّ إستمرار المواجهات القبليّة، والخلافات السياسيّة والأيديولوجيّة، أدّى إلى خلق توتر دائم بين الشمال والجنوب.

على هامش الصراع بين الجمهوريّتيْن، شهد الشمال سلسلة من الإغتيالات طالت الرئيس تلو الرئيس إلى أن تسلّم علي عبد الله صالح الحكم في ١٧ تموز عام ١٩٧٨م. وخلال المؤتمر الذي إنعقد في الكويت عام

---

[١٤] صفاء صالح، تاريخ اليمن الحديث...سلسلة من الإنقلابات والتحديات، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٦ على موقع www.almasryalyoum.com

[١٥] ليلى العاجيب، تاريخ اليمن الحديث، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٦/١/٤ على موقع www.mawdoo3.com

١٩٧٩م، لمحاولة لمّ الشمل ووضع حدّ للصراع الأهليّ، توصّل رئيسا الشطرين الشماليّ والجنوبيّ إلى اتّفاق نصّ على الإقرار بالوحدة الفيدرالية، على أن تقوم حكومتان، الأولى في صنعاء والثانية في عدن. هذه الخطوة عبّدت الطريق أمام إعلان الوحدة اليمنيّة الكاملة رسميًّا في ٢٢ أيار عام ١٩٩٠م، حيث تولّى صالح رئاسة البلاد، وعلي سالم البيض رئاسة الحكومة.[١٦]

الفقرة الثالثة: الرئيس علي عبدالله صالح، رمز الوحدة أم سبب الأزمة؟

استطاع إبن العائلة المتواضعة، الذي رعى الأغنام في صغره قبل أن يبدأ تعلّم الكتابة في سنّ العاشرة، أن يتدرّج في صفوف الجيش اليمنيّ وصولاً إلى تعيينه قائداً للواء تعز عام ١٩٧٥م، رئيساً للشمال عام ١٩٧٨م، وإنتخابه رئيساً للجمهوريّة الموحدّة عام ١٩٩٠م.[١٧] لكن السؤال الأهمّ اليوم، هل كان صالح على مستوى الثقة والآمال، أم أنّ إخفاقاته أسهمت في وضع اليمن في أسفل قائمة الدول في مجالات كثيرة؟

لقد عرف عهد الرئيس صالح مراحل "سوداء"، بدأت بعودة ظاهرة الإغتيالات والتوتر بين عاميّ ١٩٩٢م و١٩٩٤م، الأمر الذي أدّى إلى إعتكاف رئيس الوزراء علي سالم البيض في عدن. تعمُّقُ الخلافِ والمواجهةِ دفع رئيس الوزراء إلى إعلان نفسه رئيساً على ما سمّاه جمهوريّة اليمن الديمقراطيّة. بناءً على هذه التطورات، حاولت المملكة العربيّة السعوديّة إنتزاع إعترافٍ من مجلس التعاون الخليجيّ بهذه الدولة، إلاّ أنّ محاولتها إصطدمت بإنقسام الآراء الخليجيّة. لم تعلن المملكة إستسلامها، تابعت دعم فكرة الإنفصال، غير أنّ تحالف الجنرال عبدالله الأحمر مع الرئيس صالح حسم الحرب وأجبر "البيض" على مغادرة اليمن.

هذه المواجهة السعوديّة – الصالحيّة غير المباشرة سرعان ما تحوّلت إلى إحتضانٍ للرئاسة اليمنيّة، لا سيما لجهة دعم الرئيس صالح في صراعه مع حركة أنصار الله التي إنبثقت من تنظيم "الشباب المؤمن" بقيادة حسين بدرالدين الحوثيّ. هذا الصراع تخلّله ستّ مواجهات مسلّحة، الأولى وقعت عام ٢٠٠٤م، أمّا السادسة فإمتدّت من شهر آب عام ٢٠٠٩م، ولغاية شهر شباط عام ٢٠١٠م، مع الإشارة إلى أنّ مبادرة إيقاف الحرب في كلّ مرّة كانت تبدأ من طرف الرئيس علي عبدالله صالح.[١٨]

---

[١٦] صفاء صالح، مرجع سابق

[١٧] ليلى العاجيب، مرجع سابق

[١٨] أحمد الدغشي، الحوثيون ومستقبلهم العسكري والسياسي والتربوي، ط١، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، ٢٠١٣، ص٣٢

أمّا وقد تناولنا مراحل التاريخ اليمنيّ منذ قيام هذا الكيان في القرن العاشر قبل الميلاد ولغاية المرحلة التي سبقت الثورة والتحركات الشبابيّة اليمنيّة عام ٢٠١١م، لا بدّ لنا أن نفتح قوسين لنربط الماضي بالحاضر، ولنحاول أن نفهم شعور الشباب اليمنيّ. وبناءً عليه، نذكر أنّ اليمن اليوم هو جهموريّة ديمقراطيّة، يمنح الدستور فيها الشعب الحقّ في ممارسة السلطة مباشرةً من خلال الإنتخابات العامة أو الإستفتاء، مع الإشارة إلى أنّ ولاية الرئيس المنتخب مباشرةً من الشعب تمتدّ لسبع سنوات قابلةٍ للتجديد مرّة واحدة فقط، وذلك من منطلق التداول في السلطة.[١٩] ولكن هل عاش الشعب اليمنيّ خلال ثلاثة آلاف عام يوماً من الديمقراطيّة أو الإستقرار أو السلام؟ وهل عرفت الحياة السياسيّة تداولاً سلميًّا للسلطة؟

إنطلاقاً من هذه التساؤلات، نعرض الإستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال تحليل الأحداث والوقائع التاريخيّة، والتي تشكلّ تمهيداً لفهم العوامل المكوّنة للأزمة اليمنيّة الراهنة:

١- تحكم اليمن تعدديّةٌ طائفيّةٌ ومذهبيّةٌ من جهة، وتعدديّةٌ قبليّةٌ وعشائريّةٌ من جهةٍ أخرى. مع الإشارة إلى أنّ هذا التنوّع غالباً ما كان نقمةً بدل أن يكون نعمة.

٢- عاش الشعب اليمنيّ على مرّ العصور مختلف أنواع الإضطهاد والظلم، فتحمّل حقد المحتلّ الأجنبيّ، وإستكبار بعض الخلفاء والولاة المسلمين، فضلاً عن فساد الأمراء والرؤوساء المحليّين.

٣- إنطلقت من أرض اليمن منذ مئات السنين حضارات، وممالك، ودول، عرفت العظمة والتطور والإزدهار، على عكس حال البلاد في القرن الواحد والعشرين للميلاد.

٤- لطالما كانت اليمن هدفاً للقوى الإستعماريّة والتوسعيّة نظراً لأهميّة موقعها الجيوستراتيجيّ.

٥- المعاناة التي عاشها اليمنيّون في مختلف الحقبات التاريخيّة جعلتهم منطلقاً للثورات، وبالتالي فإنّ الخروج على الظلم والفساد ليس بأمرٍ جديدٍ على المجتمعِ اليمنيّ.

٦- الخلافات الجغرافيّة الحدوديّة بين اليمن ودول الجوار، ولا سيما المملكة العربيّة السعوديّة، تعود إلى أكثر من ألف عام. فالمسألة تعدّت الحدود، وصولاً إلى تمكّن بعض الأمراء اليمنيّين من إحتلال مكّة المكرّمة أكثر من مرّة.

---

[١٩] لمحة تعريفية عن اليمن، تقرير نُشر على الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للمعلومات التابع لرئاسة الجمهورية اليمنية، www.yemen-nic.info، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٠/١

هذه الإستنتاجات تؤكّد أنّ اليمن ليست دولة عاديّة، بل هي نقطة محوريّة أساسيّة في الشرق، تملك إرثاً تاريخياً وحضارياً عريقاً، وتتمتّع بتعدديّة طائفيّة وعشائريّة وقبليّة، فضلاً عن أهميّة موقعها الجغرافي الذي يجعلها هدفاً تشخص إليه عيون الدول. بناءً عليه، سوف نتناول في المبحث التالي، القدرات الجيواقتصاديّة اليمنيّة.

المبحث الثاني: القدرات الجيوإقتصاديّة

الفقرة الأولى: الموقع الجغرافيّ اليمنيّ نعمةٌ أم نقمة؟

إنّ سرد الأحداث والوقائع التاريخيّة، وما توصلنا إليه من استنتاجات في المبحث الأوّل، يرتبط مباشرةً بالميزة الجغرافيّة التي يتمتع بها موقع اليمن. لذا فإنّ دراسة الواقع الجغرافي سوف تساعدنا في فهم التطورات السياسيّة، والإقتصاديّة، والأمنيّة، الداخليّة والخارجيّة، التي تحيط بالبلاد بسبب أهميتها الجيوستراتيجيّة.

يعتبر الدكتور فؤاد الصلاحي، أستاذ علم الإجتماع السياسيّ في جامعة صنعاء، أنّ الحكومات المتعاقبة عمدت إلى تغييب أهمية الجغرافيا السياسيّة لليمن، وبالتالي لم تكترث، مكرهةً أو متعمّدةً، إلى مصادر القوّة التي تعزّز حضورها على الصعيدين الداخلي والخارجي. فالجغرافيا ليست مجرّد تراب، بل تتخطّى الإحتياجات الحيويّة للسكان من مياه وغذاء، لتشمل القدرات الجيوستراتيجيّة للدولة.[٢٠]

تقع الجمهوريّة اليمنيّة والتي تبلغ مساحتها حوالي النصف مليون كلم٢، في جنوب شبه الجزيرة العربيّة، وتحدّها من الشمال المملكة العربيّة السعوديّة، من الشرق سلطنة عمان، من الجنوب خليج عدن وبحر العرب، أمّا من الغرب، فيحدّها البحر الأحمر. تطلّ اليمن "الفقيرة" على مضيق باب المندب، الذي يعتبر من أهمّ الممرات المائيّة المدرّة للأموال النفطيّة. إنّ هذا الموقع الجغرافيّ جعل البلاد ساحةً للصراعات المحليّة، والإقليميّة والدوليّة، حتى باتت هدفاً للقوى الإستعماريّة تاريخياً، ومطمعاً للقوى العظمى.[٢١] تقع على عاتق هذا البلد أعباءٌ كبرى، أولّها درء المخاطر عن خطوط نقل النفط الخليجيّ إلى الأسواق العالميّة. وهو الأمر الذي يخلق رابطاً مباشراً بين اليمن ودول الخليج، لا سيما لناحية حماية الأمن الإقتصادي لهذه الدول.

بناءً عليه، إنّ التوتر الناشئ عن الأزمة اليمنيّة الحاليّة، يُضاعف القلق الخليجيّ على المصالح النفطيّة من جهة، والأمنيّة من جهة أخرى، لا سيما في حال مالت دفة الصراع إلى حلفاء الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة، وإخفاق المملكة العربيّة السعوديّة وحلفائها، في تحقيق أهدافهم.

---

[٢٠] جغرافية اليمن نعمة تحولت إلى نقمة، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٢ على الموقع الإلكتروني لجريدة الخليج www.alkhaleej.ae

[٢١] موقع اليمن الاستراتيجي يجعله محور صراع، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٩ على الموقع الإلكتروني للمركز اللبناني للأبحاث والإستشارات، www.center-lcrc.com

أوّلاً: الأقاليم الطبيعيّة والمناخيّة

إنّ إطلالة اليمن على البحر الأحمر من جهة، وعلى بحر العرب من جهة أخرى، أعطتها موقعاً جغرافياً مميّزاً، إلاّ أنّ الملفت هو غياب الخصائص المناخيّة البحريّة عن الأجواء اليمنيّة، بإستثناء واقع إرتفاع نسبة الرطوبة الجويّة.[٢٢]

لطالما شكّل تنوّع التضاريس عنصراً جيوسياسيًّا وجيوديمغرافيًّا هامّاً، فقد كان للجغرافيا الطبيعيّة اليمنيّة تداعيات مباشرة في تصنيف فئات الشعب، ما بين سكان الشواطئ وسكان الجبال. وهذا بسبب تقسيم اليمن إلى خمسة أقاليم جغرافيّة قائمة على اليابسة، بالإضافة إلى سلسلةٍ من الجزر العائمة في بحر العرب والبحر الأحمر:

١- إقليم السهل الساحليّ، يسوده مناخٌ حارٌّ يتخلّله أمطار قليلة. يضمّ أهم المدن اليمنيّة، عدن جنوباً، والحُديدة شمالاً. سكان هذا الإقليم هم أوّل من إنتقل إلى الحياة الحضريّة، لذلك يُعتبرون الأكثر تقبّلاً للقانون ولسلطة الدولة.

٢- إقليم المرتفعات الجبليّة، جباله من الأكثر إرتفاعاً في شبه الجزيرة العربيّة، يبلغ متوسطها ٢٠٠٠ متر، لتصل إلى ٣٦٦٦ متر في قمة جبل النبي شعيب في محافظة صنعاء. هذه الجبال كانت تاريخياً منطلقاً للثورات، وزمن الإمامة الزيديّة خير دليل على ذلك. أمّا اليوم، فيستغل تنظيم القاعدة الجبال لإنشاء أوكارٍ يحتمي عناصره فيها.

٣- إقليم الأحواض الجبليّة، يتمثّل بالأحواض والسهول التي تقع في المرتفعات، وأغلبها تتواجد في القسم الشرقيّ من خط تقسيم المياه، الممتدّ من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب.

٤- إقليم المناطق الهضبيّة، يتشكّل من صخور صحراويّة تعبرها بعض الأوديّة، تحكمه خصوصيّة مناخيّة صعبة، أجبرت قاطنيها على تحمّل قساوة الحياة، والأخطار، والصعوبات.

٥- إقليم الصحراء، بقعةٌ رمليّة تغيب عنها النباتات بشكلٍ شبه تامّ، بإستثناء بعض المناطق التي تمرّ بها مجاري المياه. يسود فيه مناخٌ حارٌّ، وأمطارٌ نادرة، ورطوبةٌ منخفضة.

---

[٢٢] لمحة تعريفية عن اليمن، تقرير نُشر على الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للمعلومات التابع لرئاسة الجمهورية اليمنية، www.yemen-nic.info، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٠/١

٦- الجزر اليمنيّة، وعددها ١٨٢، تنتشر في المياه الإقليميّة، وتضاعف الأهميّة الجيوستراتيجيّة للبلاد. ومنها نذكر، جزيرة ميّون التي تحتلّ موقعًا حيويًّا على مدخل مضيق باب المندب، وجزيرة سقطرى الواقعة في بحر العرب، والتي تُعدّ هدفًا قديمًا جديداً للقوى الكبرى.[٢٣] وبعد إطلاق عملية "عاصفة الحزم"، نُشرت تقارير صحافيّة أشارت إلى سعي الإمارات العربيّة المتّحدة إلى إستئجار جزيرة سقطرى، فضلاً عن سيطرتها على جزيرة ميّون.[٢٤]

ثانيًا: أهميّة جزيرة سقطرى

تُعتبَر جزيرة سقطرى من أكثر مناطق العالم غرابةً. صنّفتها منظمة الأمم المتّحدة للتربية والعلم والثقافة "يونيسكو" كإحدى أهمّ المحميّات الطبيعيّة وأبرز المواقع التراثيّة. وأدرجتها على لائحة أهمّ الجزر، من حيث التنوّع الحيويّ والنباتيّ، وذلك لكونها موطنًا لآلاف الطيور، والحيوانات، والنباتات.

تبلغ مساحة سقطرى حوالي ٣٥٠٠ كلم٢، وبفعل موقعها الجغرافيّ، تؤمّن لأيّ قوّةٍ عسكريّة القدرة على السيطرة على أربعة مضائق مائيّة، هرمز(إمارات – إيران)، باب المندب(اليمن – جيبوتي)، قناة السويس(مصر)، ومضيق ملقا(إندونيسيا – ماليزيا). وإنطلاقاً من هذه المعطيات، ذكرت صحيفة الـ "نيوزويك" الأميركيّة أنّ الجنرال "بترايوس" زار الرئيس صالح في ١٨ كانون الثاني ٢٠١٠م، وآنذاك أعلنت الولايات المتّحدة أنّها تفكّر جديًّا في إنشاء قاعدة عسكريّة على الجزيرة.[٢٥] وبناءً على ما أوردته الصحيفة الأميركيّة، أعدّ موقع "ديبكا" الإسرائيليّ تقريراً بعنوان: "أميركا تبني قواعد عسكريّة ضخمة في جزيرتيّ سقطرى اليمنيّة والمسيرة العُمانيّة".[٢٦] وهنا نسأل، هل كانت زيارة "بترايوس" مجرّد صدفة؟ أم أنّه استطلاع مبكر لأرض الأحداث؟

---

[٢٣] موقع اليمن الاستراتيجي يجعله محور صراع، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٩ على الموقع الإلكتروني للمركز اللبناني للأبحاث والإستشارات، www.center-lcrc.com

[٢٤] زيد أحمد الغرسي، "ماذا وراء تحركات أميركا"، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٣/٤ على الموقع الإلكتروني لوكالة أنباء مرصد www.mersadagency.net

[٢٥] عبدالله فقيه، "الصراع الدولي على سقطرة"، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٣٠ على موقع www.soqotra.org

[٢٦] سقطرى اليمنية تغرق في طوفان اللعاب الأميركي، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٦/٧/٤ على الموقع الإلكتروني لجريدة البناء www.al-binaa.com

الفقرة الثانيّة: الإمكانات الإقتصاديّة والديمُغرافيّة

تمتلك اليمن ثروات طبيعيّة كثيرة، لعلّ أهمّها النفط والغاز. إلاّ أنّ الحكومات المتعاقبة لم تستثمر هذه الموارد بما يتيح للشعب الإستفادة من عائداتها. لقد إنتهجت الحكومة اليمنيّة سياسة إقتصاديّة تقوم على رفع مستوى إسهام القطاع الخاص في إقتصاد الوطن. لهذه الغاية تمّ اللجوء إلى تحديد دور الدولة، ليصبح إشرافيًّا وتصحيحيًّا. كما تمّت إزالة المعوّقات التي قد تعرقل المشاريع الإستثماريّة الخاصة، عبر تشجيع التجارة الحرّة من جهة، وإعادة النظر في التشريعات الضريبيّة والجمركيّة من جهة أخرى، وذلك في سبيل تحسين المناخ العام إقتصادياً واستقطاب رؤوس الأموال الوطنيّة والأجنبيّة.[٢٧]

أوّلاً: قطاع النفط

يُعتبر القطاع الأهمّ بين القطاعات الإنتاجيّة، رغم أنّ الإستثمار فيه لا يؤمّن الغاية المرجوة منه، وليس على قدر طموحات اليمنيّين، والحكومة تواطأت على مرّ السنين على شعبها فحرمته من هذا المورد، الذي يساهم في حوالي٣٠-٤٠% من الناتج المحليّ، ويشكلّ ٩٠% من قيمة صادرات اليمن.[٢٨]

بلغت عائدات تصدير النفط خلال عام ٢٠٠٦م حوالي ١,٨٦٥ مليار دولار أميركي، والإنتاج حوالي ٤٠٠ ألف برميل يوميًّا. وقد كان من المفترض أن ترتفع هذه الأرقام وفق ما أعلنته هيئة استكشاف وإنتاج النفط في اليمن، التي أكدّت خلال العام ٢٠١٠م وجود تسعة حقول نفطيّة جديدة. تقرير الهيئة ذكر أنّ المخزون النفطيّ بات يتعدّى ٩ مليار برميل، أمّا مخزون الغاز فهو أكثر من ٢,١٨ تريليون قدم مكعب. كلّ تلك المعطيات الإيجابيّة، دفعت الحكومة إلى طرح فكرة عرض ١٥ بقعة على السواحل اليمنيّة للتنقيب، على الشركات الدوليّة المعنيّة بهذا القطاع خلال عام ٢٠١١م، إلاّ أنّ الأزمة غدرت بالجميع، وقضت على كلّ طموح بتحسين الأوضاع الإقتصاديّة في البلاد، التي باتت تعاني أصعب الظروف المعيشيّة.[٢٩]

---

[٢٧] لمحة تعريفية عن اليمن، تقرير نُشر على الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للمعلومات التابع لرئاسة الجمهورية اليمنية، www.yemen-nic.info، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٠/١

[٢٨] المرجع السابق

[٢٩] النفط في اليمن، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١١/٣/١٤ على موقع www.aljazeera.net

ثانيًا: قطاع السياحة

إنّ التاريخ العريق، والحضارة القديمة، والإرث الثقافيّ، فضلاً عن الموقع الجغرافيّ، كلّها عوامل تجعل اليمن قوّةً ذات مقوّمات سياحيّة متنوّعة، عمرانياً، تراثياً، وخدماتياً، لا سيما مع تضاعف عدد مراكز الإستجمام والمنتجعات السياحيّة.[٣٠] غير أنّ الفساد، الإرهاب، والحروب دمّرت آمال إحياء هذا القطاع.

ثالثًا: التوزيع السكانيّ

يبلغ عدد سكان اليمن حوالي ٢٨ مليون نسمة وفق إحصاءات عام ٢٠١٧م، يعيش معظمهم في الأرياف والداخل. تشكّل القبائل اليمنيّة حوالي ٨٥% من الشعب، وبناءً عليه، تلعب الإنتماءات القبليّة والمناطقيّة دورًا بارزاً في التموْضع السياسيّ للقوى المحليّة. طائفيًّا، ٩٩% من اليمنيّين هم من المسلمين، أمّا الـ١%، فتتوزع على بضعة آلاف من المسيحيّين، بضعة مئاتٍ من اليهود، وأقليّةٍ هندوسيّة. نسبة المسلمين السُنّة تقارب الـ٦٥%، مقابل ٣٥% من المسلمين الشيعة، يُقسمون بدورهم إلى أغلبيّة زيديّة وأقليّة إسماعيليّة.[٣١]

رابعًا: مضيق باب المندب، صلة اليمن الإقتصاديّة مع العالم

يقع مضيق باب المندب الذي يُعتبر شريانًا رئيسيًّا للحركة الإقتصاديّة في العالم، بين اليمن، أريتريا، وجيبوتي، إلاّ أنّه يتبع إدارياً لمحافظة تعز اليمنيّة.[٣٢] بناءً عليه، تمتلك اليمن أفضليّة الإشراف على هذا المضيق، وذلك بسبب وقوع جزيرة ميّون ضمن المياه الإقليميّة اليمنيّة.

يتحكّم باب المندب بالطرق التجاريّة بين الشرق والغرب، ويحتلّ المرتبة الثالثة بعد مضيق هرمز ومضيق ملقا، من حيث كميّة النفط التي تعبره يوميًّا إلى البحر الأحمر. هذا الواقع جعله سلاحاً بيد اليمن، يمكن أن تستثمره في علاقاتها السياسيّة والإقتصاديّة والعسكريّة. أهميّة المضيق كانت محدودةً، إلى حين إفتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م، حيث تمّ ربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط. هذه الخطوة ساهمت في إختصار المسافة والوقت أمام حركة الملاحة، وشكّل واقعاً دوليًّا إيجابيًّا، لا سيما بالنسبة لعملية نقل النفط الخليجيّ، بعد أن تمّ إكتشافه في مطلع القرن العشرين.

---

[٣٠] النفط في اليمن، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١١/٣/١٤ على موقع www.aljazeera.net

[31] Yemen Demographics Profile 2018, updated the 20th of January 2018, published on www.indexmundi.com

[٣٢] لارا عبيات، "ما أهمية باب المندب"، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٦/٨/٢٤ على موقع www.mawdoo3.com

يمرّ عبر مضيق باب المندب حوالي ٣,٣ مليون برميل نفط يوميًّا. وهنا تكمن أهميّة الموقع الجغرافيّ اليمنيّ، لناحية حماية هذا المضيق، أو تركه وإهماله ليصبح معبرًا لتسهيل التجارة غير الشرعيّة بأشكالها كافة، من مخدرات، أسلحة، وقود، وحتّى بشر. هذا فضلاً عن إستغلال تنظيم القاعدة للثغرات الساحليّة للتسلّل إلى الأراضي اليمنيّة. وفي هذه الحال يتحوّل المضيق من نعمةٍ إلى نقمة، تُشكِّل تهديداً للأمن الإقليميّ والدوليّ.[٣٣]

تتزايد المخاوف اليوم من إمكانيّة عودة ظاهرة القرصنة البحريّة في خليج عدن القريب من المضيق، لا سيما في ظلّ غياب الدولة وإنشغالها بالحرب الدائرة على أراضيها، وبالتالي عدم قدرتها على ضبط المياه الإقليميّة، الأمر الذي سوف ينعكس سلباً على خطوط الملاحة الدوليّة. بناءً عليه، قد تلجأ شركات الشحن الكبرى إلى تحويل مسار سفنها، بعد أكثر من قرن نحو رأس الرجاء الصالح، وهو أمرٌ شديد الخطورة على الأمنيْن الإقتصاديْين الخليجيّ والمصريّ على حدٍّ سواء.

الفقرة الثالثة: أهمّ المحافظات اليمنيّة وأبرز الموانئ

تقسم الجمهوريّة اليمنيّة إدارياً إلى ٢١ محافظة، أكبرها من حيث المساحة، محافظة حضرموت، التي تستحوذ على ٣٦% من إجمالي المساحة اليمنية، أيّ ما يوازي ١٩٠٠٠٠ كلم٢، إلاّ أنّ عدد سكانها حوالي المليون نسمة. أمّا أكبر المحافظات من حيث عدد السكان، هي تعز التي تضمّ حوالي ٢,٧ مليون نسمة، يقطنون على مساحةٍ تبلغ حوالي ١٠٠٠٠ كلم٢.

أمّا على صعيد تواصل هذه المحافظات مع الجوار والعالم، فتملك اليمن منافذ بريّة، وبحريّة، وجويّة، تضاعف مرونتها. جواً، تقوم على الأرض اليمنيّة، ستّة مطارات دوليّة: صنعاء، عدن، تعز، الحديدة، المكلا، وسيئون. بحراً، يبلغ عدد الموانئ سبعة عشرة ميناءً، لعلّ أهمّها ميناء عدن، الذي يتمتّع بإطلالة إستراتيجيّة على البحر الأحمر. أمّا برًّا، فتتشارك اليمن مع المملكة العربيّة السعوديّة في أربعة معابر حدوديّة، معبر حرض، معبر البقع، معبر علبين، ومعبر الوديعة، في حين تتشارك مع سلطنة عُمان في معبرين هما

[٣٣] جغرافية اليمن نعمة تحولت إلى نقمة، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٢ على الموقع الإلكتروني لجريدة الخليج www.alkhaleej.ae

صفريت والشحن.[٣٤]

بالإنتقال إلى دور الموانئ، نذكر أنّه وفق إحصاءات عام ٢٠٠٥م، بلغ عدد السفن التي وصلت إلى اليمن حوالي ٣٢٠٠ سفينة، مع الإشارة إلى أنّه قبل الأزمة الأخيرة، كان هذا القطاع يحقّق نموًّا سنوياً بنسبة ٧%، وقد ساهمت في ذلك، سياسة التحرير الإقتصاديّ التي إتّبعتها الحكومة اليمنيّة، لجذب شركات الشحن وتموين السفن. وبناءً عليه، لجأت مصلحة الموانئ إلى تأجير مساحات لشركات محليّة، تعمل في مجال تعبئة وتموين الإسمنت والحبوب، وذلك في موانئ عدن، الحديدة، الصليف، والمخا.[٣٥]

أوّلاً: العاصمة صنعاء

هي العاصمة السياسيّة والتاريخيّة للبلاد، تُعتبر من أقدم المدن المأهولة، حيث يعود تاريخها الحضري إلى القرن الخامس قبل الميلاد. تقع صنعاء في وسط اليمن، في منطقةٍ جبليةٍ، ترتفع عن سطح البحر حوالي ٢٣٠٠ متر. يسكن المحافظة أكثر من ٢,٢ مليون نسمة على مساحة تفوق ١٦٠٠٠ كلم٢. تتركز في أمانة العاصمة الوزارات والمؤسسات والمصالح الحكوميّة، والهيئات السياسيّة العربيّة والأجنبيّة، فضلاً عن كونها مركزاً رئيسيًّا للنشاط التجاريّ والصناعيّ.

ثانيًا: محافظة تعز

تقع تعز جنوب العاصمة صنعاء، مشرفةً من الجهة الغربيّة على البحر الأحمر. إنّ العوامل الديمُغرافيّة، الجغرافيّة، الإجتماعيّة، الثقافيّة، والإقتصاديّة، جعلت محافظة تعز من أهمّ المحافظات اليمنيّة. فهي تتوسط الشطرين الشماليّ والجنوبيّ، وتشرف على مضيق باب المندب من جهة، وعلى ميناء المخاء التجاري العريق، من جهة أخرى. تتمتّع بإعتدال المناخ وخصوبة الأراضي، وقدرات إقتصاديّة، زراعيّة وسياحيّة. أمّا على الصعيد الديمُغرافي، فتضمّ المحافظة مخزوناً بشريًّا هائلاً، يجعلها تحتلّ المرتبة الأولى يمنيًّا في مجال الكثافة السكانيّة، علمًا أنّ أهاليها يمثّلون نخب المجتمع اليمنيّ.

تكتسب المحافظة أهميّة استراتيجيّة في العمليات العسكريّة، بفعل موقعها الجغرافي، فهي تبعد عن

---

[٣٤] لمحة تعريفية عن اليمن، تقرير نُشر على الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للمعلومات التابع لرئاسة الجمهورية اليمنية، www.yemen-nic.info، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٠/١

[٣٥] موانئ تجارية ذات طاقة عالية في اليمن، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٦ على موقع www.almethaq.net

العاصمة ٢٥٦ كلم فقط، كما أنّها من خلال ميناء المخا، تعتبر منفذاً بحرياً، فضلاً عن أنّ إحتلالها للزاوية الجنوبيّة الغربيّة لليمن، جعلها إحدى البوابات الجنوبيّة الشرقيّة للبحر الأحمر، حيث يقابلها في الضفة الغربيّة المقابلة، ساحل جمهورية جيبوتي، وهو الأمر الذي دفع البعض خلال العام ٢٠٠٩ م إلى طرح أفكار حول إنشاء جسر بحري يربط آسيا بأفريقيا من جهة، ومدّ خطوط أنابيب مياه و بترول بين القارّتين، من جهة أخرى.

ثالثًا: محافظة الحديدة

تقع محافظة الحديدة غرب اليمن، على إمتداد الساحل المطل على البحر الأحمر، وتبعد عن العاصمة صنعاء حوالي ٢٢٦ كلم. تتعدّى مساحتها ١٧ ألف كلم٢، ويبلغ عدد سكانها أكثر من ٢,٢ مليون نسمة. أمّا بالنسبة لمدينة الحديدة، فتُعبتر من أكبر المدن الحضريّة اليمنيّة، وتضمّ عدداً من أهمّ الموانئ في البلاد. في المياه الإقليميّة، تتبع للمحافظة ٤٠ جزيرة، أهمها جزيرة كمران المأهولة بالسكان، والتي تقوم على أراضيها قاعدة عسكريّة يمنيّة، مهمتها حماية السواحل. أمّا جزيرة حنيش الكبرى، فتضمّ منارةً لإرشاد السفن، ولخدمة الملاحة الدوليّة، ولتأمين الإنذار وتسهيل مهمة الحماية العسكريّة للشواطئ.[٣٦]

رابعًا: مدينة عدن

"عدن الساحليّة في صدارة المدن التي مثّلت هدفاً للأطماع الأجنبيّة، ومثّلت إحدى المدن الإستراتيجيّة، بما لعبته من دور إقتصادي، إجتماعي، وثقافي". هذا الواقع منح عدن قدرات تفوق حجمها، لا بل حجم اليمن، نظراً لكونها مفتاحاً للسيطرة ولفرض النفوذ العسكري، والإقتصادي، والسياسي، على الخليج العربي والبحر الأحمر. إنّ موقع المدينة المتميّز بحريًّا، رافقه ميزةٌ بريّةٌ طبيعيّة تتمثّل بوجود سلسلة من التلال المحيطة بالمدينة، والتي تؤمّن لها حصناً وحاجزاً أمام العوامل المناخيّة والأمنيّة على حدّ سواء.[٣٧] تُعتبر عدن من أولى المدن العربيّة التي إعتمدت نظام التجارة الحرّة بنجاح منذ عام ١٨٥٠ م، وهنا لا بدّ من أن نذكر إحتلال

[٣٦] عبده عايش، "الحديدة عاصمة إقليم تهامة اليمني"، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٦ على موقع www.aljazeera.net

[٣٧] مضيق باب المندب..مكانة تاريخية للتجارة ورئة الخليج العربي، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١١ على موقع www.araanews.ae

ميناء عدن لفترة طويلة المرتبة الرابعة عالمياً، من حيث الأهميّة الإقتصاديّة والتجاريّة.[٣٨]

إنّ مجمل ما تمّ ذكره في ما خصّ القدرات الجغرافيّة والإقتصاديّة، يجعل القارئ يعتقد أنّ اليمنيّين ينعمون بحياة مليئة بالرفاهيّة، إلاّ أنّ الواقع هو عكس ذلك تماماً، بحيث أنّ مؤشّر التنميّة البشريّة في اليمن يسجّل حوالي ٠،٥، وهو معدل منخفض جداً، هذا الأمر تؤكّده بيانات منظمة العمل الدوليّة، التي قدّرت نسبة البطالة الإجماليّة خلال عام ٢٠١٠م بـ ١٨%، في حين سجّلت ٣٤% بين الشباب، إلاّ أنّه مع تدهور الأوضاع الأمنيّة خلال الأحداث المستجدّة إعتباراً من العام ٢٠١١م، أضيف ٢٥٠ ألف يمنيّ إلى عداد العاطلين عن العمل.[٣٩]

هذا الوضع المأساويّ دفع البنك الدوليّ إلى نشر تقرير خلال العام ٢٠١٤م، صنّف فيه اليمن الأسوأ في الشرق الأوسط، لناحية معدّل البطالة، لا سيما بين الشباب. هذا فضلاً عن تفشّي ظاهرة سوء التغذية بشكل غير مسبوق، بالإضافة إلى إرتفاع نسبة الفقر بين شرائح المجتمع اليمنيّ، الذي بات أكثر من نصفه يعيش على أقلّ من ١،٢٥ دولار أميركيّ يوميًّا.[٤٠]

بناءً على ما تقدّم نسأل، أين هُدِرَت أموال النفط اليمنيّ عندما كان الشعب بحاجةٍ إليها؟ هل فعلاً يخشى السعوديّون من النفوذ الحوثيّ، أم أنّ قضية الإكتشافات النفطيّة والغازيّة كانت السبب الحقيقيّ وراء قرار الدخول إلى اليمن؟ للإجابة على هذه الأسئلة، سوف نتناول في المبحث الثالث من هذا الفصل، جذور الخلاف اليمنيّ – السعوديّ.

---

[٣٨] فراس اليافعي، "أهمية موقع ميناء عدن الجغرافي"، تقرير نُشر على موقع www.14october.com، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٠/٥

[٣٩] إرتفاع قياسي للبطالة في اليمن، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٢ على موقع www.aljazeera.net

[٤٠] البطالة والفقر في اليمن الأعلى في الشرق الأوسط، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٤ على الموقع الإلكتروني لجريدة الحياة www.alhayat.com

المبحث الثالث: جذور الخلاف اليمنيّ – السعوديّ

إنّ العلاقة اليمنيّة – السعوديّة ليست علاقة تقليديّة بين بلدين، لذا فإنّ دراسة الحرب الحاليّة بين المملكة وحلفائها من جهة، وجماعة الحوثي وحلفائها من جهة أخرى، لا تستقيم دون الرجوع إلى بعض الأحداث التي حكمت مسار هذه العلاقة. إنّ التدخل السعوديّ في السياسة الداخليّة اليمنيّة لا يُعتبر مفاجأةً مستغربة، نظراً إلى الروابط الجغرافيّة، التاريخيّة، الإقتصاديّة، والإجتماعيّة بين الطرفين.

نُسِبت روايةٌ إلى الملك عبد العزيز مؤسّس المملكة العربيّة السعوديّة، حين كان على فراش الموت وإلى جانبه أبنائه الأكبر سنًّا، حيث قال لهم: "إنّ أيّ شرّ أو خير لنا، مصدره اليمن".[٤١] وبغضّ النظر عن مدى صحّة الرواية، إلاّ أنّ ملوك السعوديّة تعاملوا مع اليمن كما لو أنّ هذه العبارة كانت فعلاً وصيّة المؤسّس. قد يعتقد البعض أنّ المملكة إستخدمت في اليمن قدرتها التأثيريّة على المسلمين السُنّة، دون الإلتفات إلى المكوّن الشيعيّ، غير أنّ الواقع الميداني أثبت أنّ المصالح أطاحت بالإعتبارات المذهبيّة أو الطائفيّة أو الأيديولوجيّة.

الفقرة الأولى: اتّفاق الطائف والعلاقة اليمنيّة – السعوديّة

عام ١٩٢٦م وقّع الأدارسة اتّفاقيّة مع المملكة العربيّة السعوديّة، تقضي بفصل الدولة الإدريسيّة عن اليمن.[٤٢] رفض الإمام يحيى التنازل عن الأراضي التي كانت تاريخياً أراضٍ يمنيّة، فتوتّرت الأجواء بين البلدين وصولاً إلى إندلاع الحرب العسكريّة. وفي معركة عام ١٩٣٤م، سيطر السعوديّون على محافظات عسير، نجران، وجيزان بشكل رسميّ، وما أضفى على هذه السيطرة صفة الشرعيّة، هو توقيع اتّفاق الطائف بين الملك عبد العزيز آل سعود والإمام يحيى حميد الدين المتوكلّ. بناءً عليه، حُسِم الجدال القائم حول هويّة هذه المحافظات، وإنتهت المواجهات المسلّحة بين البلدين، حيث إعترف كلّ طرفٍ بسيادة وإستقلال الطرف الآخر. أمّا أبرز ما جاء في مواد اتّفاق الطائف، فيمكن تلخيصه بالآتي:[٤٣]

١- تنتهي حالة الحرب بمجرّد التوقيع على الاتفاقيّة.

---

[٤١] جريجري جويس، العلاقات اليمنية السعودية بين الماضي والمستقبل، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٤

[٤٢] العلاقات السعودية – اليمنية تاريخ من الدم، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٦/١١/٦ على الموقع الإلكتروني لقناة العالم الإيرانية www.alalam.ir

[٤٣] طاهر عزام، "معاهدتيّ الحدود بين اليمن والسعودية"، تقرير نُشر على موقع www.lahjnews.net، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٠/١٩

٢- يُعتبر خطّ الحدود المتّفق عليه حدًّا فاصلاً قطعيًّا بين البلدين.
٣- عدم إنشاء أيّ بناء محصّن على مسافة ٥ كلم على جانبيّ الحدود.
٤- يمتنع الطرفان عن استخدام القوّة لحلّ المشاكل التي قد تقع بينهما.
٥- عدم السماح لأحد أن يستخدم أرض أحد البلدين كمنطلق لأعمال عدائيّة على الآخر.
٦- يمتنع الطرفان عن استقبال الفارّين من طاعة الدولة الأخرى.
٧- يتعهد الطرفان إحالة أيّ نزاع أو إختلاف ينشأ إلى التحكيم.

عام ١٩٣٧م، أرسل الملك عبد العزيز رسالةً إلى الإمام يحيى، يطلب منه إقناع إبنه أحمد بالتنازل عن عرش والده. إلاّ أنّ تدهور الأوضاع الداخليّة أسهم في إندلاع ما عُرف بـ"ثورة الدستور" عام ١٩٤٨م بقيادة عبدالله الوزير، والتي نجحت في إغتيال الإمام يحيى. غضّت الرياض النظر عن مواقف الإمام أحمد من اتّفاق الطائف وعن اتّهامه بالتخطيط لمحاولة إغتيال الملك عبد العزيز، ودعمته في سبيل إفشال الثورة، خوفاً من تغيير النظام الملكيّ على حدودها.[٤٤]

الفقرة الثانية: الثورة اليمنيّة، ساحةٌ للمواجهة المصريّة – السعوديّة

بدأت الناصريّة تهتمّ باليمن منذ ما قبل عام ١٩٥٦م، حيث فتحت القاهرة أبوابها أمام المعارضة اليمنيّة. لكن هذا لا ينفي حقيقة أنّ الثورةَ ثورةٌ يمنيّةٌ بحتة، ونتاجُ إرادةٍ وطنيّةٍ للضباط الأحرار في الجيش اليمنيّ، وبالتالي ليس مُنصفاً أن تُصنّف مخططًا ناصريًّا.[٤٥] بناءً عليه، في ٢٦ أيلول ١٩٦٢م، قاد العقيد عبدالله السلاّل رئيس حرس الأمير بدر إنقلابًا، أعلن بنتيجته قيام جمهوريّة اليمن العربيّة، وأبرق إلى الرئيس عبدالناصر: " نُبلِغكم بإعلان الثورة والإطاحة بحكم آل حميد الدين ". من جهته، صرّح الرئيس المصري: "ثورة اليمن ثورتنا، ولا بدّ من استرجاع جيزان ونجران، لأنّهما حقٌّ يمنيّ"، وقد أعطى الضوء الأخضر لتقديم الدعم المادّي للثورة اليمنيّة.[٤٦]

وقفت الرياض ضدّ الثورة، واستقبلت الإمام محمد البدر، الذي بدوره حاول الإستفادة من هذا الدعم،

---

[٤٤] جريجري جويس، العلاقات اليمنية السعودية بين الماضي والمستقبل، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٣، ص٩٦
[٤٥] أحمد الصياد، اليسار اليمني: ظالم أم مظلوم، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص٣٧
[٤٦] حرب اليمن، تقرير نُشر على موقع www.kingsaud.org، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١١/٢٠

لإعلان الثورة المضادة.[٤٧] أمّا بالنسبة للأسباب التي دفعت السعوديّة إلى إتّخاذ هذا الموقف، فنذكر:

١- التهديد الذي قد تُشكّله أيّ خطوةٍ إصلاحيّةٍ تحرريّةٍ، على الحدود المشتركة بين البلدين، لا سيما لجهة فتح ملف اتّفاق الطائف عام ١٩٣٤م.

٢- إلتجاء الإمام محمد البدر إلى المملكة طالباً المساعدة، وكأنّ المشهد تكرّر بالأمس القريب، من خلال رسالة الرئيس هادي، قبيل إطلاق المملكة العربيّة السعوديّة عملية "عاصفة الحزم".

٣- الخطر الذي كانت تتحسّسه السعوديّة من نفوذ مصر "عبد الناصر" في اليمن، ومن نشر الفكر التحرّري والإشتراكيّ في شبه الجزيرة العربيّة.

هذا الموقف السعوديّ قابله موقفٌ تصعيديّ عبّر عنه المشير عبدالله السلّال في الأوّل من تشرين الأوّل ١٩٦٢م، حين وجّه تحذيراً إلى الرياض، ينبّهها من عواقب دعم الرجعيّين، فضلاً عن إبلاغ الوزير السعوديّ المفوّض في صنعاء، ضرورة مغادرة البلاد، بالإضافة إلى إصدار مرسوم يقضي بإغلاق ثلاثة مصارف سعوديّة، في صنعاء، تعز، والحديدة. هذه الإجراءات اليمنيّة المدعومة من الرئاسة المصريّة، دفعت السعوديّة إلى قطع العلاقات الدبلوماسيّة مع الجمهوريّة العربيّة المتّحدة بموجب قرار ملكيّ في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٢م، أعقبه إنطلاق المواجهة المصريّة – السعوديّة على أرض اليمن الشماليّة.[٤٨]

في كانون الأوّل ١٩٦٢م عرض عبد الناصر فكرة سحب القوات المصريّة، شرط أن تتوقّف المعونة السعوديّة والأردنيّة للملكيّين، لكنّ الأمير فيصل وليّ العهد ورئيس الحكومة في عهد أخيه الملك سعود، رفض الإقتراح، مُعلنًا المواجهة الدبلوماسيّة، حيث تمّ وضع عراقيل أمام الحجّاج المصريّين، بغية تأليبهم على رئيسهم، فضلاً عن المساعي التي بذلها الأمير فيصل والملك الأردنيّ، لنقل مقرّ الجامعة العربيّة من القاهرة إلى عاصمة عربيّة أخرى.[٤٩]

لم تكتفِ المملكة بالضغط السياسيّ، فأمدّت المتوكليّين بالعتاد العسكريّ، وأرسلت طائرةً محمّلةً بالأسلحة

---

[٤٧] عمرو صابح، "الملك فيصل بن عبد العزيز الأضواء والظلال"، تقرير نُشر على موقع www.harakawahida.wordpress.com، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٠/٢٠

[٤٨] حرب اليمن، تقرير نُشر على موقع www.kingsaud.org، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١١/٢٠

[٤٩] العلاقات السعودية – اليمنية تاريخ من الدم، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٦/١١/٦ على الموقع الإلكتروني لقناة العالم الإيرانية www.alalam.ir

إلى نجران. إلّا أنّ الطيّارين غيّروا وجهة الرحلة نحو القاهرة، التي سلّمت السلاح إلى السلّال. هذه الحادثة تحوّلت إلى أزمةٍ ديبلوماسيّةٍ هزّت الداخل السعوديّ، الذي إنقسمت مواقفه، فنادى البعض بتغيير أسلوب التعاطي مع الملفّ اليمنيّ، في حين أصرّت الأغلبيّة على دعم المتوكليّين حمايةً لعروش ممالك الخليج.

الإصرار السعوديّ على تصعيد المواجهة، كان السبب الأساسيّ لإتّخاذ مصر قرار دعم الثورة اليمنيّة ميدانياً، حيث أُطلقت في شباط عام ١٩٦٣ م، حملةٌ مصريّةٌ عسكريّةٌ، بقيادة رئيس القوات البحريّة المصريّة، المشير عبد الحكيم عامر، وبمشاركة آلاف الجنود المصريّين.[٥٠]

عن المواجهة السعوديّة – المصريّة، كتب محمد حسنين هيكل، أنّ الملك فيصل أعلن صراحةً أمام السفير الأميركيّ آنذاك، أنّ الرياض تريد المحافظة على أراضيها، ولذلك أرسلت الأسلحة إلى المناطق الحدوديّة منزوعة السلاح، وحشدت قوّاتها، ودعمت الملكيّين. وفي سياق الحديث الثنائي، إنفعل الملك السعوديّ قائلاً: "أَخرِجوا القوات المصريّة من اليمن، وأبذلوا جهدكم للخلاص من هذا الرجل الذي يفتح الطريق للتسلّل الشيوعيّ". في حزيران عام ١٩٦٦م، وأثناء زيارة الملك السعوديّ إلى واشنطن، إلتقى الرئيس الأميركيّ ليندون جونسون، الذي صرّح أنّ السعوديّة تستطيع أن تعتمد على صداقة أميركا، مهما تطوّرت الأحداث في اليمن.[٥١] أليس هذا الضوء الأخضر نفسه الذي إستحصلت عليه الرياض قبل إطلاق "عاصفة الحزم"؟

عام ١٩٦٧م، بعد الإعتداء الإسرائيلي على الأراضي العربيّة، ولا سيما المصريّة، عُقِد مؤتمرٌ في الخرطوم، تمّ خلاله الاتّفاق على تقديم مساعداتٍ لمصر والأردن، غير أنّ المملكة إشترطت إنسحاب القوات المصريّة من الأراضي اليمنيّة. بناءً عليه، أعلنت القوات المصريّة بدء إنسحابها من صنعاء إعتباراً من ١٠ تشرين الأوّل ١٩٦٧م. هذا الإنسحاب وضع الجمهوريّة العربيّة اليمنيّة في موقفٍ صعب، إنتهى بتوقيع اتّفاقيّة يمنيّة – سعوديّة، نصّت على تخلّي الحكومة اليمنيّة عن بعض منجزات ثورة عام ١٩٦٢م. تبع التوقيع حملة تطهير لليساريّين من الجيش وأمن الدولة، فضلاً عن تسهيل عودة الملكيّين الذين فرّوا إلى الرياض، وقد تسلّم بعضهم مناصب عليا في السلطة. هذه الخطوات أعادت إحياء النفوذ السعوديّ سريعاً.

أمّا في اليمن الجنوبيّ، فقد استغلّت السعوديّة المصاعب الإقتصاديّة، والخلافات الداخليّة، بهدف الحدّ قدر

---

[٥٠] جريجري جويس، العلاقات اليمنية السعودية بين الماضي والمستقبل، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٣، ص٩٧

[٥١] عبد الناصر وحرب اليمن، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٥ على موقع www.harakawahida.wordpress.com

الإمكان من النجاح الذي حقّقه اليساريّون، لا سيّما بعد نيلهم الإستقلال عام ١٩٦٧م.[٥٢] هذه المحاولة السياسيّة، تبعها عام ١٩٦٩م مواجهةٌ مسلّحةٌ بين القوات اليمنيّة الجنوبيّة والقوات السعوديّة، في ما يُعرف بـ"حرب الوديعة"، وهو معبرٌ حدوديٌّ، دارت فيه المواجهة بين الطرفين، وانتهت بإنتصارٍ سعوديّ على الصعيدين السياسيّ والميدانيّ. فمن جهة، ركزّت المملكة قواتها في مواقع دفاعيّة في مركز الوديعة، ومن جهةٍ أخرى باتت هي المتحكّم الأوحد بالحدود السياسيّة بين البلدين.[٥٣]

الفقرة الثالثة: الدور السعوديّ بعد إعلان الوحدة اليمنيّة

بعد أشهرٍ قليلةٍ على إعلان الوحدة اليمنيّة، واجه الرئيس اليمنيّ خيارًا مُحرجًا سببه إجتياح الرئيس العراقيّ الأسبق صدام حسين للكويت في آب عام ١٩٩٠م. فموقف علي صالح الداعي للحوار والحلّ السياسيّ، كان مُغايراً لتوجّه السعوديّة ودول الخليج، ما تسبّب في طرد مئات الآلاف من اليمنيّين من هذه الدول.[٥٤] لم يرق لدول الخليج، ولا سيّما للمملكة، توحيد اليمن. فنظريًا، هذا يعني قيام جمهوريّة ديمقراطيّة قائمة على مبدأ تداول السلطة. لكن بالنسبة للرياض، "الوحدة" أتت بلحظة فراغ إقليميّةٍ ودوليّةٍ، نتيجة تفكّك الإتّحاد السوفياتيّ، وسعي الولايات المتّحدة إلى إحتواء اليمن الجنوبيّة الماركسيّة.[٥٥]

توتّرت العلاقات اليمنيّة – السعوديّة عقب الوحدة اليمنيّة، لا سيما وأنّ موضوع تجديد اتّفاقية الطائف كان مدار بحثٍ في صنعاء، التي باتت تتحدّث عن إسترجاع الأراضي التي سيطرت عليها المملكة في ما مضى. غير أنّ الردّ السعوديّ كان سريعاً، عبر بناء قاعدةٍ عسكريّةٍ في عسير، وإعلان رغبتها بإنشاء سورٍ على طول الحدود مع اليمن. في المقابل، حاولت اليمن تطوير قطاع النفط، فتضاعف الإحتياط الأجنبيّ، وتدنّت نسبة إعتماد صنعاء على الدعم السعوديّ إقتصاديًّا. هذا الأمر لم يرق للمملكة، فحذّرت الشركات النفطيّة من التنقيب في محافظة الجوف شمال اليمن، بحجّة أنّها منطقة متنازعٌ عليها.

---

[٥٢] العربية السعودية بين ١٩٥٨ و١٩٧٣، تقرير نُشر على موقع www.marefa.org، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٠/٢٠

[٥٣] تاريخ التدخل السعودي في اليمن...هل نشهد تدخلاً جديداً لإزاحة الحوثيين، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٥ على موقع www.sasapost.com

[٥٤] غمدان الدقيمي، "اليمن والسعودية..علاقة يكتنفها كثير من الغموض"، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٦/٧/٦ على موقع www.irfaasawtak.com

[٥٥] جريجري جويس، العلاقات اليمنية السعودية بين الماضي والمستقبل، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٣، ص٣٠

في العام ١٩٩٤م وقعت حرب الإنفصال اليمنيّة – اليمنيّة، وجمّدت ملف النزاع الحدوديّ بين البلدين. غير أنّ فشل الحركة الإنفصاليّة الجنوبيّة، أسهم في وقوع صدام يمنيّ – سعوديّ حول بلدة البوقة اليمنيّة. أعلنت اليمن آنذاك رغبتها في اللجوء إلى التحكيم الدوليّ لحلّ النزاع الحدوديّ، في حين أكّدت المملكة أنّ المسألة تُحلّ عبر التفاوض المباشر. بناءً عليه، تمّ تشكيل لجنة مشتركة عام ١٩٩٥م، لترسيم الحدود في المناطق التي لم يُحسم أمرها في معاهدة الطائف. لم تتوصّل هذه اللجنة لأيّ حلّ قبل العام ٢٠٠٠م، تاريخ توقيع معاهدة جدّة، التي وصفها الرئيس السابق علي عبدالله صالح، بأنّها معاهدةٌ مُرضيةٌ وجيّدة، وليس فيها إنتقاصٌ من حقوق أيّ طرفٍ من الطرفين.[٥٦] إذاً، أقرّ صالح بأنّ الأراضي المتنازع عليها، أراضٍ سعوديّةٍ. هذه الخطوة وصفها البعض بأنّها خيانةٌ عظمى من رئيس البلاد الذي باع تراب الوطن مقابل المال والسلطة. على الرغم من أنّ الحكومات اليمنيّة المتعاقبة لطالما طالبت، بتعديل بنود معاهدة الطائف، نظراً لكونها وُقِّعت في ظروفِ حربٍ فُرِضت على اليمنيّين.[٥٧]

توقيع اتفاقيّة جدّة كان أمراً مثيراً للجدل، لا سيما وأنّها صُنِّفت اتّفاقيّة نهائيّة، حسمت موضوع النزاع الحدوديّ. فبحسب بعض الوثائق التاريخيّة، تُعتبر محافظات نجران، جيزان، وعسير حقًّا يمنيًّا. من هذا المنطلق، يرى بعض المحلّلين أنّ المعاهدة بحكم الباطلة، كون التصويت عليها في مجلس النواب، تمّ برفع الأيدي، وليس بالجهاز أو المناداة الإسميّة، فضلاً عن أنّ المادّة الأولى من الدستور اليمنيّ، لا تُجيز التنازل عن أيّ أرضٍ يمنيّةٍ، كما أنّ الحكومة عام ١٩٩٨م قد ذكرت في بيانها أنّ مسألة النزاع الحدوديّ تخضع إلى أسلوب التحكيم. هذا بالإضافة إلى أنّ المادّة ٥٢ من اتّفاقيّة فيينا لقانون المعاهدات، تعتبر المعاهدة التي تُوَقّع بالإكراه، معاهدةً باطلة.[٥٨]

لطالما شكّلت الحدود اليمنيّة – السعوديّة عاملاً مهمًّا في مسار العلاقات الثنائيّة. وبالرغم من محاولة ترسيمها وضبطها عام ٢٠٠١م، إلاّ أنّ الفوضى، الخروقات الحدوديّة، وتهريب البضائع والبشر، جعلت السعوديّة تتبنّى فكرة إقامة جدار فاصل بين البلدين. مع الإشارة إلى أنّ الأحداث اليمنيّة منذ عام ٢٠١١م،

---

[٥٦] طاهر عزام، "معاهدتيّ الحدود بين اليمن والسعودية"، تقرير نُشر على موقع www.lahjnews.net، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٠/١٩

[57] Yemen and Saudi Arabia land Dispute, article published the 14th of May 2013 on www.yemenpost.net

[٥٨] بطلان معاهدة جدة بشأن الحدود بين اليمن والسعودية، www.albadeel.info

أعادت إلى الواجهة الحديث عن السياج الحدوديّ.[٥٩] لكن كيف كانت حال الحدود بين عاميّ ٢٠٠٤م و٢٠١٠م، لا سيّما مع ظهور حركة أنصار الله الحوثيّة؟

الفقرة الرابعة: الحروب الحوثيّة الستّة

في العام ١٩٩٧م تحوّل تنظيم الشباب المؤمن من جمعيّةٍ ثقافيّةٍ إلى حركةٍ سياسيّةٍ، شيعيّةٍ، زيديّةٍ، إتّخذت من محافظة صعدة مقراً لها. أُطلق عليها تسمية جماعة الحوثيّ، نسبةً إلى زعيمها الروحيّ بدر الدين الحوثيّ وقائدها النائب السابق حسين بدر الدين الحوثي. مطالبها تركّزت على رفع الحرمان والتهميش عن الطائفة، وقف التدخل السعوديّ في اليمن، وعدم تبعيّة الحكومة للسياسة الأميركيّة.[٦٠]

حاول حسين الحوثي تطعيم الزيديّة بالفكر الخُمَينيّ. وبناءً عليه، تحوّل الحوثيّون إلى تيارٍ دينيٍّ سياسيٍّ، أشبه بالإسلام السياسيّ السنّي، بهدف تعبئة القوى المجتمعيّة الزيديّة لصالحهم، وفرض الأجندة التي تمكّنهم من الوصول إلى السلطة.[٦١] لكن طريق السلطة دونه عقبات تمثّلت بجولات المواجهة مع صالح المدعوم سعوديًّا[٦٢]:

الجولة الأولى، بدأت في ١٨ حزيران عام ٢٠٠٤م بسبب مقتل ثلاثة جنودٍ يمنيّين، وإصدار محافظ صعدة قراراً بالقبض على حسين الحوثي، المُتّهم بالعملية وإرتباطه بإيران. وبعد مواجهات بين الطرفين، أمر الرئيس صالح بتصفية الزعيم الحوثي، فتمّ ذلك في ١٠ أيلول ٢٠٠٤م. أمّا الجولة الثانية، فقد بدأت في آذار ٢٠٠٥م، مواجهات مسلّحة في صعدة، إنتهت بعد شهرين مع إعلان الحكومة تحقيق أهدافها. الجولة الثالثة، إمتدّت من أواخر عام ٢٠٠٥م حتى بداية العام ٢٠٠٦م، دارت فيها معارك بين القبائل الموالية للحكومة، ومقاتلين قبليّين يدعمون الحوثيّين، وفي أعقاب هذه الجولة، برز إلى العلن الزعيم عبد الملك الحوثي. أمّا الجولة الرابعة، فقد إمتدّت من شباط إلى حزيران ٢٠٠٧م، حيث إنتهت بوساطة قطريّة. الجولة الخامسة،

---

[٥٩] عادل الأحمدي، "الحدود اليمنية السعودية: الجبهة المشتعلة"، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢٢ على موقع www.alaraby.co.uk

[٦٠] جماعة الحوثي، تقرير نُشر على موقع www.aljazeera.net، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٠/٢٢

[٦١] نجيب غلاب، الصراع على عرش اليمن في ظل التحولات الديمقراطية، ط١، بيسان، بيروت، ٢٠١١، ص٧٣

[٦٢] حروب الحوثيين الست ضد الدولة اليمنية، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٥ على موقع www.main.islammessage.com

إندلعت في ٢٩ نيسان ٢٠٠٨م، بعد إتّهام الحكومة للحوثيّين بقتل سبعة جنود يمنيّين. وإستمرّت حتّى ١٧ تمّوز من العام نفسه، حيث أعلن الرئيس صالح وقفاً أحاديًّا لإطلاق النار. أمّا بالنسبة إلى الجولة السادسة، والمعروفة بـ"حرب صعدة"، فقد إندلعت في ١١ آب عام ٢٠٠٩م، بعد إتّهام الحوثيّين بخطف أجانب. شهدت المواجهة قصفاً جويًّا غير مسبوقٍ على مواقع الحوثيّين، وإنتهت في ١٢ شباط عام ٢٠١٠م بإنسحاب جزئيّ للحوثيّين من شمال صعدة. خلّفت هذه الحرب مئات الضحايا من الجانبين، وتسبّبت بنزوح عشرات الآلاف. أمّا العامل الأخطر، كان دخول السعوديّة كطرفٍ في المواجهة بحجّة حماية أراضيها من الإعتداء الحوثي، والدفاع عن سيادتها وإستقلالها. وقد أعلن الرئيس السابق علي عبد الله صالح آنذاك أنّ هذا حقٌّ سعوديّ، مؤكّداً على متانة العلاقات الأمنيّة مع الرياض، وأنّ الحوثيّين متمرّدون، لا بدّ من القضاء عليهم.

إتّهم الحوثيّون الرياض بدعم نظام صالح ميدانيًّا وماليًّا، والسماح للجيش اليمنيّ بإستخدام أراضي المملكة كقاعدةٍ لشنّ الهجمات على المراكز الحوثيّة. في المقابل، يذكر البعض أنّ الزيديّين السعوديّين، وبتغطيةٍ من حكومةِ الرياض، قدّموا أموالاً طائلة لحركة أنصار الله بهدف تقوية طرفيّ النزاع في اليمن، إبقاء الفوضى. قائمة، وإبعاد مظاهر الديمقراطيّة والتحرّر عن المملكة.[٦٣]

عانت اليمن الكثير منذ المملكة المتوكليّة، مروراً بإعلان الجمهوريّتين، وصولاً إلى الوحدة، وما تلاها من صراعاتٍ داخليّة، وهيمنة سعوديّة. وعليه، لا بدّ من أن نذكر بعض المستفيدين من هذه الحروب:[٦٤]

١- الرأسماليّون الذين استغلّوا الدولة وثرواتها، والتيار الدينيّ القبليّ الذي قاتل بإسم القِيَم.
٢- تُجّار الحروب في الداخل، المَحميّون بفعل الأمر الواقع، والذين يُهوّلون بالحرب لتبرير تجاوز القانون، والتعدّي على الأموال العامة.
٣- الشركات المتعدّدة الجنسيّات، لا سيما الأميركيّة والأوروبيّة، التي إستفادت من النفط والغاز، عبر إبرام الصفقات مع النظام الساعي إلى مضاعفة ثروته على حساب حقوق الشعب.
٤- دولٌ إقليميّة ودولٌ كبرى، تستغلّ الدول الضعيفة، التي يسهل الإيقاع بها عبر إغراء زعمائها، الذين يسمحون للقوى الخارجيّة إستغلال وجع الشعب لمصالحهم الخاصة.

---

[٦٣] تاريخ حركة أنصار الله اليمنية، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٦ على موقع www.breakingnews.sy

[٦٤] نجيب غلاب، الصراع على عرش اليمن في ظل التحولات الديمقراطية، ط١، بيسان، بيروت، ٢٠١١، ص٢٢١

في الخلاصة، نستنتج أنّ العلاقة السعوديّة – اليمنيّة في السابق كانت تنطلق من مبدأين إثنين:[٦٥]

١- منع أيّ شكل من أشكال الوحدة اليمنيّة الفعليّة وزعزعة الإستقرار، خفض الأصوات المطالبة بالأراضي المتنازع عليها، والتأكيد على معاهدتيّ الطائف وجدّة.
٢- منع أيّ قوّة أجنبيّة من بناء قواعد تأثير في اليمن، خوفاً من تطوير البلاد إنمائيًّا وسياسيًّا، الأمر الذي قد يلغي الدور السعوديّ الفاعل.

أما في ما خصّ وجهة النظر السعوديّة من الحراك اليمنيّ عام ٢٠١١م وما تبعه، فقد إنطلقت في البداية من خلفية إعتبار الأحداث أزمة سياسيّة داخليّة، تُحلّ بآليّةٍ حواريّة، ومبادرة إقليميّة تقودها الدول الخليجيّة. غير أنّ تطوّر الأحداث دفع الرياض إلى المواجهة العسكريّة. بناءً عليه، سوف نُعالج في الفصل التالي، الأسباب الداخليّة والظروف الإقليميّة التي رافقت بداية الأزمة اليمنيّة.

[٦٥] جريجري جويس، العلاقات اليمنية السعودية بين الماضي والمستقبل، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٨

الفصل الثاني: الحرب، ظروفٌ إقليميّة وأسباب داخليّة

إنّ الحرب التي أعلنتها المملكة، والمستمرّة منذ آذار ٢٠١٥م، أسهمت في فتح الباب أمام التدخلات الإقليميّة والدوليّة من جهة، وأمام تمدّد الإرهاب مُستغلاً الفوضى والفقر، من جهة أخرى. تُعَدُّ هذه الحرب من بين الحروب الأكثر دماراً وقسوةً في تاريخ اليمن الحديث، لكن على الرغم من ترسانة "التحالف" بقيادة السعوديّة، والدعم السياسيّ من الولايات المتّحدة الأميركيّة، إلّا أنّ العملية العسكريّة، لم تُحقّق أيّ من أهدافها حتّى اليوم. وقبل التطرّق إلى أسباب وأهداف الحرب، لا بدّ من الإحاطة بكافة تفاصيل الملف اليمني، لناحية الوضعين الداخليّ والإقليميّ، متناولين العناوين التالية:

المبحث الأوّل: مسار الحراك العربي ٢٠١٠م

الفقرة الأولى: أسباب وعوامل إندلاع "الربيع العربيّ"

الفقرة الثانية: مواقف الجامعة العربيّة من أحداث العام ٢٠١١ م

الفقرة الثالثة: أصداء وتداعيات الثورات العربيّة

المبحث الثاني: الوضع الداخلي، بين مطرقة الفساد وسندان "القاعدة"

الفقرة الأولى: دور "صالح"، بين نفوذ القاعدة وإنتشار الفساد

الفقرة الثانية: جذور الفساد الإداري والسياسي في اليمن

الفقرة الثالثة: تنظيم القاعدة في اليمن وعرقلة قيام الدولة

المبحث الثالث: المبادرة الخليجيّة وصعود الحوثيّين

الفقرة الأولى: "الربيع اليمنيّ"، ثورةٌ أم فوضى؟

الفقرة الثانية: المبادرة الخليجيّة وعهد عبد ربه منصور هادي

الفقرة الثالثة: صعود الحوثيّين وإنهيار الدولة

المبحث الأوّل: مسار الحراك العربي ٢٠١٠م

شهد العالم العربيّ في أواخر العام ٢٠١٠م، بداية العام ٢٠١١م، موجةً من الحركات الشبابيّة والمطلبيّة، تحوّلت إلى تظاهرات سياسيّة صاخبة، وُصِفت بالثورات العربيّة، وسُمِّيت بـ"الربيع العربي". لكن مهما كانت التسمية، فإنّ الأمر شكّل مفاجأةً على الصعيد الداخليّ، الإقليميّ، والعالميّ.[٦٦] رؤساءٌ إهتزّت قصورهم، منهم من نفى نفسه طوعاً، أو ربّما بنصيحة غربيّة. منهم من سُجِن. منهم من قُتِل بأغرب طريقةٍ ممكنة. ومنهم من بقيَ صامداً حتّى اليوم. ومنهم من تحوّل من رأس النظام إلى أحد رؤوس المعارضة، قبل أن يتمّ إغتياله عند إعلانه الإنقلاب على الإنقلاب.

الفقرة الأولى: أسباب وعوامل إندلاع "الربيع العربيّ"

بدأت التحرّكات من تونس، مصر، فليبيا، البحرين، اليمن وسوريا، تحت عنوان الإصلاح ووقف تدهور الأوضاع الإقتصاديّة. إنّ الفساد، خنق الحريّات، وعدم التداول في السلطة، لم يكن حكراً على أنظمة هذه الدول، بل هذه المفاهيم تُلازم العقليّة العربيّة، مهما كان شكل الحكم. فالرؤساء العرب لم يتخلّوا عن مناصبهم وعروشهم إلاّ عقب إنقلاب، أو إغتيال، أو حالة وفاة يليها توريث الإبن أو الأخ، بإستثناء الوضع اللبنانيّ الذي تحكمه معادلات داخليّة، وتوازنات طائفيّة ذات أبعاد إقليميّة.

يعاني الشعب العربيّ من القمع، واستئثار فئةٍ صغيرة بثروات الأمّة، دون أن تكترث إلى الفقر، والبطالة. بناءً عليه، خرج الشباب يطالبون بالحريّة، والعدالة، وبناء الدولة الحديثة التي تقوم على إحترام حقوق الإنسان، والديمقراطيّة الحقيقيّة. دولةٌ لا تميّز بين مواطنيها، ولا تتعامل معهم بطائفيّة أو مذهبيّة. دولةٌ لا تُشبه دُوَلَنا. إنّ "الربيع العربيّ"، هو إذاً مجموع الثورات، أو التظاهرات، أو الإحتجاجات، التي شهدتها الساحات العربيّة أواخر العام ٢٠١٠م. إعتبر البعض أنّ مصطلح "الربيع" لا يتناسب مع نتائج التحرّكات، لا سيما وأنّ لكلّ دولة خصوصيّة. وبالتالي لا يمكن أن نسلّم أنّ ما حدث أثمر إزدهاراً وخيراً على الدول المعنيّة أو على الأمّة بشكل عام. فكيف نتحدث عن الخير، وقد ولدت من رحم الأحداث، تنظيمات إرهابيّة،

[٦٦] تركي الرشيد، الربيع العربي ومخاض التحوّل الديمقراطي، ط١، بيسان، بيروت، ٢٠١٣

كـ"داعش" و"النصرة"، أنست العالم فظاعة إرتكابات تنظيم القاعدة.[٦٧]

إنّ الحديث عن أيّ تحوّل أو حدث تاريخيّ مفاجئ وغير متوقّع، يستدعي تناول الأسباب التي أسهمت في وقوع هذا الحدث، ومن أهمّ أسباب إندلاع التظاهرات في الساحات العربيّة، فضلاً عن إقدام مواطنين أبرياء على حرق أنفسهم نتيجة الضغوط المعيشيّة، نذكر:[٦٨]

١- إتّساع الهوّة بين الشعوب والأنظمة، وتأزّم الأوضاع السياسيّة، والإجتماعيّة.

٢- مصادرة الحريّات، وحرمان الشعب من ممارسة حقوقه الديمقراطيّة، وتشويه مفهوم التعدديّة.

٣- العامل الإقتصاديّ، تدهور الأوضاع المعيشيّة، إرتفاع معدّلات البطالة والفقر، وهدر المال العام.

٤- تلاشي الطبقة الوسطى، العمود الفقري للمجتمع العربيّ. وتشكّل ثنائيّات متناقضة، أغنياء وفقراء، مثقّفون وأميّون، ملحدون ومتطرّفون.

٥- الإحباط، واليأس، وتسليم النخب بالأمر الواقع، إمّا بالتنحّي، وإمّا ببيع المبادئ مقابل لقمة العيش.

أمّا بالنسبة إلى أهمّ العوامل التي أثّرت في إنجاز الحراك، فنذكر بدايةً، التنظيم الناجح نسبيًّا للمجتمع الأهليّ والمدنيّ، المتمثّل بالمنظمات الشبابيّة، والجمعيات الأهليّة، التي حشدت الشباب والعمّال، والنقابات، فضلاً عن جذب المحامين والأطباء. أمّا ثاني العوامل الفاعلة في بعض الدول، العلاقة بين الجيش والمجتمع المدني. فحيث وقف الجيش في صفٍّ واحدٍ مع السلطة أو النظام الحاكم، تطوّرت التظاهرات إلى مواجهات في الشارع، وصلت أحياناً إلى معارك مسلّحة فتحت ساحات الحرب، ليدخلها الإرهابيّون في ما بعد. أمّا في الدول التي اتّخذت فيها القوات المسلّحة موقفاً محايدًا، تُركت الساحات للمتظاهرين من جهة، ومؤيّدي النظام الحاكم من جهة أخرى، فيما وقف الجيش متفرّجاً، بسبب أجندة خاصة، أو ربما بسبب نصائح دول خارجيّة. أمّا ثالث العوامل، الإعلام، صاحب التأثير الرئيسي على الشعب، فقد كثر المراسلون، والمعلّقون، وشهود العيان، وخبراء الإستراتيجيا. كما أنّ القنوات الإعلاميّة ولا سيما المرئيّة، ساهمت في نشر عبارة "الشعب يريد إسقاط النظام". وكلّ خطوةٍ تتّخذها وسائل الإعلام، تُبنى على أساس أجندات سياسيّة وإيديولوجيّة، ومصالح، قد تتنافى مع مبادئ النزاهة، والموضوعيّة. وبعض المنابر الإعلاميّة، تعمّد الخلط بين المفاهيم، لا سيما،

[67] The Arab Spring, article published on www.internationalrelations.org, logged in the 20th of November 2017

[٦٨] فاضل العماني، "الأسباب العشرة للربيع العربي"، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢ على موقع www.alriyadh.com

الخلط بين الدولة، السلطة، النظام، الجيش، الحكومة، الثورة، الإنقسام، التقسيم، وغيرها...وكلّ هذا التعمّد يهدف إلى تحقيق الغايات السياسيّة للجهات التي تدعم هذه الوسيلة الإعلاميّة أو تلك.[٦٩]

إنّ الأسباب والعوامل هذه تكفي لقيام الشعوب بثوراتٍ على واقعها المرير. لكن السؤال، هل هذه التحرّكات قامت على أساس فكرٍ جديد ومتطوّرٍ، وتصوّرٍ واضحٍ ومتكامل؟ هل تحمل معها الخير للشعوب التي أيّدتها؟ أم أنّ الأمر مجرّد سنوات تضيع، ضحايا يسقطون، ودمارٌ يقضي على البشر والحجر؟ يكمن الخوف في أن تلي هذه المرحلة حلقة من الظلام الهالك، يعود فيها الفساد السياسيّ والفقر أسياد البلاد.

يعود البعض بالزمن إلى العام ١٧٨٩م، تاريخ إندلاع الثورة الفرنسيّة، التي لم تخلُ من أعمال العنف، والقتل، والثورة المضادة.[٧٠] وهنا نطرح المقاربة التالية: لقد قامت ثورة القرن الثامن عشر على أساس شعار المساواة، والحريّة، والأخوة، والمطالبة بفصل الدين عن الدولة، والفصل بين السلطات. هذه العناوين يكرّرها اليوم، وبعد ٢٣٠ عام، الشباب العربيّ. من جهةٍ أخرى، إنّ التجربة الأوروبيّة، ورغم جماليّة طروحاتها، تبعها حربان عالميتان في قلب أوروبا ١٩١٤م و١٩٣٩م، فضلاً عن ولادة ظواهر عنصريّة وديكتاتوريّة. وبالتالي، فإنّ ما طمح إليه الأوروبيّون لم يتحقّق، إلاّ عام ١٩٥٠م، مع بداية الإعمار والإعداد للمشاريع الإقتصاديّة. أمّا في المقلب الآخر، تأتي الثورات العربيّة عام ٢٠١١م، التي إخترقها المتطرّفون والإنتهازيّون، ومخابرات الدول القريبة والبعيدة، وأصحاب المصالح الإقتصاديّة، وحوّلوها إلى حالة من الفوضى نجهل مآلها.

الفقرة الثانية: مواقف الجامعة العربيّة من أحداث العام ٢٠١١م

أوّلاً: تونس وثورة الياسمين

قُبيل ثورتها، صُنِّفت تونس دولةً أمنيّةً، تُصادر الحقوق والحريّات، وتُمارس الضغوط بحقّ الأحزاب السياسيّة المعارِضة، كما أنّ الصحافة والوسائل الإعلاميّة الفاعلة، كانت تابعةً بشكلٍ شبه كامل للنظام الحاكم. هذا الواقع معطوفاً على إنتشار الفقر والبطالة، دفع شاباً عاطلاً عن العمل، محمد البوعزيزي، والذي أصبح رمزاً للثورة، أن يحرقَ نفسه يوم ١٧ كانون الأوّل ٢٠١٠م، ليتوفى متأثراً بحروقه بعد حوالي

[٦٩] الربيع العربي ...إلى أين، ط٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥، ص٣٠

[٧٠] محمد النحيلي، الربيع العربي بين الحتمية التاريخية والثورات المضادة، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٥/١١ على موقع www.blogs.aljazeera.net

الأسبوعين. هذا المشهد جعل الشباب التونسي ينزل بالآلاف يوم ١٨ كانون الأوّل ٢٠١٠م، للتضامن مع مواطنٍ فقير، غير أنّ الإحتجاجات تحوّلت من تضامنيّة إلى مطلبيّة، استطاعت بمدّةٍ لا تتجاوز الشهر، أن تُجبر الرئيس زين العابدين بن علي على ترك البلاد منفياً بملء إرادته، أو ربّما بعد "نصيحة" غربيّة – خليجيّة، إلى المملكة العربيّة السعوديّة، بحماية أمنيّة ليبيّة رافقته إلى المطار. أمّا بالنسبة لموقف الجامعة العربيّة، فقد إعتبرت في بادئ الأمر، أنّ ما حدث في تونس شأنٌ داخليّ، وبالتالي إعتمدت الحياد السلبي، كما دعت القوى السياسية إلى التكاتف والتوحّد، في موقف يميل إلى التقارب مع النظام الحاكم، ويدعو الشعب إلى الإحتكام للدستور ومؤسسات الدولة.[٧١]

ثانيًا: مصر وميدان التحرير

لم تكن ثورة ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١م مفاجأةً مستغربة، بل أتت نتيجة تراكم عوامل عدّة، أهمّها فرض قانون الطوارئ على الشعب المصري، تزوير نتائج الإنتخابات البرلمانيّة، والرئاسيّة، ونية توريث الرئاسة. أمّا في ملف الفساد، فقد عانى الشعب المصري الكثير إقتصاديًّا، وإجتماعيًّا. في ما خصّ الجامعة العربيّة، والتي تتّخذ من القاهرة مقرًّا لها، فقد إعتمدت بدايةً موقفاً شبيهاً بموقفها من الأحداث التونسيّة. وأمينها العام آنذاك، عمرو موسى، وقف محرَجاً، حتّى أنّ البعض انتقده على عدم التعاطف مع الضحايا والجرحى، الذين تعرّضوا للقمع من الشرطة. في ١١ شباط ٢٠١١م أعلن الرئيس حسني مبارك تخلّيه عن منصبه، ليتسلّم المشير طنطاوي، ومجلس القوات المسلّحة إدارة البلاد. أتت الإنتخابات الرئاسيّة بمحمد مرسي، ممثّل جماعة الأخوان المسلمين، رئيساً يوم ٢٤ حزيران ٢٠١٢م. غير أنّ الثورة بدأت من جديد بعد حوالي العام، أيّ في ٣٠ حزيران ٢٠١٣م، حيث نزلت المليونيّات وتواجهت في الشارع، إلى حين اتّخذ الجيش قرار الدخول إلى القصر الرئاسي، وعزل الرئيس مرسي.

ثالثًا: ليبيا وإعدام القذافي

إندلعت التظاهرات الليبيّة في ١٧ شباط ٢٠١١م، حيث نزل الشباب إلى الساحات يهتفون ضدّ الرئيس الليبي معمر القذافي، الذي سارع بدوره إلى اتّخاذ قرار المواجهة على محورين. الأوّل، عبر إعطاء أوامره إلى

[٧١] الذكرى الرابعة لإنطلاق شرارة ثورات الربيع العربي، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٦ على موقع orient-news.net

رجال الأمن لقمع أيّ محاولة تظاهر. والثاني، عبر تكثيف إطلالاته الإعلاميّة أمام الحشود المؤيّدة لإعطاء إنطباع أنّ مصيره لن يكون مماثل لما حصل مع مبارك أو بن علي. فشل القذافي في إستدراك الموقف، فالدماء سالت في الشوارع، عمّت التظاهرات مختلف المحافظات، وتحوّل الحراك إلى نزاع عشائريّ مسلّح، قسّم ليبيا إلى دويلات. وفي "سرت" يوم ٢٠ تشرين الأوّل ٢٠١١م، تمّت تصفية معمر القذافي، بعد تضارب بالمعلومات حول ظروف الوفاة. وفي هذا السياق، أجرت الـCNN لقاءً مع منصور ضو، القائد السابق للحرس الثوريّ الليبيّ، الذي وصف اللحظات الأخيرة للقذافي، ورحلة فرارهم الفوضويّة، مهاجمة حلف الناتو للموكب، وهرب القذافي مشياً على الأقدام عبر أنبوب مجاري، قبل أن يقبض عليه مقاتلو المجلس الوطني الإنتقالي. تابعت صحيفة "ديلي تلغراف" البريطانيّة القصة، وأجرت حوارًا مع مسؤول العلاقات الخارجيّة في المجلس الإنتقالي خلال العام ٢٠١٢م، رامي العبيدي، الذي صرّح أنّ الإستخبارات الفرنسيّة لعبت دوراً في عملية التصفية. وهو ما وافق عليه جزئياً مدير في منظمة هيومن رايتس ووتش في تصريحات لقناة "TV5" الفرنسيّة قائلا إنّه من المؤكّد أنّ طائرات أميركيّة وفرنسيّة شاركت في العمليّة لكن لا أدلة على وجود أعضاء من الإستخبارات الفرنسيّة على الأرض.[٧٢]

أمّا في ما خصّ موقف الجامعة العربيّة، فقد إختلف إختلافاً جذريًّا عمّا سبق وأبدته تجاه الأحداث التونسيّة والمصريّة، بحيث أنّها وقفت ضدّ الرئيس الليبي دون أيّ تردّد، فهو الذي لطالما إنتقد الجامعة وإجتماعاتها، وبناءً عليه، دعت مجلس الأمن الدولي إلى فرض حظر جويّ في ليبيا، معلّلةً طلبها أنه لحماية الشعب الليبي من القذافي. دعم وسوّق مجلس التعاون الخليجيّ للحظر، فيما رفضته الجزائر، سوريا، السودان واليمن.

رابعًا: سوريا، والحرب الأمميّة

إنطلقت التظاهرات السوريّة يوم الجمعة في ١٨ آذار ٢٠١١م، حيث رفع الأهالي شعارات الإصلاح، محاربة الفساد، والحريّات، وقد تمّ إقتباس عبارة "الشعب يريد إسقاط النظام"، من الساحات العربيّة التي سبقت. لم تسلم الإحتجاجات من أعمال العنف في بعض المحافظات، حيث سنحت الفرصة للمصطادين في الماء العكر، أن يدخلوا على خط المواجهات، لتتحوّل المعارضة من سلميّة إلى مسلّحة. شكّلت الإنشقاقات في صفوف الجيش مفاجآت صادمة، تأسّس بموجبها ما يُعرف بالجيش السوري الحرّ، ثمّ في مرحلة لاحقة

[٧٢] من وكيف قتل القذافي، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٨ على موقع www.cnn.arabic.com

تحوّلت الأرض السوريّة، ساحةً للحرب على الإرهاب الذي استقطب متطرّفي العالم من الشرق والغرب.

لعب مجلس التعاون الخليجيّ دوراً هامًّا في دعم المعارضة السوريّة مباشرةً بالمال والسلاح، سعيًا لإسقاط الرئيس بشار الأسد، حليف الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة. هذا الرئيس الذي رفضت الجامعة العربيّة أيّ شكل من أشكال الحوار معه بحجة أنّه يقتل شعبه، وأصدرت قراراً يوم ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١١م، يقضي بتعليق عضوية سوريا، فيما دعت وفد من المعارضة السوريّة إلى حضور إحدى الجلسات، فضلاً عن طرح ملف فرض عقوبات إقتصاديّة ضد الحكومة السوريّة، ودعوة الدول العربيّة إلى سحب سفرائها من دمشق.[٧٣]

الفقرة الثالثة: أصداء وتداعيات الثورات العربيّة

إنّ الثورة فعل إرادة يستهدف واقعاً إستبدادياً، طلباً للحريّة. بناءً عليه نسأل، هل ما جرى في المنطقة العربيّة قادر على تغيير البنية السياسية للأنظمة العربية، أو أنّ النهاية ستكون إعادة إنتاج الأنظمة القديمة بأوجه جديدة؟ هل استطاعت الحراكات أن تغيّر سلوك المجتمع العربي، لا سيما في ما خصّ نظرته إلى التعددية، والتعصّب، وتكفير الآخر، فضلاً عن ثقافة الوساطات والمحسوبيات، والرشاوي والزبائنيّة؟ الفساد، الفقر، البطالة، والديكتاتورية، وغيرها من العناوين، هي اليوم واقع العالم العربي، واقع لن يتغيّر ما لم تتغيّر النفوس قبل النصوص. بعد ثمان سنوات على هذه الثورات، والتظاهرات، والمعارك المسلّحة، وما واكبها من نشوء تنظيمات إرهابيّة وقتل وتهجير، سؤال يتكرّر كلّ يوم، ألا وهو "ما هي مرجعية الربيع العربي"؟ هل هي محض محلية داخلية؟ أم أنّ الأحداث وقعت بإيعاز خارجيّ وغربيّ؟ ولتبرير رأيه، يأتيك كلّ طرف بالحجج والبراهين، محاولاً إقناعك بوجهة نظره.[٧٤] أمّا الصواب فهو بعضٌ من وجهتيّ النظر، فالواقعيّة السياسيّة تحكم الساحة الدولية هذه الأيام، وبالتالي، لا يمكن أن ننفي جهود الشباب العربي الذي نزل إلى الساحات.

في الخلاصة، ينذر المشهد العربي اليوم بفشل الدول وشعوبها، في تحقيق ما سعت إليه، لا سيما وأنّ الحراك اصطدم بهياكل أنظمة سياسية مخضرمة، تملك شبكة متغلغلة في إدرات ومرافق الدولة، الأمر الذي جعل الأمر أكثر صعوبة. ساهم بعض رجال الأنظمة السابقة في عرقلة التحوّل نحو الديمقراطيّة والإنتعاش الإقتصادي، كما أنّهم رفعوا مستوى الإحتقان الطائفيّ والمذهبيّ في الشارع. هذا بالإضافة إلى أنّ أحد أهمّ

[٧٣] الربيع العربي، تقرير نُشر على موقع www.marefa.org، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١١/٢٦

[٧٤] فاضل العماني، "الأسباب العشرة للربيع العربي"، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢ على موقع www.alriyadh.com

أسباب إنحراف الثورات عن مسارها، هو غياب المؤسسات الإقليميّة القادرة على قيادة أو رعاية عملية التغيير. فالجامعة العربيّة على سبيل المثال، تعتبر مؤسسة تقليديّة، لا تحكمها الديمقراطيّة، ومعظم محاولاتها لمعالجة الأزمات العربيّة باءت بالفشل، وبات واضحاً أنّها تعتمد إزدواجيّة المعايير، وتزيد يوماً بعد يوم، الشكوك في مدى استقلاليتها. أمّا في ما خصّ مواقف الدول الإقليميّة والدول الكبرى من هذا الملف، فتحكمها سياسة مراعاة المصالح المشتركة، والبراغماتية، والخيارات الوقتيّة، البعيدة عن الحسابات الإستراتيجيّة.

لكن على الرغم من ذلك صمد الشباب العربي، وبرهن عن إرادة صلبة وميل إلى العمل الجماعي، الرافض للذلّ والتهميش. ولأجل ذلك كلّه سوف يدخل العام ٢٠١١م في التاريخ، لا سيما وأنّ أحداثه الإستثنائية أخرجت الملايين إلى الشوارع، وأسقطت رموز أنظمةٍ لم يتصوّر أحدٌ يوماً أنّها قد تسقط.[٧٥] لن تهدأ الأحوال في عالمنا العربي والإسلامي، إلاّ إذا نزل القادة من عليائهم ليسمعوا صرخات الآباء والأمهات الذين يبكون أبناءهم الشهداء. في المقابل على الشباب أن لا ينجرّ وراء إغراءات الإرهاب، من مال ومخدرات ونساء، أو فتاوى وهميّة بدخول الجنة، وبالتالي عليهم تحمّل المسؤولية تجاه أنفسهم ووطنهم، والعمل على تطوير مجتمعهم على أساس الإنتماء للأرض وليس الطائفة.[٧٦]

أمّا وقد وضعنا "الربيع العربي" في إطار البحث من خلال أربعة نماذج مختلفة، سوف نعرض في المبحث الثاني الأسباب الداخلية التي دفعت الشباب اليمني إلى المطالبة بالإصلاحات، فضلاً عن مدى تأثير تغلغل تنظيم القاعدة في المجتمع، فيما السلطة والأحزاب السياسيّة تتصارع على ثروات البلاد.

[٧٥] الربيع العربي ...إلى أين، ط٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥، ص٣١١

[٧٦] تركي الرشيد، الربيع العربي ومخاض التحوّل الديمقراطي، ط١، بيسان، بيروت، ٢٠١٣

المبحث الثاني: الوضع الداخلي، بين مطرقة الفساد وسندان "القاعدة"

صدر عن "معهد دراسات الشرق الأوسط" في واشنطن، في نهاية العام ٢٠٠٩م، تقرير حول الوضع الإقتصاديّ، والسياسيّ والأمنيّ في اليمن، حيث تمّ وصف نظام علي عبدالله صالح، بأنّه الأكثر تذكيراً بحكم الإمامة المتوكليّة. شدّد التقرير على ضرورة إنجاز إصلاحات عاجلة تعيد الحيويّة والحياة إلى ربوع المجتمع اليمنيّ، وخاصةً أنّ النظام يفتقر إلى الإرادة والقدرة على تحقيق الإنجازات الهادفة إلى إيقاف تدهور البلاد على الصعد كافة، في ظلّ فشل الحكومة في خلق فرص العمل للشباب، أو تأمين موارد تراعي النمو المتسارع في عدد السكان، الذين يعانون تفشّي الفقر والبطالة وسوء التغذية.[٧٧]

الفقرة الأولى: دور "صالح"، بين نفوذ القاعدة وإنتشار الفساد

كان النظام السابق أحد المتّهمين بالفساد الإداري والمالي، من جهة، وبالتستّر على رموز تنظيم القاعدة ونشاطاته، من جهة أخرى.[٧٨] فالرئيس صالح إنتهج سياسة المحسوبية حفاظاً على عرشه وحمايةً لنظامه، وبالتالي دفع الأموال والرشاوى لحلّ الأزمات التي كانت تهدّد أمن البلاد. تورط بعض شخصيات النظام في تحويل أموال إلى أشخاص مقرّبين من التنظيمات الإرهابيّة، بهدف ضرب التحرّكات المطلبيّة في الجنوب، وضرب حركة أنصار الله في الشمال. إنّ هذا النهج، أثبت ما كان يُشاع عن الرئيس صالح على أنّه "ثعلبٌ" مراوغٌ، أعصابه حديديّة، قادرٌ على تحمّل الضغط والمواجهة مهما كانت الظروف. فقد كان يجتمع بالأميركيّين، ويوقّع معهم برامج تعاون للتدريب والتسليح ضدّ الإرهاب، فيما كان يرفض أن يسلّم اليمنيّين المطلوبين أميركيًّا بتهمة الإنتماء إلى تنظيم القاعدة. إنّ هذه الصفات والوقائع تفسّر سبب توليه الحكم طوال هذه الفترة، في بلدٍ تتداخل فيه الطائفيّة بالقبليّة، والفساد بالإرهاب، والجهل بالفقر. كما تؤكّد أنّ صالح ليس طائفيّ أو مذهبيّ، فهو الزيديّ الذي حارب الحوثيّين واتُّهِم بالتغطية على عناصر القاعدة، وبالتالي يجب أن نقرّ أنّه شخصيّة مجرّدة من أيّ حسابات عقائديّة، لا تحرّكه سوى مصالحه الخاصة، الإقتصاديّة والسياسيّة. "برغماتيته" جعلته يوقّع على اتّفاق جدّة للحدود، وغروره سمح له أن يتنازل عمّا يعتبره ملايين اليمنيّين أرضاً

---

[٧٧] بشير البكر، القاعدة في اليمن والسعودية، ط١، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٠، ص ٦١

[٧٨] تركي الرشيد، الربيع العربي ومخاض التحوّل الديمقراطي، ط١، بيسان، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٢٩

يمنيّة، فقط في سبيل الحفاظ على السلطة وتجديد الرضى السعوديّ على نظامه، غير أنّ الرياح التي عصفت بالمنطقة جعلت المملكة تعيد حساباتها ودفعتها إلى الاستغناء عن الحليف اليمنيّ طالما أنّ ساحات صنعاء لا تريده وتنادي بإسقاط نظامه وتطالب بالإصلاح ومحاربة الفساد. فهل الخطوة السعوديّة تأتي في سياق دعمها للشعوب والديمقراطيّة أم خوفاً من إمتداد النار إلى الرياض؟

على الصعيد السياسيّ، وفي المرحلة التي سبقت الأزمة اليمنيّة التي إندلعت عام ٢٠١١م، شهدت البلاد بوادر التحضير لمعركة إنتخابيّة رئاسيّة، حيث كان هناك ثلاثة مرشحين محتملين لخلافة صالح، وهم: أحمد علي صالح، النجل الأكبر للرئيس اليمنيّ. يحيى محمد عبدالله صالح، نجل الشقيق الأكبر للرئيس. والشيخ حميد عبدالله الأحمر، نجل الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر. لقد جهد هؤلاء للوصول إلى سدّة الرئاسة، على الرغم من أنّ الجماهير اليمنيّة وأصداء الأروقة السياسيّة لم تكن راضيةً عن أيّ من هذه الأسماء. فاليمنيّون الذين يسكنون المناطق النائية حيث لا إمكانية للحكومة أن توفّر الخدمات الأساسيّة، لا يكترثون إلى إسم الرئيس، فهم يعيشون اليأس والتذمّر ومناطقهم شبه معزولة، وبالتالي لا يطمحون إلّا أن يرون الدولة إلى جانبهم، وتؤمّن لهم أبسط احتياجاتهم، وتقيهم من إنتشار الأمراض، لا سيما وأنّ الملاريا استوطنت مختلف أنحاء الجمهوريّة اليمنيّة. فبحسب تصريح صادر عن وزير الصحة عام ٢٠٠٥م، وأمام جلسة للبرلمان، أكّد الوزير أنّ البلاد سجلّت أعلى معدلات الإصابة بهذا المرض، وأنّ الفقر والجوع ترافقا مع شحّ في المياه، حيث كانت الحكومات المتعاقبة تؤكّد أنّ الميزان المائي يعاني من نقص حادّ يصل إلى ٩٠%.[٧٩]

وفي هذا السياق، صدر تقرير أميركيّ يحذر من خطورة تحوّل الجمهوريّة اليمنيّة إلى دولة فاشلة على غرار ما أصاب أفغانستان، بما معناه دولة لا تمتلك القدرة على فرض سلطتها على كامل ترابها وأراضيها، وحيث الحكومة المركزيّة غير مؤهلة لتأمين حدودها البريّة، والبحريّة، والجويّة، فضلاً عن فقدانها للشرعيّة، وتفشّي الفساد الإداري في مؤسساتها، بالتزامن مع الإنقسامات المجتمعيّة، الدينيّة، والقبائليّة التي تهدّد الهوية والوحدة الوطنيّة، وتعزّز المذهبيّة والتطرّف. إنّ الشعب اليمنيّ ذو أغلبية مسلمة ملتزمة تعي الإسلام وتعاليمه، لكنّ الفقر، الجهل، والتخلّف جعل هذا المجتمع هشًّا وقابلاً للخرق. من جهة، تنقضّ عليه الجماعات المتطرّفة التي تكفّر من يخالفها الرأي. ومن جهة ثانية، يسلبه أرزاقه الفاسدون والمفسدون، والطغاة

[٧٩] تركي الرشيد، الربيع العربي ومخاض التحوّل الديمقراطي، ط١، بيسان، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٣٢

الذين يتطاولون على الأموال العامة وخيرات البلاد. وبناءً عليه، وللردّ على هذين الخرقين، لا بدّ من العودة إلى الإسلام الحقيقي، ورفض أيّ منطق للفهم والفكر المتجمّد للإسلام السياسي، وبالتالي إصلاح المجمتع من خلال العلم والمعرفة والثقافة.[٨٠]

إنّ تأزّم المشهد اليمنيّ الناتج عن التظاهرات والإحتجاجات، يردّه البعض إلى الخطأ الذي ارتكبه نظام صالح عبر التصعيد في التعامل مع الشباب السلميّين الذين نزلوا الشوراع أسوةً بأشقائهم في العواصم العربية. هذا ميدانياً، أمّا على الصعيد الديبلوماسيّ فقد حاول مجلس التعاون الخليجيّ إقناع صالح بعقد تسوية، إلّا أنّ الأخير أخلّ بوعوده أكثر من مرّة، قبل أن يجد نفسه مرغماً على القبول بالأمر الواقع.

الفقرة الثانية: جذور الفساد الإداري والسياسي في اليمن

يُعرّف الفساد على أنّه الممارسات غير المشروعة التي تهدف إلى تحقيق مصالح خاصة أو شخصية أو حزبية أو فئوية، على حساب المصلحة العامة وعلى حساب تطوّر المجتمع. مصطلح الفساد ومفهومه قديمٌ جديد، يُصنّف على أنّه ظاهرة إجتماعيّة مرتبطة بالطبيعة البشريّة مهما بلغ هذا المجتمع من التطور والنمو. ففي زمن العولمة والأسواق المفتوحة والشركات المتعدّدة الجنسيات والمنظمات الإقليمية والدولية، أصبحت آفة الفساد الإداري ظاهرة عالمية عابرة للحدود، علماً أنّ الفساد ينتشر حيثما تكون الأجهزة الرقابيّة كالبرلمان، والقضاء، والصحافة، مهمّشةً أو مصابةً هي الأخرى بالفساد وغياب الشفافيّة ونظام المساءلة والمحاسبة.

هذا الواقع ينطبق على ما تعيشه اليمن منذ عقود، حيث أنّ الفساد أصبح في صلب الحياة المؤسساتيّة، وقد تحوّل من مجرّد سلوك فرديّ إلى مفهوم منظّم وعمل مبرمج، أسهم في عرقلة مسيرة التنمية وهدم الحاضر وإعاقة المستقبل، وهنا لا بدّ من أن نذكر أبرز مظاهر الفساد في المجتمع اليمنيّ:[٨١]

١- تفشّي الرشوة في الإدارات العامة، حتّى باتت سلوكاً طبيعيًّا وعلنيًّا، يعتبره بعض الموظفين إجراءً قانونيًّا، ومصدراً للكسب المشروع.

٢- الإستغلال الوظيفي، إستغلال النفوذ، المحسوبية، والوساطة في المؤسسات والإدارات العامة.

---

[٨٠] أحمد الصياد، اليسار اليمني: ظالم أم مظلوم، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٣٥

[٨١] سعيد الشدادي، الفساد في اليمن: الجهود المبذولة والآليات المقترحة، تقرير نُشر على موقع www.shatharat.com، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٠/٢١

٣- التلاعب بالمناقصات العامة للإختلاس وهدر الأموال العامة، عبر الإبتزاز والغش والتزوير.

٤- التأخير المتعمّد في إنجاز معاملات المواطنين، وإهمال ملاحقة الموظفين، وغياب المحاسبة والإجراءات التأديبيّة.

٥- التلاعب بالدعم الذي تقرّره الدولة للفقراء وأصحاب الدخل المحدود، حيث يدفع بعض المواطنين إكرامية للموظف المعني مقابل الحصول على حقوقهم.

٦- الجمع بين الوظيفة العامة والعمل التجاري الخاص، البيروقراطية، وتضارب القوانين الإداريّة التي ترعى عمل القطاع العام.

٧- العبث بقطاع النفط وثروات البلاد، وإخفاء حقائق كميات التصدير، والأرباح، وأسعار البيع.

٨- العشوائية في تنفيذ مشاريع خارج إطار الموازنة العامة، سعيًا لإستغلال المال العام في سبيل تحقيق الأهداف الإنتخابيّة والمصالح السياسيّة.

إنّ هذه المعطيات وسواها جعلت اليمن تسجل ٢،٥ من ١٠ على مؤشر الفساد الصادر عن منظمة الشفافيّة الدوليّة، والإتحاد العالمي لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٧م، مع الإشارة إلى أنّ درجات هذا المؤشر تتدرّج من صفر، الذي يعني إرتفاع الفساد، إلى ١٠ التي تعني غياب الفساد.

على صعيد هدر الأموال العامة، تمّ إتّهام الرئيس صالح ونظامه بالفساد، من قبل الحكومات المتعاقبة في عهد عبد ربه منصور هادي، لا سيما في ما خصّ ملف بيع الغاز لشركتيّ توتال الفرنسيّة وكوغاز الكوريّة، حيث تدلّ المعطيات على صفقة غير مشروعة عبر عقد إتّفاقين. الأوّل مع توتال مقابل دولار أميركي واحد، والثاني مع كوغاز مقابل ثلاثة دولارات أميركيّة، لكل مليون وحدة حراريّة، في حين كانت الأسعار العالميّة في الوقت الذي وقع فيه الإتّفاق حوالي ١٢ دولار أميركيّ.[٨٢] في السياق عينه، وفي ما يتعلّق بمحاكمة الفاسدين والمرتكبين، دعت رئيسة الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في اليمن، القاضي أفراح صالح بادويلان، إلى إلغاء القانون رقم ٦/ ١٩٩٥ والمتعلّق بإجراءات اتّهام الموظفين الكبار في الدولة ومحاكمتهم، لا سيما

[٨٢] محمد القاضي، حكومة اليمن تتهم صالح بالفساد في بيع الغاز، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٦ على موقع www.skynewsarabia.com

وأنّ نصّ القانون يمنحهم حصانة تحميهم من المساءلة والمحاسبة.[٨٣]

يحمل عهد الرئيس صالح وزر الإخفاقات السياسيّة، والإداريّة، والإقتصاديّة، بحسب المراقبين الموالين والمعارضين لنظامه، والذين يؤكّدون أنّه خلال سنوات الرئاسة استغلّ نفوذه داخل المؤسسة العسكريّة، عبر خلق قوى موالية له شخصياً من خلال تعيين أقاربه ومعارفه في المواقع الأكثر أهميّة وحساسيّة وفي المناصب العليا، الأمر الذي ساهم في صموده على كرسيه خلال تلك سنوات الماضية. بناء على ما تقدّم، يمكن القول أنّ الأزمة الميدانيّة منذ عام ٢٠١١م وما تبعها، إمتدادٌ طبيعيٌّ لعقود من الفساد الإداري، والفشل الأمنيّ في القضاء على الإرهاب، والفشل السياسي في معالجة المشاكل الإجتماعيّة. وفي هذا السياق، صرّح محقّقون تابعون لمنظمة الأمم المتحدة أنّ صالح جمع بوسائل تنمّ عن الفساد حوالي ٦٠ مليار دولار أميركيّ، أيّ ما يعادل الناتج الإجمالي السنوي لدولة اليمن، وقد حوّل الأموال إلى خارج البلاد بأسماء وهميّة.[٨٤] أمّا في ما خصّ اتّهام نظام صالح بتوفير ملاذ آمن للمتشدّدين والمتطرّفين في اليمن، لا بدّ أن نذكر أنّه عام ١٩٩٤م، استقدم هذا النظام عناصر قاتلوا في أفغانستان، وقام بتجنيدهم لمواجهة الإنفصاليّين في الجنوب، ومن هؤلاء المقاتلين أشخاص تحوّلوا لاحقاً إلى رموز وقيادات خطيرة في تنظيم القاعدة.

يشهد اليمن منذ عقود تغلغلاً للفساد، بدءًا من ظاهرة التوظيف العشوائي، مروراً بهدر الأموال العامة الذي بات أمراً سائداً ومنتشراً بين اليمنيّين، فضلاً عن الإستيلاء على أراضي وعقارات الدولة، وما يرافق ذلك من غياب للرقابة والمحاسبة. هذا الهدر والفساد يتلازمان مع الشحّ في موارد الدولة، وتزايد عدد السكان، بناءً عليه، أنتجت هذه المعطيات زيادة في نسبتيّ الفقر والبطالة. مع الإشارة هنا إلى أنّ منظمة الشفافيّة الدوليّة أجرت دراسة تناولت فيها الوضع السياسيّ والإداريّ في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث خلص الباحثون إلى أنّ دول هذه المنطقة، ومنها اليمن، فشلت فشلاً تامًّا في وقف الفساد، وقد أكّدت الدراسة أنّ ثورات ما سمّي "الربيع العربي" لم تفعل شيئًا في هذا الصدد.[٨٥]

---

[٨٣] اليمن: مطالبة بإلغاء قانون يحصن كبار الدولة، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢ على موقع www.skynewsarabia.com

[٨٤] جرائم صالح في اليمن على مدى عقود، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢٦ على موقع www.skynewsarabia.com

[٨٥] جمال محمد، اليمن: تفشي الفساد يهدد مقومات الدولة، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٤ على الموقع الإلكتروني لجريدة الحياة www.alhayat.com

إنّ الأوضاع الصعبة أشعرت اليمنيّين باليأس وخيبة الأمل، حتى باتوا على يقين أنّه لا علاج لمعضلة الفساد في بلادهم، مع الإشارة هنا إلى أنّ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد نظرت خلال الفترة الممتدة بين عاميّ ٢٠٠٧م و٢٠١١م في ٩٢٩ قضية تتعلّق بجرائم ومخالفات الفساد الإداري، إلاّ أنّها لم تُحِلْ سوى ٧٣ قضية إلى النيابة العامة، وذلك كما ذكرنا آنفاً، سببه القوانين التي تؤمّن الحماية والحصانة لبعض كبار الموظفين. وهذا ما يؤكّده أستاذ القانون الجنائي محمد منصور الصيادي، الذي أشار إلى أنّ: " هناك معوّقات إجرائيّة تجعل وظيفة الاتّهام بيد السياسيّين، أيّ أنّ هناك جمع بين الجهة التي تتولى التحقيق والحكم، فضلاً عن عدم تحديد مدّة زمنيّة للسلطة التشريعيّة للردّ على طلب رفع الحصانة، وعدم توفيرها الحماية اللازمة للمبلّغين عن المخالفات وللشهود في قضايا جرائم الفساد".

الفقرة الثالثة: تنظيم القاعدة في اليمن وعرقلة قيام الدولة

في عام ١٩٨٧م قاد عبد الله يوسف عزام ما كان يسمّى "المجاهدون" لمحاربة الوجود السوفياتي في أفغانستان. جهات عدّة دعمت هذا التنظيم آنذاك، أبرزها وكالة الإستخبارات المركزيّة الأميركيّة CIA، بهدف مواجهة المدّ السوفياتي. بعد إغتيال عبدالله عزام في بيشاور الباكستانية في إنفجار هائل بسيارة مفخخة عام ١٩٨٩م، اتُّهِم الظواهري بالتخطيط لهذه العملية، بهدف فتح المجال أمام أسامة بن لادن المواطن والملياردير السعوديّ، المتحدّر من عائلة جذورها يمنيّة، أن يتربّع على عرش إمارة ما بات يُعرف بتنظيم القاعدة. بدأ الثنائي بن لادن – الظواهري في وضع هيكليّة التنظيم، ليصبح حركة متعدّدة الجنسيّات تدعو إلى الجهاد، لإنهاء النفوذ الأجنبي في الدول الإسلاميّة، تمهيداً لإنشاء الخلافة الإسلاميّة، والوقوف في وجه التحالف المسيحي – اليهودي المتآمر على الإسلام بحسب ما يدّعيه التنظيم، علماً أنّ هذا الأخير لم ينفّذ أيّ عملية عسكريّة في فلسطين المحتلة.

كان أسامة بن لادن موضع إهتمام أجهزة الإستخبارات العالميّة من الشرق إلى الغرب، فهو مؤسّس إمارة الإرهاب بعد إنتهاء مرحلة الحروب الأيديولوجيّة الفكريّة. هذه "الإمارة" جذبت الهاربين من ظروف الحياة الصعبة، المُضلّلين بفتاوى وهميّة روّجها دعاة التكفير. هنا تجدر الإشارة إلى أنّ مرحلة ما بعد هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١م، شهدت نقطة تحوّل في عمل "القاعدة"، لا سيما بعد دخول الولايات المتحدة إلى أفغانستان على إثر إطلاق الرئيس الأميركي جورج بوش الإبن شعار الحرب على الإرهاب. بناءً عليه تتالت عمليات

التنظيم من مصر، إلى الجزائر، فالفيليبين، إندونيسيا، الأردن، السعوديّة، العراق، الولايات المتحدة، بريطانيا، إسبانيا، تركيا، شرق أفريقيا، وفي اليمن، حيث نشأت تيارات متشدّدة ومتطرّفة لا تقلّ خطورة.[٨٦]

في ما خصّ تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، فهو تنظيمٌ مسلّح مرتبط بالتنظيم الأمّ، وقد اتّخذ من الأراضي السعوديّة واليمنيّة مسرحاً لعملياته. أمّا عن نشأته، فقد تمّت عقب اندماج تنظيميّ القاعدة في كلّ من السعودية واليمن في بدايات عام ٢٠٠٩ م، بعد تشديد السلطات السعودية ملاحقة المنتمين إلى التنظيم والموالين إلى أسامة بن لادن، الذين انتقلوا إلى الأراضي اليمنيّة، مستفيدين من تدهور الوضع الأمني في البلاد، حيث كانت القوات النظامية تواجه الحوثيّين في الشمال، والحراك الانفصالي في الجنوب.[٨٧]

قبل إندماج فرعيّ التنظيم، السعوديّ واليمنيّ، نفذت "القاعدة" عمليات إرهابيّة في الأراضي السعوديّة، أبرزها الهجوم بسيارة مفخخة على مبنى إدارة الحرس الوطني، والذي أدّى إلى مقتل ستة أشخاص من بينهم خمسة أميركيّين في شباط ١٩٩٥م، فضلاً عن الهجوم بشاحنة مفخخة على قاعدة عسكريّة أميركيّة في الخبر السعوديّة، والذي خلّف ١٩ قتيلا و ٥٠٠ جريح في حزيران ١٩٩٦م، بالإضافة إلى الهجوم الذي شنّه مسلّحون على مقرّ القنصلية الأميركيّة في مدينة جدّة، حيث قتلوا خمسة من الموظفين. بناءً عليه، اتّخذت القوات السعوديّة عام ٢٠٠٥م، القرار بشنّ عملية عسكريّة لضرب معاقل التنظيم. أمّا بالنسبة إلى هجمات اليمن قبل الدمج، فقد اقتصرت على ضربات صغيرة كإطلاق النار على الأجانب، باستثناء الهجوم الأعنف، والمتمثل بالإعتداء على المدمّرة الأميركية "USS COLE" في ١٢ تشرين الأوّل ٢٠٠٠م في خليج عدن، والذي أسفر عن مقتل ١٧ جنديّ أميركيّ، وإصابة ٣٨ آخرين بجروح، فضلاً عن الهجوم على السفارة الأميركيّة في صنعاء في أيلول ٢٠٠٨م، والذي أدّى إلى مقتل ١٦ شخصاً.

في كانون الأوّل ٢٠٠٩م، دخل اليمن في نفقٍ طويلٍ ومظلم، حيث انطلقت الحرب المفتوحة والمواجهة الملتبسة مع تنظيم القاعدة من خلال تنفيذ ثلاث عمليات عسكرية متتالية في غضون أسبوع، الأولى في قرية "المعجلة" في المحفد في محافظة أبين جنوب اليمن ضدّ ما وصفته الحكومة اليمنيّة بأنّه معسكر تدريب للقاعدة، الثانية نفذت في أرحب شماليّ العاصمة صنعاء، حيث قضى الجيش على خلايا إرهابية كانت

---

[٨٦] بشير البكر، القاعدة في اليمن والسعودية، ط١، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٠، ص ١١

[٨٧] تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٠ على موقع www.aljazeera.net

تُحضّر لهجمات تفجير ضدّ مصالح أجنبيّة وغربيّة في اليمن، أمّا الثالثة فكانت في قرية رفض في شبوة جنوب اليمن، حيث أغارت طائرات حربيّة يمنيّة على تجمّع لقيادات الصفّ الأوّل لتنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب كانوا في سياق تجهيز ردّ على عمليتيّ الحكومة. عقب العملية الأخيرة، غضب الشارع اليمنيّ، ليس حبًّا بالتنظيم، بل متّهماً النظام بالرضوخ إلى الأوامر الأميركيّة في ما خصّ إشراك سلاح الجوّ في الحرب ضدّ الإرهاب، الأمر الذي حاولت السلطات الرسميّة نفيه، غير أنّ المسؤولين الأميركيّين أعلنوا صراحةً أنّ الرئيس باراك أوباما وافق على طلب الحكومة اليمنيّة تقديم الدعم لها، مع تبرير أنّ مشاركة واشنطن تأتي في سياق منع القاعدة من شنّ هجمات ضدّ أهداف أميركيّة في اليمن والخليج.[٨٨]

لا تكمن الخطورة التي يشكّلها تنظيم القاعدة في عملياته الإرهابيّة الموضعيّة فقط، بل تتعداها إلى الأفكار والمخططات التي يبيّتها، كالرغبة في السيطرة على مضيق باب المندب الإستراتيجي "بالتعاون مع مجاهدي الصومال"، كما صرّح صراحةً الرجل الثاني في تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب، سعيد الشهري في تسجيل صوتي ذكر فيه: "لو تمّ لنا بإذن الله السيطرة على باب المندب وإعادته إلى حاضرة الإسلام لكان نصراً عظيماً ونفوذاً عالميًّا".[٨٩]

وفي هذا السياق، وبعد إندماج الفرعين السعوديّ واليمنيّ، وتشكيل ما بات يُعرف بـ"قاعدة الجهاد في جزيرة العرب"، نفّذ التنظيم العديد من العمليات الإرهابيّة، لعلّ أهمّها محاولة إغتيال الأمير محمد بن نايف في ٢٨ آب ٢٠٠٩م، في مدينة جدّة، وكان بن نايف آنذاك مساعد وزير الداخلية السعودي، وكان له دورٌ فاعلٌ في اتّخاذ قرار إستهداف إرهابيّي "القاعدة" في المملكة. وفي السياق نفسه، تبنّى التنظيم محاولة تفجير طائرة أميركيّة في ٢٥ كانون الأوّل ٢٠٠٩م، كانت وجهتها ديترويت في الولايات المتّحدة، قادمةً من العاصمة الهولندية أمستردام، وقد قُبِضَ على النيجيري عمر الفاروق بعد أن تمّ إحباط العملية.[٩٠]

في المرحلة التي سبقت الحراك الشعبيّ اليمنيّ، شعر الرئيس صالح أنّ الأخطار تتزايد والأعداء يتضاعفون، فبالإضافة إلى الحوثيّين في الشمال والإنفصاليّين في الجنوب، دخل على خطّ المواجهة

---

[٨٨] بشير البكر، القاعدة في اليمن والسعودية، ط١، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٥

[٨٩] مستقبل اليمن، الغدير، مركز الدراسات والتوثيق، العدد ٦٩، بيروت، ٢٠١٥، ص ٧

[٩٠] تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٠ على موقع www.aljazeera.net

والمعادلة، العامل الأميركيّ الضاغط، تنظيم القاعدة ونيّة الإنتقام، فضلاً عن الجماعات السياسيّة المعارضة. كلّ ذلك دفع صالح للتصريح في ١٠ كانون الثاني ٢٠١٠م، أنّه قلقٌ من أن يُنظر إليه كشخص مقرّب من الولايات المتّحدة، وأبدى إستعداده لمحاورة "تنظيم القاعدة" إذا ما تخلّى عناصره عن سلاحهم، مؤكّداً في حديث لقناة أبو ظبي الفضائيّة أنّه على جهوزيّة للتفاهم معهم ولكن بشروط. أمّا السبب الحقيقي لهذا الموقف فهو شعور صالح أنّ خطر القاعدة ليس داهماً عليه كسواه من الأخطار، ولربما كان يحفر بيده دليل اتّهامه بغضّ النظر عن أعمال التنظيم الإرهابيّة، فضلاً عن إستثمار تواجد الإرهابيّين في الجنوب اليمنيّ، لضرب أيّ تحرّك مطلبي محقّ. موقف صالح ترافق مع تطمينات من إدارة اوباما بعدم وجود أيّ نية لها لإرسال القوات الأميركيّة إلى الأراضي اليمنيّة.[٩١]

في تقرير لها صدر في شباط عام ٢٠١٧ م بعنوان "القاعدة في اليمن: قاعدة في طور التوسّع"، حذّرت مجموعة الأزمات الدوليّة، بأنّ تنظيم "القاعدة" في جزيرة العرب بات "أقوى من أي وقت مضى"، كما أوضحت هذه المجموعة المستقلة، والتي تحلّل النزاعات حول العالم، كيف استفادت "القاعدة" ومنافسها تنظيم "داعش" من الفوضى والحرب في اليمن منذ العام ٢٠١٤م، مؤكّدةً أنّه رغم الإنتكاسات التي لحقت بالإثنين، فإنّهما يتطوّران في ظلّ إنهيار الدولة، وتفشّي الطائفيّة والمذهبيّة، والضياع الناشىء عن تبدّل التحالفات على مدار الساعة، فضلاً عن الفراغ الأمنيّ والتدهور الإقتصاديّ المترافق مع إستمرار الفساد الإداريّ. وفي محاولةٍ منها لإقتراح حلٍّ قد يساعد في إنهاء المشهد الكارثيّ، أشارت المجموعة إلى وجوب إنهاء النزاع الأساسيّ، وتعزيز سيطرة الدولة والحكم في المناطق المعرّضة للخطر مع إستخدام الوسائل العسكريّة بتعقّل وبالتنسيق مع السلطات المحليّة. لكن هذه الجهود ستقوَّض في حال أقدمت الولايات المتّحدة الأميركيّة، التي تقاتل "القاعدة" و"داعش"، على تنفيذ عمليات ميدانيّة دون الأخذ بعين الإعتبار السياق المحلّي لتطوّر الأحداث، متسببةً بخسائر كبيرة بين المدنيّين. فبعض العمليات العسكريّة الأميركيّة أسفرت عن مقتل العديد من النساء والأطفال، ورجال قبائل محليّين لا إرتباط لهم بالتنظيميْن الإرهابييْن، ما قد يعزّز حجّتهما وأدوات جذبهما للمجتمع، تحت راية الدفاع عن المسلمين[٩٢]، مع الإشارة إلى أنّ صراع النفوذ بين التنظيميْن بدأ منذ حديث "داعش" عن الخلافة، حيث هاجم القياديّ في تنظيم "القاعدة" في جزيرة العرب، حارث بن غازي

[٩١] بشير البكر، القاعدة في اليمن والسعودية، ط١، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٠، ص ٤٤

[٩٢] القاعدة في اليمن أقوى من أي وقت مضى، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢ على الموقع الإلكتروني لجريدة النهار www.annahar.com

النظاري في بيان له في شهر تشرين الثاني ٢٠١٤م، ما يُعرف بتنظيم الدولة الإسلاميّة، على إثر إعلانه قيام الخلافة، وإعتبر الإعلان غير شرعيّ، ونتيجته الإقتتال والفتنة بين المسلمين أنفسهم، غير أنّ الحقيقة هي في مكان آخر، فلا يصدقنّ أحدٌ أنّ "القاعدة" باتت تخاف اليوم على وحدة الصفّ الإسلاميّ، الحقيقة هي الخوف على مصالحها الضيّقة والتي ما زال سرّها مخفيّ حتّى يومنا هذا.[٩٣]

[٩٣] تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٠ على موقع www.aljazeera.net

المبحث الثالث: المبادرة الخليجيّة وصعود الحوثيّين

صُنِّف النظام اليمنيّ السابق نظامًا تسلطيًّا، تحكّم على مدى عقود بمصير البلاد، شعبها وخيراتها، وطمح من خلال تسويق مشروع التوريث السياسيّ للرئاسة الأولى، أن يسيطر على مؤسسات الدولة كافة، كي تذوب وترضخ أكثر من ذي قبل، الأمر الذي يسهم في ترسيخ مفاهيم الزبائنيّة، والمحسوبيّة، والعائليّة، في إدارة مرافق الدولة، ويخلق شبكة من المصالح الخاصة التي تجني الأموال والأرباح والثروات غير المشروعة لفئة مقرّبة من النظام، على حساب الشعب والمصلحة العامة.[٩٤] بناءً عليه، هل كانت التحرّكات الشبابيّة مفتاحًا للحلّ أم مدخلاً لتأزيم الأوضاع؟

الفقرة الأولى: "الربيع اليمنيّ"، ثورةٌ أم فوضى؟

بتاريخ ١١ شباط ٢٠١١م، عقب صلاة الجمعة إندلعت التظاهرات في ما سُمي بـ"جمعة الغضب". وإنّ العوامل التي ذكرناها آنفاً لعبت الدور الأساس في نزول اليمنيّين إلى الشارع وإطلاق ثورة الشباب اليمنيّة، الهادفة إلى إنهاء تدهور الأوضاع الإقتصاديّة والإجتماعيّة، وتفشّي الفقر، والبطالة، وسوء التغذية، وما تبع ذلك من آفات وأمراض، وتطرّف، لا سيّما على صعيد إستغلال الجماعات الإرهابيّة لوجع الناس. لأجل كلّ تلك الأسباب، نزل الشباب إلى الساحات، آملين أن يسقط النظام الذي أفقرهم على مدى السنين الماضية، وطامحين إلى بناء الدولة الحديثة، الديمقراطية، والقادرة على تحقيق نهضة شاملة على الصعد كافة.[٩٥]

لم تندلع أحداث اليمن فجأةً، إنّما أتت نتيجة تراكم غضب شعبيّ بدأ منذ الإنتخابات الرئاسيّة عام ٢٠٠٦م، حين عبّرت الجماهير عن رفضها للنتائج بالوسائل السلميّة. أمّا بين عاميّ ٢٠٠٧م و٢٠١١م، فقد شهدت البلاد نضالاً سلميًّا لنيل الحقوق والحريّات، كما ظهر خلال الفترة ذاتها الحراك السلميّ الجنوبيّ، الذي بدأ بإعتصامات محدودة للمتقاعدين والمسرّحين من وظائفهم، عسكريّين ومدنيّين، على خلفية حرب الإنفصال عام ١٩٩٤م، مطالبين بإعادتهم إلى وظائفهم وتعويضهم، قبل أن تتوسّع دائرة الإحتجاجات وتنتقل من

[٩٤] رضوان زيادة، "لماذا فشل الربيع العربي"، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٠ على الموقع الإلكتروني لجريدة الحياة www.alhayat.com

[٩٥] طلال عتريسي، الصراع المتجدد على مستقبل اليمن (مستقبل اليمن)، الغدير، مركز الدراسات والتوثيق، العدد ٦٩، بيروت، ٢٠١٥، ص ٢٢

مطالب حقوقيّة إلى مطالب سياسيّة تنادي بالإنفصال. ومع إندلاع أحداث ما سُمّي "الربيع العربي"، شارك الشباب اليمنيّ في المظاهرات شمالًا وجنوبًا، متأثّرين بالفكرة الجديدة التي طرحها رفاقهم في الميادين العربيّة الأخرى، وهي فكرة "إسقاط النظام" بدلًا من الإكتفاء بالمطالبة بالإصلاح السياسيّ والإقتصاديّ. في هذا السياق كان لا بدّ من مبادرة خارجيّة تستدرك الموقف، فتمثلت بالمحاولات التي سعت إليها دول الخليج، وعلى رأسها المملكة السعوديّة، التي هدفت إلى تحقيق إنتقال سلميّ للسلطة، بعد أن اتّضحت نية الرئيس صالح في المواجهة المسلحة، الأمر الذي قد يشكّل تهديداً وخطراً على الأمن القوميّ السعوديّ بشكل خاص والأمن الخليجيّ بشكل عام. غير أنّ دول مجلس التعاون لم تأخذ في الحسبان مآل الأحداث جرّاء فشل المبادرة ولم تكن لتتوقّع الصعود المفاجيء لجماعة الحوثيّ.[٩٦]

تغلبت القوى السياسيّة المعارضة على الضغوط، وتحمّلت أعباء البقاء في الميادين أكثر من عام، وهو وقت طويل قياساً بالمدّة التي استغرقتها أحداث مصر وتونس. تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الحراك اليمنيّ لاقى إهتمامًا إقليميًّا ودوليًّا لا بأس به، نظراً لموقع اليمن الجغرافيّ، وكونها بوابة الخليج الجنوبيّة. ومن يتعمّق في مسار الأحداث يجب أن يتوقّف عند نقطة تحوّل جوهريّة، فالشباب خرجوا إلى الساحات بهدف إسقاط نظام الرئيس صالح، لكن التسوية الإقليميّة أوقعتهم في الفخ، وحالت بينهم وبين تحقيق طموحاتهم، وذلك عبر تزكيتها لنائب صالح، عبد ربه منصور هادي خلفاً له، وبذلك لم يسقط الحكم، وإنّما تمّ نقله إلى من كان شريكاً به في المرحلة السابقة، وبذلك أحيطت الحركة الشبابيّة بإلتفاف محنّك قيّد اليمن بما يُعرف بالمبادرة الخليجيّة.[٩٧]

قبل تناول تفاصيل المبادرة لا بدّ من أن نسلّط الضوء على موقف الجامعة العربيّة من هذه الأحداث، حيث أنّها لم تتعب نفسها بالدعوة إلى جلسة طارئة، بل إكتفت بالترحيب بأيّ مبادرة تأتي من الدول الخليجيّة، وكأنّها ترفع يدها عن هذا الملّف خوفاً من أيّ صدام داخل الجامعة يزعج المملكة العربيّة السعوديّة، وبالتالي يُحرَج الأمين العام آنذاك المصري عمرو موسى. أمام هذا الموقف العربيّ، كان الموقف الأوروبيّ ملفتًا، حيث أنّه بعد الأنباء عن سقوط ضحايا وجرحى بين المدنيّين، دعت "كاترين آشتون"، مسؤولة المفوضيّة

[٩٦] عبد السلام قائد، كيف أثر التعامل الدولي على ثورة اليمن، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٢/١٢ على موقع www.almawqea.net

[٩٧] سلمان العماري، اليمن من الثورة الشعبية إلى الحرب الأهلية، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٦/٥/٥ على موقع www.albayan.co.uk

الخارجيّة للإتحاد الأوروبي، إلى ضرورة إعتماد الإنتقال السياسيّ للسلطة في اليمن كسبيل وحيد لحلّ الأزمة، ولتمهيد الطريق أمام إجراء الإصلاحات، مع الإشارة إلى أنّ هذا الموقف أتى منسجماً مع رغبة واشنطن، التي كانت على مدى سنوات تسعى إلى المحافظة على أفضل العلاقات مع نظام صالح، غير أنّ رياح التغيير في المنطقة حتّمت عليها الإستغناء عن "رموزها" وحلفائها المقرّبين، وبالتالي لا ضرورة للتمسّك بصالح.

الفقرة الثانيّة: المبادرة الخليجيّة وعهد عبد ربه منصور هادي

خليجيًّا، إعتُبِر الحراك اليمنيّ "أزمة سياسيّة"، دون الأخذ بمشاعر الشباب الذي كان يراها ثورةً وفرصةً للتغيير، الأمر الذي أدّى إلى إستفزاز الشارع من جهة، والضغط على نظام صالح من جهة أخرى، فالأخير أدرك أنّ الدبلوماسيّة الخليجيّة سوف تكون أخطر من تظاهرات الميدان. بناءً عليه، إلتقت المصالح الإقتصاديّة للدول الكبرى مع المصالح القوميّة لدول مجلس التعاون الخليجيّ، في تأمين أمن الملاحة البحريّة في المنطقة، لضمان عدم إنتقال عدوى التظاهر والشغب إلى منابع النفط الخليجيّ.

من هي مجموعة الدول الراعية للمبادرة؟ تتألّف هذه المجموعة من سفراء الدول العشر الراعية للمبادرة الخليجيّة، وهم سفراء كلّ من الولايات المتّحدة الأميركيّة، روسيا، الصين، المملكة المتحدة البريطانيّة، وفرنسا، أيّ الدول الدائمة العضويّة في مجلس الأمن، بالإضافة إلى سفراء دول مجلس التعاون الخليجيّ في اليمن، وهي الإمارات، البحرين، السعوديّة، سلطنة عمان، الكويت، وقطر التي إنسحبت من المجموعة في ما بعد على أثر الخلاف الخليجيّ – القطريّ الذي سوف نتطرّق إليه لاحقاً. أمّا مهمة ممثّلي هذه الدول، فهي تولّي رعاية المبادرة الخليجيّة والإشراف على تنفيذ بنودها لإتمام عملية الإنتقال السلمي للسلطة.

وجد الرئيس صالح نفسه أمام خيار وحيد، ألا وهو التوقيع بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١١م، وفي العاصمة السعوديّة الرياض، على اتّفاق نقل السلطة في اليمن، في ضوء المبادرة التي يرعاها مجلس التعاون الخليجيّ، مع الإشارة إلى أنّ مراسم التوقيع جرت بحضور الملك السعوديّ الراحل، عبد الله بن عبد العزيز، والأمين العام لمجلس التعاون الخليجيّ، ووفد من المعارضة اليمنيّة. أعلن الملك السعوديّ عن ترحيبه بهذه الخطوة الهامة، قائلاً: "إنّ صفحة جديدة تبدأ اليوم في تاريخ هذا البلد"، أمّا صالح فصرّح أنّ "ليس المهم التوقيع ولكن المهمّ حسن النوايا والبدء في عمل جادّ ومخلص لشراكة حقيقيّة لإعادة بناء ما خلفته الأزمة"، كما دعا السعوديّة وبقية دول مجلس التعاون والأمم المتّحدة إلى مراقبة تنفيذ المبادرة وآلياتها، مضيفاً: "سأكون

من المتعاونين الرئيسيّين مع حكومة الإئتلاف القادمة"، وهنا يمكن القول أنّ القيادتين السعوديّة واليمنيّة أخلّتا بالوعد، فالمملكة إنتقلت من الحلول الدبلوماسيّة إلى التدخل العسكري، في حين أنّ صالح لم يُظهر أيّ شكل من أشكال التعاون، لا بل سعى للعودة إلى المشهد السياسيّ، حتى لو كان ذلك على حساب دماء الشعب اليمنيّ. وقد وصلت به "الديماغوجيّة" أن يصرّح أثناء التوقيع أنّه لطالما برهن عن إلتزامه منذ عام ١٩٩٠م، بالتداول السلميّ للسلطة، والديمقراطية، والتعدديّة السياسيّة والحزبيّة، وحريّة الصحافة، وإحترام حقوق الإنسان والمرأة معتبراً ما تشهده اليمن منذ ١١ شباط ٢٠١١م، إنقلاباً على الدستور هدفه تصديع الوحدة الوطنيّة وتدمير ما بُنيَ في الفترة الماضية.[٩٨]

وقد سبق هذا التوقيع إعلان المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتّحدة جمال بن عمر، عن التوصل لاتّفاق بين جميع الأطراف اليمنيّة حول الآلية التنفيذيّة للمبادرة الخليجيّة الهادفة إلى إنهاء الصراع بين النظام والشارع اليمنيّ، ووضع خارطة طريق للإنتقال السياسيّ والسلميّ للسلطة. بناءً عليه، نصّت المبادرة الخليجيّة، على أن ينقل صالح السلطة إلى نائبه عبد ربه منصور هادي في غضون ٣٠ يوماً، في مقابل منحه حصانة تكفل له عدم الملاحقة القضائية، وأن يَشرع هادي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، يقودها بمشاركة المعارضة، مع ضرورة الترتيب لإجراء إنتخابات رئاسيّة في غضون ٦٠ يوم.[٩٩] وبُعيْد توقيع صالح على المبادرة، قام ممثلون عن حزب المؤتمر الشعبي العام، الحزب الحاكم في اليمن، وممثلون عن المعارضة اليمنيّة، بالتوقيع على الآليّة التنفيذية للاتّفاق.

في هذا السياق لا بدّ من تناول ما نصّت عليه الآلية التنفيذيّة، حيث ذكرت ضرورة أن يقدّم الحزب الحاكم والمعارضة أسماء مرشحيهم لرئاسة حكومة الوحدة الوطنيّة في غضون أسبوع. فضلاً عن ذلك، في ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١١م، يتمّ تقديم صيغة الضمانات التي تمنح الرئيس صالح ومعاونيه حصانة من الملاحقة القانونيّة، إلى البرلمان، الذي يدعو فور إقرار الضمانات، نائب الرئيس إلى إجراء الإنتخابات الرئاسيّة، على أن تكون توافقيّة، يتمّ فيها إنتخاب عبد ربه منصور هادي رئيساً لمدّة سنتين. مع الإشارة إلى أنّ هادي كُلِّف

---

[٩٨] صالح يوقع في الرياض على المبادرة الخليجيّة لحل أزمة اليمن، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٣ على موقع www.bbc.com

[٩٩] الرئيس اليمني يوقع على المبادرة الخليجيّة في الرياض، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٤ على موقع www.arabic.people.com

تشكيل لجنة برئاسته تهتّم بإعادة هيكلة القوات المسلّحة وإزالة مظاهر التسليح من الشارع، على أن تبدأ بعد الإنتخابات الرئاسيّة المرحلة الإنتقالية الثانية التي تستمرّ لمدّة سنتين، ويتمّ خلالها إجراء حوار وطني حول القضايا الكبرى، لا سيما القضيّة الجنوبيّة، مسألة حركة أنصار الله، تفشّي الإرهاب، تدهور الوضع الإقتصادي ومحاربة الفساد.[١٠٠]

أوّلاً: مجموعة أصدقاء اليمن

إنطلق عهد الرئيس هادي في شباط ٢٠١٢م بتلقّيه الدعم الإقليميّ والدوليّ، بهدف إنهاء كلّ مظاهر العنف والفوضى في اليمن. وفي هذا السياق، قامت مجموعة أصدقاء اليمن التي تضمّ الكتل الرئيسيّة للمانحين، والمتمثلة بمجلس التعاون الخليجيّ، والولايات المتّحدة، والإتّحاد الأوروبيّ، واليابان، وكندا، وتركيا، إلى جانب ممثلين عن منظمات رئيسيّة دوليّة، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بعقد إجتماعها الثالث حول اليمن خلال شهر أيار من العام ٢٠١٢م، في العاصمة السعوديّة، وهو أول إجتماع يُعقد بعد التغيير، حيث تمّ التركيز على إظهار الدعم الواضح للتقدّم المحرز في تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجيّ وآليتها التنفيذيّة، فضلاً عن البحث في آخر التطورات السياسيّة والإقتصاديّة والإنسانيّة والأمنيّة، بالإضافة إلى الإعلان عن دعم مشاريع التنمية التي تشملها الخطة الإنتقاليّة، في سبيل معالجة أزمة البطالة، وخلق فرص العمل، وتشجيع الإستثمارات الأجنبيّة.[١٠١]

ثانيًا: مخرجات الحوار الوطني

إنسجاماً مع نصّ المبادرة الخليجيّة، ترأس عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهوريّة اليمنيّة، مؤتمر الحوار الوطني الشامل، من ١٨ آذار ٢٠١٣م، ولغاية ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٤م. وبحسب ما كتبه هادي في توطئة الوثيقة النهائية للحوار، "يُعتبر هذا المؤتمر الأوّل من نوعه في تاريخ اليمن سواء من حيث أسبابه، آلية إعداده، أسلوب إدارته، توزيع فرق العمل، أو نوعية القضايا التي ناقشها، أو من حيث الحلول التي تمّ وضعها والكفيلة بقطع الطريق أمام الإستبداد، في مقابل وضع لبنة حقيقيّة لبناء دولة المؤسسات والنظام والقانون

[١٠٠] توقيع المبادرة الخليجيّة صفحة جديدة في تاريخ اليمن وصالح مستعد للشراكة، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٣ على موقع www.akhbaar.org

[١٠١] أحمد الطيار، مجموعة أصدقاء اليمن من هم؟، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٣/٣/٧ على موقع www.althawranews.net

والمساواة والحريات المسؤولة".[١٠٢] المفارقة أنّ هادي كتب هذه الكلمات وهو على مشارف إنهاء ولايته، في حين أنّ عهده لم ينجز أيّ إصلاح سياسيّ، إقتصاديّ، أو أمنيّ.

في ما خصّ تفاصيل المؤتمر، فقد تمّ الإعلان في جلسة الإفتتاح عن تشكيل تسعة فرق عمل تدرس القضايا الأساسية للحوار، وهي: القضية الجنوبيّة، قضية صعدة، القضايا ذات البعد الوطني، بناء الدولة، الحكم الرشيد، بناء ودور الجيش والأمن، إستقلاليّة الهيئات وقضايا إجتماعية وبيئيّة خاصة، الحقوق والحريات، وأخيراً التنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة. وإستناداً لنتائج أعمال الفرق واللجان، أجمع الفرقاء في إختتام المؤتمر أنّ حلّ هذه القضايا سوف يسهم في إعادة صياغة مستقبل البلاد وتوجيهه نحو الدولة الحديثة، المدنية، الديمقراطية، التي تصون العدالة في المجتمع. لكن أكثر من أربع سنوات مضت ولم تتقدّم اليمن خطوةً واحدة على درب الإصلاح، أو الإستقرار.

ثالثًا: اتّفاق السلم والشراكة بمشاركة حركة أنصار الله الحوثيّة

أعلن الرئيس اليمنيّ عبد ربه منصور هادي بتاريخ ٢١ أيلول من العام ٢٠١٤م، أنّ الفرقاء السياسيّين في اليمن توصّلوا إلى اتّفاق تاريخيّ يضمن بناء البلاد، وفي كلمةٍ ألقاها عقب توقيع الاتّفاق مع الحوثيّين، دعا الأطراف كافة إلى العمل معاً لإنهاء النزاعات المسلّحة وحالة الفوضى، والإنتقال إلى بناء الدولة. من جهته عقّب المبعوث الدولي جمال بن عمر، مُعتبراً أنّ الاتّفاق ينصّ على إجراء مشاورات وطنيّة واسعة من أجل تشكيل حكومة كفاءات في غضون شهر، مضيفاً أنّ رئيس الجمهورية سيصدر قرار تعيين رئيس الحكومة الجديد، وأنّ اختيار الوزراء سيتّم بشفافية. أمّا في ما خصّ أهمّ بنود الاتّفاق فنذكر:[١٠٣]

١- يُعيّن الرئيس مستشارين له من حركة أنصار الله ومن الحراك الجنوبي.

٢- يُسمّي الرئيس الشخصيّة المكلّفة رئاسة الحكومة، على أن يقوم المستشارون بترشيح الوزراء.

٣- يختار الرئيس وزراء الخارجيّة والداخليّة والدفاع والماليّة.

٤- يختار رئيس الحكومة الحقائب الأخرى.

---

[١٠٢] وثيقة الحوار الوطني، www.pdf-yemen.com

[١٠٣] بنود اتفاق السلم والشراكة الوطنية والسياسية في اليمن، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢١ على موقع www.adengd.net

٥- خلال ٣٠ يوماً من تشكيلها، تُعدُّ الحكومة برنامجاً توافقيًّا من ضمنه تنفيذ مخرجات الحوار.

٦- خلال ١٥ يوماً من الاتّفاق يُصدر الرئيس مرسوماً بتوسيع مجلس الشورى.

نصّ البند الثالث عشر من الاتّفاق على معالجة الحالة العسكريّة والأمنيّة والقضايا المتعلقة بالأحداث الميدانيّة، بموجب ملحق خاص. وعليه، تضمّن الملحق الأمنيّ تعهّد الأطراف بإزالة جميع عناصر التوتر السياسيّ والأمنيّ، مع التأكيد على ضرورة بسط سلطة الدولة على كافة أراضيها، فضلاً عن إستعادة السيطرة على ما خرج عن كنف الدولة وفق ما نصّت عليه توصيات مؤتمر الحوار الوطني. اتّفق الأطراف على وضع آليّة لتنفيذ هذه التوصيات، بمساعدة فنيّة من الأمم المتّحدة، ولا سيما في الملفات المتعلّقة بنزع السلاح وإستعادة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة من جميع الأحزاب والأفراد دون إستثناء.[١٠٤] لكن المفارقة أنّ كميات السلاح تضاعفت في الشوارع، ولم يحترم اليمنيّون ما تعهّدوا به. لكن هل هم السبب؟ أم أنّ الأزمة أكبر وأقوى من أن يسيطر عليها الأطراف المحليّون؟ بناءً عليه، لا بدّ من تناول مسألة الصعود المفاجئ للحوثيّين، وكيف غضّت المملكة العربيّة السعوديّة النظر عنهم في بادئ الأمر، قبل أن تعود وتراجع حساباتها، وتعلن قيام "التحالف" وتطلق من واشنطن ما سُمّي "عاصفة الحزم".

الفقرة الثالثة: صعود الحوثيّين وإنهيار الدولة

إنّ إنتخاب الرئيس اليمنيّ عبد ربه منصور هادي كرئيس توافقيّ في شباط ٢٠١٢م، لم يكن على قدر طموحات الشباب اليمنيّ الذي نزل إلى الساحات، فهم من اللحظات الأولى لتوقيع المبادرة الخليجيّة، أكدّوا أثناء إعتصامهم في ساحة التغيير في صنعاء رفضهم لاتّفاق نقل السلطة وإصرارهم على محاكمة الرئيس صالح، مع دعوتهم إلى "مسيرة مليونيّة تصعيديّة لرفض التوقيع على المبادرة". وعليه، علت هتافات المتظاهرين بأنّ "لا حصانة ولا ضمانة، لعلي صالح وأعوانه".[١٠٥] أمّا في ما خصّ المواقف السياسيّة التي إنتهجها هادي، فقد كان من الطبيعيّ أن تأتي في فلك المحور الخليجيّ المواجه لإيران، وبناءً عليه، هاجم ما إعتبره تدخل إيرانيّ في الشأن اليمنيّ، متّهماً طهران بدعم حركة أنصار الله الحوثيّة في الشمال، والحركات

[١٠٤] نص اتفاق السلم والشراكة الوطنية، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢٢ على موقع www.sabanews.net

[١٠٥] صالح يوقع في الرياض على المبادرة الخليجيّة لحل أزمة اليمن، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٣ على موقع www.bbc.com

الإنفصاليّة في الجنوب. لكن أين كانت الدول الكبرى عندما بدأ الحوثيّون تحرّكاتهم؟ لماذا إنهالت التصريحات الأميركيّة، والأوروبيّة، والخليجيّة، عقب وصول أنصار الله إلى صنعاء؟ لماذا تنازل الرئيس هادي، وتراجع وإستضاف الأحزاب السياسيّة للتوقيع على اتّفاق السلم والشراكة؟

بعد فشل تنفيذ بنود الاتّفاق، ولا سيما بعد رفض الحوثيّين الملحق الأمني، دخلت البلاد في نفق الصراع الداخليّ، حيث وصل الوضع السياسيّ إلى أفقٍ مسدود، ففي تلك الفترة كان الرئيس هادي رئيساً منتهي الصلاحية منذ شباط ٢٠١٤م بالنسبة إلى فئة من اليمنيّين، في حين أنّه كان يمثّل الشرعيّة بالنسبة إلى الفئة الأخرى. في هذا السياق أدّت إستقالته، سواء بملء إرادته أو تحت الضغط الحوثي، إلى تحويل اليمن ساحة عمليات عسكريّة لدول ما عُرف بالتحالف. هذه الخطوة كشفت عن حجم القلق الخليجيّ من التمدّد الإيراني في المنطقة، مع الإشارة إلى أنّ ما فاقم حالة القلق هذه، هي قدرة الحوثيّين على بسط نفوذهم في اليمن، واللجوء إلى إستفزاز المملكة العربيّة السعوديّة وتهديد مصالحها، والذهاب أبعد من ذلك، وصولاً إلى تشكيل خطر داهم على الأمن القوميّ السعوديّ، من خلال مناوراتهم العسكريّة على الحدود الشماليّة، حيث ذكرت تصريحات بعض القيادات الحوثيّة المعادية للرياض، مسألة عدم إستبعاد الدخول شمالاً، وإسترداد الأراضي اليمنيّة على حدّ تعبيرهم، فضلاً عن إغلاقهم نافذة الحوار والتفاوض الديبلوماسيّ.[١٠٦]

أمّا ما زاد الوضع خطورةً وتأزّم، وعزّز حالة القلق من الصعود المفاجئ للحوثيّين، هو المفاجأة السياسيّة الداخلية التي أطلقوها، وهي التحالف مع عدوّهم السابق، علي عبد الله صالح، حليف الأمس بالنسبة للمملكة. وبالتالي نشأت جبهة يمنيّة واسعة، سارعت طهران إلى دعمها دون تردّد، الأمر الذي منحها ورقة قوّة في الصراع الإقليميّ، لا سيما في مرحلة التفاوض على البرنامج النووي الإيراني مع مجموعة الخمسة زائد واحد.

إذاً، بعد مرحلة التوقيع على اتّفاق السلم والشراكة، أظهر الحوثيّون عدم جديّة في الالتزام بالبنود، مع الإشارة إلى أنّ هذه التسوية وفّرت لهم نوعاً من الغطاء في مسعاهم للسيطرة على مزيد من الأراضي. وكما ذكرنا آنفاً، فهم على الرغم من توقيعهم على الملحق الأمنيّ الذي ينصّ على حلّ المجموعات المسلّحة، إلاّ أنّ قواتهم بقيت متمركزة في العاصمة صنعاء، لا بل تسلّموا الوظائف الأمنيّة وأقاموا حواجز التفتيش،

[١٠٦] سلمان العماري، اليمن من الثورة الشعبية إلى الحرب الأهلية، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٦/٥/٥ على موقع www.albayan.co.uk

محاولين فرض أنفسهم كفريق شرعيّ وشريك في الأمن والسلاح. واصلوا التوسّع، وحضورهم الذي كان يقتصر سابقاً على محافظة صعدة في الشمال، بات يشتمل على كامل الشمال الغربي للبلاد، وصولاً إلى مدينة الحديدة على ضفاف البحر الأحمر. أمّا أثناء محاولة تقدّمهم جنوباً باتجاه باب المندب، عمدت المملكة إلى غضّ النظر عن هذه الخطوة على الرغم من الأهمية الحيويّة للمضيق بالنسبة للأمن القوميّ السعوديّ. أمّا السبب كان تعمّد السماح بالصعود الجزئي للحوثيّين، بغية اصطدامهم بتنظيم "القاعدة" في جزيرة العرب وكافة الأحزاب التي تدور معنوياً في فلكه لا سيما حزب الإصلاح اليمنيّ. والخوف يبقى دائماً من أن تدفع هذه المواجهات بالقبائل غير المصطفّة سياسياً أو حزبياً، إلى أحضان القاعدة وحزب الإصلاح لأسباب تحريضيّة، مذهبيّة أو ربما ماديّة، معيشيّة.[١٠٧]

توافقاً إقليميًّا ويمنيًّا تبلور بهدف التخلّص من "الإخوان المسلمين"، بعد أن سيطروا خلال عهد الرئيس الهادي، على مواقع مهمّة في الحكومة اليمنيّة ومؤسسات الدولة ولا سيما الجيش. أمّا الدليل على هذا التوافق هو الصمت الرسميّ على التمدّد الحوثيّ في أولى مراحله، وما تبعه من تصريحات سعوديّة وخليجيّة باركت اتّفاق صنعاء. إذاً، صمتُ الرياض كان مستغرباً على المستوى الشعبيّ، غير أنّ ما حصل فعلاً هو عبارة عن مخطط سعوديّ، وليس كما قيل حينها، أنّه سقوط لصنعاء في يد إيران. فالمملكة أدركت أنّ الحلّ الأوحد للقضاء على "الإخوان المسلمين"، والحوثيّين، بأقلّ خسائر سعوديّة ممكنة، وبهدف إبعاد خطر الجماعتين عن الأمن القوميّ السعوديّ، هو إدخالهما في مواجهة ثنائيّة مفتوحة على الأرض اليمنيّة يقضي بموجبها أحدهما على الآخر، على مرأى من الدول الراعية للمبادرة الخليجيّة، ومجلس الأمن وممثل الأمين العام للأمم المتحدة. ولكن هل كانت الحسابات السعوديّة مدروسة؟ أرادت الرياض إسقاط حزب الإصلاح وعلي محسن الأحمر، وإظهارهما كما الحوثيّين، مظهراً آخراً من مظاهر الإرهاب، الذي يدعم تنظيم القاعدة في اليمن سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. مع الإشارة إلى أنّ المملكة إعتبرت في بادئ الأمر أنّ الصعود الحوثيّ، يبقى أقلّ خطورة من إستمرار سيطرة "الإخوان المسلمين" وحلفائهم على الحكومة اليمنيّة. وعليه نذكر أسباب الرضا النسبيّ عن صعود الحوثيّين:[١٠٨]

---

[١٠٧] صعود الحوثيين في اليمن، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٣٠ على موقع www.carnegie-mec.org

[١٠٨] عبدالله حميد الدين، هل هناك تهديد حوثي على الأمن القومي السعودي؟، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢٩ على الموقع الإلكتروني لجريدة الحياة www.alhayat.com

١- تحوّل حزب الإصلاح المقرّب من التيار المتطرّف، إلى دولة في «لا- دولة»، في حين أنّ الحوثيّين مجرّد قوّة عسكريّة، لا جذور لهم في مؤسسات الحكم.

٢- لا يمكن القضاء عليهما معاً، ولا يمكن أيضاً السماح لهما بالإستمرار معاً.

٣- خطورة التيار الأوّل تكمن في دعمه للإرهاب، وتهديده للأمن القومي الإقليمي.

٤- ضرورة القضاء على التهديد الفعلي المتمثل بحزب الإصلاح، ثم التفرّغ للقضاء على الحوثيّين.

لقد أخطأ السعوديّون في تصنيف الخطر الفعليّ، حتى بات المشهد إعتباراً من العام ٢٠١٥م، مواجهة إقليميّة، سعوديّة – حوثيّة، أطلقت فيها المملكة عملية "عاصفة الحزم"، إلاّ أنّها لم تكن لتتوقّع يوماً أن يردّ الحوثيّون بإطلاق الصواريخ الباليستيّة إلى داخل الأراضي السعوديّة، الأمر الذي أعاد إلى الواجهة مسألة الأمن القوميّ السعوديّ، ومن خلفه الأمن الخليجيّ بشكل عام. وفي هذا السياق سوف نبدأ القسم الثاني بالحديث عن الخليج العربيّ والتحديّات التي يواجهها.

القسم الثاني

مجلس التعاون الخليجيّ و"عاصفة الحزم"، بين الرسم والحسم

الفصل الأوّل: الخليج العربي وتحدّيات المنطقة

المبحث الأوّل: دول مجلس التعاون الخليجيّ

المبحث الثاني: الخلاف القطريّ – السعوديّ وتداعياته على الوحدة الخليجيّة

المبحث الثالث: إنضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجيّ

الفصل الثاني: مسار الحرب في اليمن وتداعياتها

المبحث الأوّل: دور الأمم المتّحدة ومجلس الأمن في إدراة الأزمة

المبحث الثاني: عملية "عاصفة الحزم"

المبحث الثالث: محاولات "إعادة الأمل"

الفصل الأوّل: الخليج العربي وتحدّيات المنطقة

شكّل الموقف الخليجيّ الحَذِر من المظاهرات اليمنيّة التي إنطلقت عام ٢٠١١م، إستفزازاً للشباب اليمنيّ. غير أنّ الإرباك كان المسيطر على ربوع دول مجلس التعاون الخليجيّ. فدارت التساؤلات آنذاك، ماذا بعد اليمن؟ هل تتّجه الأحداث شمالاً نحو المملكة أم تعود أدراجها وتُرمى في البحر جنوباً؟ حاولت دول المجلس إستدراك هذه المخاوف، فسعت عبر طرح المبادرة الخليجيّة وتسويقها دوليًّا، إلى لملمة الفوضى في اليمن لمنع إرتداداتها عن مسقط، الرياض، أبو ظبي، الدوحة، المنامة، والكويت. في ما يلي سوف نتناول ظروف نشأة مجل التعاون، الواقع الجيوسياسي المحيط، فضلاً عن القدرات السياسيّة والأمنيّة، وصولاً إلى أبرز تحدّياته.

المبحث الأوّل: دول مجلس التعاون الخليجيّ

الفقرة الأولى: الواقع الجيوسياسي والديموغرافي

الفقرة الثانية: القدرات السياسيّة ومفهوم الأمن الخليجيّ

الفقرة الثالثة: مجلس التعاون الخليجيّ والدور الأميركيّ

الفقرة الرابعة: مجلس التعاون الخليجيّ وملف الأزمة السوريّة

المبحث الثاني: الخلاف القطريّ – السعوديّ وتداعياته على الوحدة الخليجيّة

الفقرة الأولى: أسباب الأزمة القطريّة وجذورها التاريخيّة

الفقرة الثانية: تداعيات الأزمة القطريّة

الفقرة الثالثة: المطالب الخليجيّة والردود الدوليّة

المبحث الثالث: إنضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجيّ

الفقرة الأولى: خلفيّات القرار الخليجيّ

الفقرة الثانية: أسباب التردّد في منح اليمن تأشيرة الإنضمام

الفقرة الثالثة: شروط الإنضمام وأهميته

المبحث الأوّل: دول مجلس التعاون الخليجيّ

الفقرة الأولى: الواقع الجيوسياسي والديموغرافي

شكّل الخليج في القرن التاسع عشر إحدى القواعد الرئيسيّة لحماية الإمبراطوريّة الهنديّة البريطانيّة بإعتباره مفتاح القارة الهنديّة وهمزة الوصل بين الشرق والغرب، ونذكر أنّ بريطانيا أجبرت حكّام الخليج بين عاميّ ١٨٥٣م و١٩١٦م على توقيع معاهدات مهّدت إلى قيام ممالك وإمارات ما بات يُعرف لاحقاً بدول مجلس التعاون الخليجيّ. منذ لحظة إكتشاف النفط في بداية القرن العشرين تحوّل الخليج العربي إلى منطقة إستراتيجيّة على الصعيدين الجيوسياسيّ والجيواقتصاديّ، وشريان رئيسيّ لتدفّق صادرات المشتقات النفطيّة. بناءً على ما تقدّم تتمتّع هذه المنطقة اليوم بخاصّتين أساسيتيْن. الأولى، الموقع الجغرافيّ المميّز في وسط مثلّث جنوب آسيا الوسطى، المحيط الهنديّ، والبحر الأحمر، والذي جعل الخليج معبراً إستراتيجياً للتجارة العالميّة على مدى قرون. أمّا الثانية فهي الموقع الجيوسياسيّ القريب من ثلاث قوى كبرى من الضفة الشرقية: روسيا، الصين، والهند. فضلاً عن إستقباله للقواعد الأميركيّة، وكذلك قربه النسبي من تركيا والبحر الأبيض المتوسط.[١٠٩]

أوّلاً: تأسيس مجلس التعاون الخليجيّ

إنّ إندلاع الحرب العراقيّة – الإيرانيّة في أيلول من العام ١٩٨٠م شكّل أحد العوامل الأساسيّة لطرح فكرة تأسيس مجلس لدول التعاون الخليجيّ، مستثنياً اليمن بذريعة وقوعها خارج النظام الإقليميّ بالمفهوم الإقتصاديّ والجيوسياسيّ. وقد أكّدت المملكة العربيّة السعوديّة آنذاك لسفراء الأردن، تونس، السودان، العراق، ولليمنيْن، أنّ أيّ اتّفاق لا يهدف إلى خلق تكتّل سياسيّ أو عسكريّ. إلاّ أنّ قيام المجلس بصيغته التنظيميّة المقفلة العضوية قد أثار حفيظة كلّ من إيران، العراق، وبالأخصّ اليمن التي شعرت بمحاولة تهميشها من الجزيرة.[١١٠] مجلس التعاون الخليجيّ هو منظمة إقليميّة سياسيّة، إقتصاديّة، وإجتماعيّة نشأت على شكلِ تنظيم تعاونيّ بين ستّ دولٍ مشرفةٍ على ما يُعرف بالخليج العربي أو الخليج الفارسي، ألا وهي المملكة العربيّة السعوديّة، الإمارات العربيّة المتّحدة، إمارة الكويت، إمارة قطر، مملكة البحرين، وسلطنة عُمان. هدفه

---

[١٠٩] محمد أحمد عقله المومني، الحرب العراقية الايرانية، ط١، عُمان، ١٩٨٨، ص ٥٨

[١١٠] عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار، ط١، بيروت، ١٩٩٧، ص ١١٢

هو مواجهة التحديات في مختلف المجالات ومنها الإقتصاد، السياسة، الأمن، الثقافة، الصحة، الإعلام، التعليم، الصناعة، والزراعة، بالإضافة إلى العديد من العناوين الأخرى. طُرحت فكرة تأسيس المجلس بعد إعلان الحكومة البريطانيّة الإنسحاب من دول الخليج خلال العام ١٩٦٨م، حيث كان التصوّر الأساسي إنشاء إتّحاد سياسيّ مهمته الأساسية توحيد السياستين الخارجيّة والدفاعيّة قدر الإمكان. وبناءً عليه تأسّس المجلس في ٢٥ أيّار من العام ١٩٨١م، ويتألّف من مجلسٍ أعلى، مجلسٍ وزاريّ، أمانةٍ عامة، إتّحادٍ جمركيّ، وإتّحاد غرف دول المجلس.[١١١]

بالعودة إلى اللغط الحاصل بين مصطلحيّ الخليج العربي والخليج الفارسي، إنتقدت إيران بشدّة شركة "Google" بسبب حذف إسم "الخليج الفارسي" من خرائط موقع وتطبيق "Google Maps". وقد أثار هذا الأمر ردوداً غاضبة في الشارع الإيراني الذي إعتبر تلك الخطوة تعدٍّ على السيادة الإيرانيّة. جمعية ناشيونال جيوغرافيك ظلّت تستخدم مصطلح "الخليج الفارسي" حتّى عام ٢٠٠٤م حين أصدرت طبعة جديدة من الخرائط تتضمن مصطلح "الخليج العربي" الأمر الذي أدّى إلى منع توزيع منشورات الجمعية في طهران، فتراجعت عن قرارها وأصدرت نسخة معدّلة للأطلس تحتوي ملاحظة تقول "إنّ هذا الممر المائيّ المعروف تاريخيًا بالخليج الفارسي، يُشير إليه البعض بإسم الخليج العربي". يبرّر العرب التسمية عبر الإشارة إلى أنّ ثلثيّ سواحل الخليج تقع في دول عربيّة، وقد شاع إستخدام المصطلح في ستّينيات القرن العشرين، في مرحلة صعود القوميّة العربيّة. مع الإشارة إلى أنّ مصطلح "الخليج الفارسي" ظلّ مستخدماً في كلّ الخرائط تقريبًا، وفي معظم المعاهدات والوثائق الدولية، لاسيما وأنّه في الواقع الجيوسياسي القديم كانت بلاد فارس إمبراطوريّة ذات نفوذ وتأثير كبيرين.[١١٢] فهل نحن اليوم أمام صعودٍ سعوديّ مترافق مع رغبة دوليّة بإحتواء أيّ دور إيرانيّ، ممّا يُساهم في تقبّل مصطلح "الخليج العربيّ" في الساحتين الإقليميّة والدوليّة.

ثانيًا: الواقع الجغرافي والسكاني لدول مجلس التعاون الخليجيّ

تُعدّ المملكة العربيّة السعوديّة الأكبر من حيث عدد السكان الذي تجاوز عام ٢٠١٦م الثلاثين مليون نسمة، وكذلك من حيث المساحة التي تبلغ حوالي ٢,١٥ مليون كم٢. يحدّها من الجنوب، "الخطر الحوثيّ" القادم من اليمن. أمّا ثاني الدول من حيث المساحة فهي سلطنة عُمان وتبلغ حوالي ٣١٠ آلاف كلم٢، بعدد

[١١١] خليل حسين، المنظمات الإقليمية والقاريّة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط١، بيروت، ٢٠١٣، ص ٢٥٩

[١١٢] عبد العظيم الشيخ، إيران وتسمية الخليج العربي، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٢/٥/٩ على موقع www.aljazeera.net

سكان يقارب الـ ٤,٥ مليون نسمة. تأتي الإمارات العربيّة المتّحدة وهي إتّحاد سبع إمارات، في المرتبة الثالثة من حيث المساحة التي تفوق٨٣ ألف كلم٢، في حين يقطنها أكثر من تسع ملايين نسمة، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه المنطقة تاريخياً تأثرّت إلى حدّ كبير بالثقافة الفارسيّة وذلك بسبب قرب حدودها من إيران. أمّا الكويت التي تبلغ مساحتها ١٧٨٠٠ كم٢ فقد تجاوز عدد سكانها وفق إحصاءات العام الماضي ٤,٣ مليون نسمة، وتتميّز بالتأثير الفاعل لبعض الشخصيات الشيعيّة المقرّبة من العائلة الحاكمة، ما يجعل دورها تقريبي لوجهات النظر بين طهران ودول الخليج. في المرتبة الخامسة تأتي قطر، إلاّ أنّ الـ ١١٥٠٠ كلم٢ تحتوي في باطنها على أحد أكبر حقول الغاز الطبيعي في العالم، الأمر الذي جعل السكان، وعددهم أكثر من ٢,٦ مليون نسمة، يعيشون في رخاء وبحبوحة، إن كان على صعيد السكان الأصليّين أو الأجانب العاملين فيها. هؤلاء الأجانب ترتفع نسبتهم في أصغر دول المجلس، مملكة البحرين التي تبلغ مساحتها ٧٧٠ كلم٢، ويقطنها أكثر من ١,٤ مليون نسمة، وعلى الرغم من النسبة الكبيرة للشيعة البحرينيّين إلاّ أنّ لا دور سياسي فاعل لهم، وهم يطالبون دوماً بإصلاح النظام.[١١٣]

تُعاني دول مجلس التعاون الخليجيّ من إرتفاع نسبة اليد العاملة الأجنبية. فإزدهار قطاع النفط وتضاعف الأرباح أسهم في تزايد الحاجة إلى الإعتماد على العمّال الأجانب، وذلك لأسباب جوهريّة منها محدوديّة عدد السكّان الأصليّين، إضافةً إلى قلّة الخبرة والمهارة المطلوبة لديهم في مجالات عديدة، فضلاً عن قابليّة العمّال الأجانب على التكيّف مع مختلف ظروف العمل. هذا الملف يفتح الباب أمام أزمةٍ أعمق تمسّ بالأمن القومي، فمن الناحية التقنية، الدول عاجزة عن إدارة شؤونها الداخلية، وتنفيذ الخطط الإستراتيجية والتنموية، إلاّ عبر الإستعانة بالخبرات الأجنبية. أمّا من الناحية الديموغرافية فإنّ العمّال الأجانب متنوّعون من حيث العرق، اللون، الجنس، والدين، وهذا الموضوع خلق حالة من العنصريّة والتفرقة في أوساط المجتمع الخليجيّ، وهو أمرٌ شديد الحساسيّة ويُعتبر من أهمّ المخاطر الأساسيّة التي تواجه الهويّة الوطنيّة الخليجيّة. بناءً عليه، لا بدّ من معالجة الخلل الحاصل في التركيبة السكانيّة التي باتت مصدر تهديد سياسيّ، إجتماعيّ، ثقافيّ، دينيّ، وأمنيّ، فالفوضى في هذا الملف تجعل إختراق المجتمع أسهل وتزيد من هشاشته، لا سيما في ظلّ

[113] Gulf Countries, Britannica Encyclopedia, www.britannica.com, logged in the 21st of January 2018

الحروب التي تخوضها بعض دول الخليج في المنطقة والتي تجعلها عرضة لعملياتٍ إنتقاميّة. هذا الموضوع يأخذنا نحو الحديث عن القدرات السياسيّة لدول الخليج.

الفقرة الثانية: القدرات السياسيّة ومفهوم الأمن الخليجيّ

أوّلاً: العوامل المؤثرة على القدرات السياسية لمجلس التعاون الخليجيّ

تسعى الدول إلى بلوغ القوّة، حماية إستقلالها، حفظ أمنها الداخلي، وتحقيق الحياة الأفضل لمواطنيها، عبر وضع إستراتيجيّة عامّة طويلة الأمد، تُنتج مجموعة من الخطط تتعلّق كلّ منها بهدف معيّن، وتُنفّذ ضمن إطاريّ السياستين الداخليّة والخارجيّة. السياسة الداخلية تشمل نظام الحكم، دستور الدولة، القوانين، والتشريعات، وتدخل في هذا الإطار خطط التنميّة الإقتصاديّة والإجتماعيّة، فضلاً عن الخطط الأمنيّة. ومن أهمّ العوامل المؤثرة سلباً على القدرات السياسيّة في دول المجلس على صعيد السياسة الداخلية هو الإفتقار إلى مقوّمات الدولة الحديثة، مشكلة شرعيّة السلطة وكيفيّة تداولها، غياب الديمقراطية والحريّة السياسيّة العلنيّة، الأمر الذي يطرح أزمة هوية ومواطنة. أمّا السياسة الخارجيّة والنشاط الديبلوماسي، فيشملان كلّ ما يتعلّق بالعلاقات الخارجيّة للدولة مع الدول والمنظمات. وهنا نشير أنّ هذه العلاقات تتراوح بين التعاون الكامل الذي يصل إلى الوحدة أو الاتّحاد، وبين الصراع وإستخدام القوّة المسلّحة أو اللجوء إلى الحرب. وأهمّ العوامل المؤثرة سلباً على القدرات السياسيّة الخارجيّة لدول المجلس تُختصر بمشكلتين: مشكلة النزاعات الحدوديّة مع دول الجوار ومع بعضها البعض، ومشكلة التبعيّة السياسيّة، العسكريّة والإقتصاديّة.[١١٤] المشكلة الأولى يمكن حلّها عبر تحريك الإتّصالات الدبلوماسيّة والتفاوض لإبرام الاتّفاقات وتفادي الحروب. أمّا الثانية فتحتاج لقرار جريء بفكّ الإرتباط الوثيق بالولايات المتّحدة الأميركيّة والغرب.

ثانيًا: أمن الخليج العربي

يُصنّف أمنُ الخليج العربي أمناً إقليمياً، حيث يُفترض على دول المجلس إنتهاج سياسة التنسيق والتعاون العسكريّ والأمنيّ في سبيل منع أيّ تدخّل أو خطر خارجيّ. جوهر هذه السياسة هي التعبئة الإقليميّة من جهة، والتصدّي للقوى الداخليّة لحماية الوضع القائم من جهة أخرى. إنّ إعتماد مفهوم نظام الأمن الجماعي

[١١٤] عبد المنعم المراكبي، دول مجلس التعاون الخليجيّ، مكتبة مدبولي، ط١، القاهرة، ١٩٩٨، ص٧٧

يتعدّى مجرّد الحماية الإقليميّة إزاء الخطر الخارجي، ويرقى إلى مستوى التضامن في المواقف، وعدم اللجوء إلى القوّة لحلّ الخلافات والنزاعات بين الأطراف، والتعايش السلمي في إطار تحقيق الأهداف العليا للمجلس.[١١٥] فهل هذه هي حقًّا الإستراتيجية المتّبعة، أم أنّ هناك دول تحاول السيطرة على قرارات وسياسات الدول الأخرى في داخل البيت الواحد؟ بناءً عليه، لا بدّ من أن نذكر أهمّ الأحداث والعوامل التي أثّرت في الأوضاع الأمنيّة الخليجيّة:[١١٦]

١- الغزو العراقيّ للكويت عام ١٩٩٠م وتداعياته السلبيّة، لا سيما في ما خصّ تغيير رؤية الخليج لمصادر التهديد، وإهتزاز ثقة الدول العربيّة بعضها ببعض.

٢- صغر مساحة معظم دول الخليج، قلّة عدد السكان، محدوديّة عديد القوّة العسكريّة، وعدم القدرة الذاتيّة على حماية الثروات، جعلت المصادر الخارجية لتوفير الأمن ضرورة حتميّة لمواجهة الأخطار والتهديدات.

٣- إرتباط الأمن الخليجيّ من جهة بالبعد الداخلي المتمثل بالواقع السياسي، الإجتماعي والإقتصادي. ومن جهة أخرى بالبعد الإقليمي المتمثل بالأمن القومي العربي، والنظام الإقليمي العربي والشرق أوسطي.

٤- على الرغم من إنسحاب ترامب منه، فإنّ نجاح إيران في توقيع الإتّفاق النووي، خلق إرباك سياسي في الداخل الخليجيّ، خاصةً مع تمدّد نفوذ طهران في العراق، سوريا، لبنان، واليمن.

٥- تضاعف خطر التنظيمات التكفيريّة في ظلّ تفاقم أزمات المنطقة، وتغلغل مناصري القاعدة وداعش وغيرها من الجماعات الإرهابيّة في دول الخليج، لتنفيذ عمليات تخريبيّة.

في هذا السياق يُشير البعض إلى أنّ التصدّي للتحديّات التي تواجه دول المجلس يستدعي تفعيل دور الوحدة العسكريّة المشتركة التي تقرّر إنشاؤها عام ١٩٨٢م، المعروفة بقوات درع الجزيرة، والتي تهدف إلى الدفاع عن حدود وأمن الخليج وردع أيّ إعتداء خارجي. في تشرين الثاني ٢٠٠٥م إعتبر وزير الخارجية العُماني بأنّ لا حاجة لهذه القوة طالما أنّ نظام صدام حسين قد زال، وبالفعل إقترحت السعوديّة الإبقاء على

---

[١١٥] عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار، ط١، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٠٥

[١١٦] عبد الفتاح علي السالم الرشدان، الأمن الخليجيّ: مصادر التهديد واستراتيجية الحماية، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٨ على موقع www.studies.aljazeera.net

قوات "درع الجزيرة"، على أن يتمّ تفكيك وحدتها، وأن تشرف كلّ دولة على إبقاء عناصرها بجهوزية تامّة للإستدعاء عند الضرورة. في آذار من العام ٢٠١١م، وعلى خلفيّة إنتشار التظاهرات في الشوارع البحرينيّة، طالبت المنامة بتدخل قوات درع الجزيرة لحماية المنشآت والمرافق الحيوية.[١١٧] هذا الأمر فتح باب التساؤلات، ألم يكن الهدف قمع المتظاهرين؟ هل باتت قوات الدرع تلعب دور الأمن الداخلي وتتصدّى لمواطنين خليجيّين يطالبون بحقوقهم؟ أم أنّ الإدّعاءات عن المحاولات الإيرانيّة لزعزعة أمن البحرين هي حقائق مثبتة؟

ثالثاً: "الربيع الخليجيّ" والعامل المذهبي

إنّ التظاهرات التي عمّت العالم العربي منذ عام ٢٠١٠م غيّرت المسار التاريخي للشرق الأوسط، وساهمت في خلق فوضى إقليميّة، طالت شظاياها دول مجلس التعاون حيث برزت بعض التحرّكات المطلبيّة. إلّا أنّ الولايات المتّحدة الأميركيّة والدول الغربيّة أدركت باكراً أنّ أيّ مشروع تغيير في الخليج تنعكس تداعياته وأخطاره على الإستقرار النفطي العالمي بالدرجة الأولى، ويسمح بترجيح ميزان القوى لصالح إيران بالدرجة الثانية، ويشكّل تهديداً صريحاً لأمن إسرائيل بالدرجة الثالثة. تنبّهت واشنطن للمخاطر، فخسارة حليفيْها التونسي والمصري لا يمكن أن تتكرّر خليجياً. بناءً عليه، لم تلقَ التحرّكات أيّ دعمٍ إعلاميّ أو سياسيّ على الصعيد الدولي.[١١٨]

في الداخل السعوديّ تحديداً لا بدّ من أن نذكر المظاهرات التي نزلت إلى شوارع محافظتيّ الأحساء والقطيف ذات الأغلبية الشيعيّة. فأهل الأحساء والقطيف رفضوا على مرّ التاريخ أيّ توجّه للسيطرة عليهم. في القرن التاسع عشر استعانوا بالعشائر الشيعيّة في العراق والبحرين لمواجهة الحكم السعودي الثاني، أمّا اليوم فيُتّهمون بإرتباطهم بطهران بإعتبارها المتنفّس المذهبي لهم في ظلّ الدولة السعوديّة الثالثة. تجدر الإشارة إلى أنّ التوجّه نحو الخارج رغبةً في الأمان وطلباً للدعم ليس حكراً على طائفة، بل هو مشهد مكرّر تاريخياً مع مختلف الأقليّات التي تشعر بالإضطهاد. الأحساء والقطيف كانتا تاريخياً واحتين يلتقي فيهما أهل التجارة والعلم والأدب، وفي الوقت عينه مسرحاً عسكريًّا وسياسيًّا، ومطمعاً للقوى الإستعماريّة، بسبب موقعهما الإستراتيجي. بناءً عليه، كانت سياسة الملك عبدالعزيز تجاههما وتجاه الشيعة عامّةً، تتحرّك وفق عوامل

---

[١١٧] قوات درع الجزيرة، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١١/٣/١٥ على موقع www.aljazeera.net

[١١٨] توبي ماتيسن، الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث، الشبكة العربية للأبحاث، ط١، بيروت ٢٠١٤، ص ١٣

المصلحة الإقتصاديّة، أيّ من منطلق الواقعيّة السياسيّة، الأمر الذي لطالما رفضه التيار الديني المتشدّد في المملكة.[١١٩]

في سياق متّصل، يُقدّر بعض الكتّاب النسبة السكانية للشيعة السعوديّين بحوالي ٢٠% من إجمالي السكان، في المقابل تُقدّرهم أطرافٌ أخرى بـ٥%. أمّا مراكز الأبحاث المتخصّصة ولا سيما الأجنبية، فقد حدّدت هذه النسبة ما بين ١٠ و١٥%، الأمر الذي يعتبره البعض هامشاً مقبولًا، خاصةً وأنّ مفاهيم المجمتع السعوديّ المحافظ والنظام الملكيّ وتشدّد السلطات الرسميّة والحكومة المركزيّة تجعل القيام بالعمليات الإحصائيّة الدقيقة أمراً صعباً. أمّا في ما خصّ توزيع هؤلاء الشيعة، فينقسمون إلى ثلاث مجموعات رئيسية، الأولى هي الإماميّة الإثنا عشريّة، ومركزها في منطقة الأحساء والقطيف شرقاً والمدينة المنورة غرباً، وهي المجموعة الأكبر حجماً والأكثر تأثيراً. الثانية هي الإسماعيلية ومركزها نجران، أمّا الثالثة فهي الزيديّة التي تعتبر الأقلّ حجماً وتأثيراً وتتوزع في مناطق الجنوب والغرب، وبالتالي هي على تماس مع زيديّي اليمن الذين يشكلّون اليوم عبر جماعة الحوثيّ أحد أكبر التهديدات للأمن القومي السعودي.[١٢٠] بغض النظر عن النسبة وتعداد الشيعة السعوديّين وتوزيعهم الديموغرافي، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ هؤلاء جزء لا يتجزأ من النسيج الخليجيّ والعربي، وإنّ إرتباطهم المذهبي بإيران أو مراجع فقهيّة أخرى في العراق، لا يعني تخلّيهم عن هويّتهم الوطنيّة، مع الإشارة إلى أنّ الأمل يبقى في هؤلاء لتقريب وجهات النظر بين المملكة والجمهورية الإسلاميّة.

الفقرة الثالثة: مجلس التعاون الخليجيّ والدور الأميركيّ

لعب الوجود الأميركيّ في منطقة الخليج العربي دوراً هامًّا في إقصاء دول مجلس التعاون الخليجيّ عن أيّ نفوذ فاعل ومؤثر على الساحة الإقليميّة، ما عدا التأثير النسبيّ للمملكة العربيّة السعوديّة من باب الرمزيّة الدينيّة والقدرة الإقتصاديّة. تموضعت دول المجلس ما عدا عُمان في المحور الغربيّ المواجه لدول شرق أوسطيّة عديدة كإيران، العراق وسوريا، وبالتالي إنشغلت العواصم الخليجيّة في محاولة التخفيف ممّا أسمته الخطر الإيرانيّ، الخطر العراقيّ، خطر النظام السوريّ، خطر حزب الله اللبنانيّ، وبالطبع خطر جماعة الحوثيّ في اليمن. إلاّ أنّ الوقائع تُشير إلى تضخيم الأخطار بشكلٍ مدروس وفعّال من قبل القوى الخارجيّة

[١١٩] إبراهيم الهطلاني، الشيعة السعوديّون، رياض الريس للكتب والنشر، ط٢، بيروت ٢٠١١، ص ٨٥

[١٢٠] إبراهيم الهطلاني، المرجع السابق، ص ١٧٩

لإبقاء دول المجلس في حالةٍ من القلق المستمرّ على أوضاعها ومستقبلها السياسيّ، وعدم التفكير بأيّ خطوة تعاونيّة تضعها بمصاف اللاعبين المؤثرين على الساحتيْن الإقليميّة والدوليّة.

لقد كان لأحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١م الأميركيّة تداعيات عالميّة، حيث شكلّت بشقّ منها تحدٍّ جديد لدول مجلس التعاون الخليجيّ. فقرار الرئيس الأميركي جورج بوش الإبن الذي قسّم العالم إلى قسميْن، مع أو ضدّ "الحرب على الإرهاب"، جعل دول الخليج العربي التي تغيب عنها الديمقراطيّة وحريّة التعبير، تشهد قيام الجماعات المعارضة. فتمّ تأسيس تنظيمات سريّة أربكت الحكومات المحليّة، وشكّلت خطراً على مستقبل الأنظمة السياسيّة الخليجيّة، لا سيما في ظلّ الإنجراف نحو التطرّف الديني، إنتشار العداء والعدائيّة، وتكفير الغرب وكلّ مخالف للرأي. بناءً عليه، أتى الاتّهام الواضح لكثير من الشخصيات الفاعلة ورجال الأعمال الخليجيّين بدعم الإرهاب.[١٢١]

عام ١٩٧٣م، أدّى لجوء الملك فيصل إلى إستخدام سلاح النفط إلى تطوّر قيمة هذا السلاح، حيث لم يعد مجرّد سلعة صناعيّة وتجاريّة، بل أداة إستراتيجيّة تؤثر بالمجريات السياسيّة والأحداث العسكريّة حول العالم، الأمر الذي جعل العرب يتفاءلون بغدٍ قوميّ قويّ مستقلّ، فيه العرب أصحاب قرارٍ ونفوذ. غير أنّ الولايات المتّحدة الأميركيّة إستدركت الموضوع وبذلت الجهود الجبّارة على مدى العقود لإحباط أيّ أمل أو تفاؤل، للتمكّن من إحكام سيطرتها على المنطقة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وفي سياق زرع الفتن استطاعت واشنطن إقناع الرياض أنّ الخطر داهمٌ من المدّ الشيعيّ، ولا بدّ من التحضير والتجهيز له، فشهدت مرحلة التسعينيّات على الصعيد الخليجيّ سباقاً إلى التسلّح، حيث تضاعفت ميزانيّات الدفاع والإنفاق العسكريّ في الدول الخليجيّة، واستمرّ هذا النهج إلى الأمس القريب.

كما ذكرنا آنفاً، تلقّفت واشنطن خطورة أيّة إضطرابات في المملكة، فوقفت إلى جانب الأسرة الحاكمة ووقعّت معها إتّفاقية لبيع الأسلحة الأميركيّة عشيّة عيد الميلاد عام ٢٠١١م بلغت قيمتها ٣٠ مليار دولار أميركيّ، عبارة عن طائرات مقاتلة من نوع F15 وذلك بعد أسابيع قليلة على نزول تظاهرات في المنطقة الشرقيّة للمطالبة بإصلاح النظام. هذا الموقف الأميركيّ نابع من مصلحتين رئيسيتين في الشرق الأوسط، ألا وهما أمن النفط أوّلاً، وإحتواء الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة وإبعاد خطرها وخطر حلفائها عن تلّ أبيب ثانياً.

---

[١٢١] عدنان الهياجنة، مجلس التعاون الخليجيّ.. العيش تحت هاجس الأمن، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٣ على موقع www.aljazeera.net

وعلى خطٍّ موازٍ لعب النظام السعوديّ ورقة فتاوى تحريم المظاهرات، كما عملت وسائل الإعلام على تصوير جميع التحرّكات المطلبيّة في الخليج على أنّها مؤامرة إيرانيّة، لا سيما وأنّه بحسب البعض، الجمهوريّة الإسلاميّة باتت على التخوم من ثلاث نقاط، إيران بحدّ ذاتها من الشمال والشمال الشرقي، العراق والحشد الشعبي من الشمال، واليمن والحوثيّون من الجنوب.[١٢٢]

في أيّار ٢٠١٧م وقّع الجانب السعوديّ في الرياض مع إدارة الرئيس الأميركيّ دونالد ترامب عقود بيع أسلحة أميركيّة خلال زيارة الأخير للمملكة. وقد أعلن البيت الأبيض أنّ قيمة صفقة الأسلحة بلغت ١١٠ مليار دولار أميركيّ من أصل مجمل العقود التي تخطت قيمتها الـ٤٠٠ مليار، وتشمل الإتّفاقية العسكريّة شراء معدّات وأسلحة دفاعيّة، فضلاً عن عقود لتأمين خدمات الصيانة. أمّا الهدفان الرئيسيان لهذه الأعتدة بحسب المصادر الأميركيّة والسعوديّة، أولاً التصدّي للتهديدات الإيرانيّة، وثانياً دعم جهود الممكلة في محاربتها للتنظيمات الإرهابيّة.[١٢٣]

الفقرة الرابعة: مجلس التعاون الخليجيّ وملف الأزمة السوريّة

إنّ الأحداث السوريّة منذ آذار ٢٠١١م حلقة من سلسلة أحداث ما سُمّي "الربيع العربي"، يعتبرها البعض فرصة أميركيّة – خليجيّة لإستغلال المطالب المحقّة بإصلاح النظام بغية تحقيق أجندة خاصة تقضي بالإطاحة بحليف الإيرانيّين والروس. للساحة السوريّة أهميّة كبيرة بالنسبة إلى أمن الخليج، لا سيما وأنّ سوريا تاريخياً وإلى اليوم، هي بوابة العالم العربيّ بإتّجاه تركيا، ومنها إلى أوروبا، والسيطرة عليها تُدعّم الموقف الخليجيّ في محاولة التصدّي لتمدّد النفوذ الإيراني في المنطقة. وتجدر الإشارة إلى أنّ العلاقات السوريّة – الخليجيّة تراجعت بعد تسلّم الرئيس بشار الأسد السلطة عام ٢٠٠٠م، وذلك على خلفيّة الروابط الوثيقة لدمشق مع طهران.

بناءً عليه، جاء الحراك السوري ليظهر ما كان مبيّتاً، حيث تدرّجت المواقف الخليجيّة الرسميّة بشكل تصاعديّ، فعلى الصعيد الإعلاميّ والديبلوماسيّ صدرت تصريحات تطالب النظام بوقف إطلاق النار،

---

[١٢٢] توبي ماتيسن، الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث، الشبكة العربية للأبحاث، ط١، بيروت ٢٠١٤، ص ٥٣

[١٢٣] البيت الأبيض يكشف عن صفقة أسلحة للسعودية بـ١١٠ مليار دولار، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢٠ على موقع www.france24.com

الإفراج عن المعتقلين، فتح حوار وطني، وإجراء إصلاحات سياسيّة تتضمن تعديلات دستوريّة. بعد الضغط الخليجيّ على الجامعة العربيّة في تشرين الثاني ٢٠١١م لتعليق عضويّة سوريا، أصدر مجلس التعاون في أيار ٢٠١٢م بياناً أدان فيه تصرفّات النظام السوري وطالب هذه المرّة المجتمع الدولي بالتدخل لوقف ما أسماه المجازر بحقّ السوريّين. وعلى خطٍّ موازٍ عزّزت بعض العواصم الخليجيّة دعمها لفصائل المعارضة السوريّة، المعتدل منها والمتطرّف، وذلك في سبيل الإطاحة بنظام الرئيس الأسد.[١٢٤]

عندما وضعت الدول الخليجيّة من جهة، وإيران من جهة أخرى، الأنظار والجهود على سوريا، تمّ صبغ المواجهات باللون الطائفيّ والمذهبيّ، على الرغم من أنّ المعطيات كافة تشير إلى أنّ الخلاف بين الرياض وطهران سياسي وجيواقتصادي، وبالتالي فإنّ الخطاب المذهبيّ الصادر من هنا أو هناك ليس إلاّ أداة تحريضيّة لكسب تأيّيد الجماهير لا سيما في دول الأزمات والنفوذ.[١٢٥] وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّه تاريخيًا تكرّر إسم سوريا في أكثر من مناسبة خليجيّة ولا سيما سعوديّة، حيث كان لدمشق دور في تصدير المبادئ القوميّة والبعثية للعديد من المثقفين السعوديّين، وكذلك لكونها ملجأ للهاربين والمنفيّين والمبعدين الخليجيّين خلال الستينيّات والسبعينيّات. وهنا نذكر موقف الملك فيصل عندما اشترط على الرئيس حافظ الأسد القيام بمنع المعارضة السعوديّة من مزاولة نشاطها السياسيّ في دمشق، مقابل تقديم المملكة للسوريّين دعماً ماليًّا. هذا الدعم الذي لم يكن بالمستوى المطلوب، لم يمنع سوريا خلال الثمانينيّات من استقبال المعارضة السعوديّة الشيعيّة والسماح لها بعقد اللقاءات مع جهات إيرانيّة ولبنانيّة.[١٢٦]

بفعل الصراع مع إيران منذ الثورة الإسلاميّة عام ١٩٧٩م من جهة، ومع الداخل من جهة ثانية، ومع التنظيمات الإرهابيّة من جهة ثالثة، ومع بعضها البعض من جهة أخرى، وبفعل كلّ ما ذكرنا آنفاً من عوامل، لم تتمكّن الدول الخليجيّة حتى الآن من انتهاج مفهوم علمي متقدّم لبناء الدولة الحديثة، فعلى الرغم من التطوّر التكنولوجي والعمراني في بعض العواصم الخليجيّة، إلاّ أنّ مفاهيم أخرى تبقى غائبة عنها، خاصة وأنّ التبعيّة السياسيّة، الأمنيّة، والإقتصاديّة تُلازم دول المجلس منذ لحظة إكتشاف النفط. فهل الإتّحاد هو الحلّ؟ البعض ينادي بالوحدة الخليجيّة إنطلاقاً من الواقع السياسيّ والإجتماعيّ، الذي يبدأ بخطوات "وحدويّة" أوّلها

---

[١٢٤] ابراهيم قيسون، دور الخليج العربي في القضية السورية، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٢ على موقع www.torancenter.org

[١٢٥] توبي ماتيسن، الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث، الشبكة العربية للأبحاث، ط١، بيروت ٢٠١٤، ص ٤٥

[١٢٦] إبراهيم الهطلاني، الشيعة السعوديّون، رياض الريس للكتب والنشر، ط٢، بيروت ٢٠١١، ص ١٦٥

إقامة تمثيل موحّد لدول الخليج في جامعة الدول العربيّة ومنظمة الأمم المتّحدة. لكن أين أصحاب هذا الطرح اليوم من الأزمة القطريّة – الخليجيّة، وتحديدًا الخلاف القطريّ – السعوديّ؟

المبحث الثاني

الخلاف القطريّ – السعوديّ وتداعياته على الوحدة الخليجيّة

الفقرة الأولى: أسباب الأزمة القطريّة وجذورها التاريخيّة

بدأ الخلاف السعوديّ – القطريّ في العام ١٩١٣م حين أعلن الأمير عبدالعزيز بن سعود أنّ قطر تتبع جغرافياً لمقاطعة الأحساء، وذلك في لقاء عقده مع المعتمدَيْن البريطانيَيْن في البحرين والكويت، غير أنّ بريطانيا آنذاك عبّرت عن رفضها لأيّ تغيير، مؤكّدة على ضرورة بقاء الحدود السعوديّة – القطريّة كما هي. في مرحلة الثلاثينيّات، عادت مشكلة الحدود إلى الواجهة، لكن هذه المرّة كجزء من الصراع على النفط، حيث أعطى شيخ قطر شركات بريطانيّة إمتيازاً للتنقيب عن النفط، في حين رفضت الرياض هذه الخطوة على إعتبار أنّه يجب التوصل إلى اتّفاق على الحدود بين البلدين قبل توزيع المكاسب النفطيّة. لم تكتفِ المملكة بذلك، فعلى الرغم من تنازل قطر عن شريطٍ حدوديٍّ في السبعينيّات، إلاّ أنّ هذه المبادرة لم تنهِ النزاع الحدوديّ بين الجانبيْن، والذي تطور في ٣٠ أيلول من العام ١٩٩٢م حين أعلن القطريّون عن تعرّض مركز حدوديّ قطريّ لهجوم مسلّح قامت به وحدة عسكريّة سعوديّة. الرياض نفت الأمر موضحةً أنّه مجرّد تبادل لإطلاق النار بين رجال البادية داخل الأراضي السعوديّة. وعلى خلفيّة هذه الحادثة قاطع القطريّون بعض إجتماعات مجلس التعاون الخليجيّ، وأعلنوا نيّتهم سحب قوّاتهم المشاركة في "درع الجزيرة". هذا التوتر خفّت وتيرته في نيسان ١٩٩٦م حين تمّ الإعلان رسميًّا عن توقيع اتّفاق ترسيم الحدود، والعمل على متابعة اللجنة الفنيّة الحدوديّة المشتركة موضوع حلّ الأمور الخلافيّة.[١٢٧]

تُعتبر إمارة قطر "الولد المزعج" بين دول المجلس، وهو وضع وصلت إليه تحت قيادة الشيخ حمد الذي تنازل عن السطة في حزيران ٢٠١٣م لصالح نجله الثلاثينيّ الشيخ تميم بن حمد آل ثاني. وتفخر قطر بأنّها تؤمّن ملاذًا آمنًا لشخصيّات دينيّة إسلاميّة إستثنائيّة على غرار الواعظ الإسلاميّ المتطرّف الشيخ يوسف القرضاوي، أو رموز المعارضة المتطرّفة في سوريا، أو المبعدين من مصر والذين ينتمون إلى تنظيم "الإخوان المسلمين". وبسبب المجاهرة بإمتلاك البلاد لأكبر إحتياطيّ من الغاز الطبيعيّ في العالم بعد روسيا وإيران،

[١٢٧] عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار، ط١، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٥٣

فضلاً عن كونها أكبر مصدّر للغاز الطبيعي المسال، فإن ذلك يساعدها على المفاخرة العلنيّة بإستقبال واحتضان هؤلاء من جهة، وعلى تمويل مشاريعها الأمنيّة والسياسيّة الداخليّة والخارجيّة من جهة أخرى.[١٢٨] وقد يكون السؤال المثير للإهتمام، إلى أيّ مدى ستتحمّل السعوديّة هذا السلوك وهي تخوض حرباً غير منظورة الأفق في اليمن؟ هل تستطيع الرياض إرضاخ الدوحة، أم أنّها سوف تلجأ إلى تمويل إنقلاب أبيض ثالث في الإمارة الصغيرة؟ قبل الخوض بهذه التحليلات، لا بدّ من التطرّق إلى أسباب الخلاف.

لا يمكن تناول الأزمة الراهنة التي بدأت عام ٢٠١٧م من دون الحديث عن حادثة عام ٢٠١٤م، ففي آذار من ذلك العام أعلنت الرياض، المنامة، وأبو ظبي، قرار سحب السفراء من الدوحة، بعد تصاعد الخلاف معها على خلفيّة معارضتها للأحداث المصريّة آنذاك، ولا سيّما عمليّة الإطاحة بالرئيس محمد مرسي، المنتمي إلى جماعة "الإخوان المسلمين". إستمرت القطيعة حتّى شهر تشرين الثاني من العام نفسه، حيث نجحت الوساطة الكويتيّة في إعادة العلاقات الطبيعيّة بين قطر والسعوديّة، ثمّ تلاها تحسّن العلاقة مع الإمارات والبحرين، وصولاً إلى عودة سفراء الدول الثلاث إلى العاصمة القطريّة، غير أنّ أزمة الـ٢٠١٧م أعادت الخلافات إلى الواجهة لأهداف وأسباب جديدة.

أعلنت السعوديّة، الإمارات، البحرين، ومصر، في الخامس من حزيران عام ٢٠١٧م، قطع العلاقات الدبلوماسيّة مع الدوحة، تسارعت الأحداث بوتيرة سلبيّة، واتّخذت المجموعة قرار "الحصار" السياسيّ، الإقتصاديّ، والتجاريّ. تمّ حظر الطيران القطريّ، أُغلقت الحدود البريّة والبحريّة، رُحِّل بعض القطريّين من الدول الخليجيّة المُقاطِعة، حتّى أنّ الحكومة اليمنيّة المقيمة في الرياض والمتنازع على شرعيّتها وطنياً، أعلنت قطع علاقاتها مع قطر. وفي تحليل للدوافع الخليجيّة، نذكر أنّ ما عُرِفَ بالثورات العربيّة شكّل مادّةً للصدام القطريّ الإماراتيّ، فموقف قطر المعارض لعزل مرسي في مصر، والرافض للتحرّكات الإماراتيّة ذات الأطماع البحريّة على السواحل اليمنيّة شكّل نقطة تحوّل في مسار علاقة البلدين. أمّا في ما خصّ العلاقة القطريّة – السعوديّة، فعلى الرغم من شبه التوافق حول الأزمة اليمنيّة لجهة تنحّي صالح، ثمّ إبعاد الخطريْن الإرهابيّ والحوثيّ، وحول الملف السوريّ لجهة دعم المعارضة في وجه النظام للحدّ من النفوذ الإيرانيّ، إلاّ أنّ الخلاف

[١٢٨] سايمون هندرسون، فهم دول الخليج، تقرير نُشر على موقع www.washingtoninstitute.org، تاريخ الدخول ٢٠١٨/١/١٥

الأوّل الذي وقع عام ٢٠١٤م تمّت معالجته. فلماذا التحوّل المفاجىء؟ هل هناك نهج سعوديّ يهدف إلى إخضاع دول الخليج لأجندة الرياض بعيداً عن أيّ سياسة خارجيّة مستقلّة؟[١٢٩]

تدّعي الدول المُقاطِعة وفق بيان نشرته وكالة الأنباء السعوديّة أنّ الدوحة تتبنّى الجماعات الإرهابيّة والطائفيّة، في سوريا، ليبيا، واليمن. أمّا شرارة الأزمة الحاليّة هي تداول وسائل الإعلام بتصريحات نُسبت إلى أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ينتقد فيها عداء واشنطن تجاه طهران. أعلنت مصادر رسميّة قطريّة أنّ قراصنة إلكترونيّين نشروا هذه المعلومات الكاذبة على صفحات وكالة الأنباء الرسميّة، غير أنّ الرياض لم تقتنع أو أنّها لا تريد الإقتناع بهذا التبرير واتّهمت الدوحة مجددًا بدعم نشاطات ما أسمته الجماعات الإرهابيّة المدعومة من إيران في محافظة القطيف من جهة، ودعم الحوثيّين في اليمن من جهة أخرى، لا سميا أنّ قطر التي شاركت في بادىء الأمر في عمليّة عاصفة الحزم، أصدرت غير مرّة بيانات تُعلن فيها أنّها تحترم سيادة الدول الأخرى ولا تتدخل في شؤونها الداخليّة. من جهتها وجّهت وسائل الإعلام الإماراتيّة، السعوديّة، البحرينيّة، والمصريّة إنتقادات لاذعة إلى قطر، وعلى الرغم من الترسانة الإعلاميّة القطريّة المتمثلة خاصةً بشبكة قنوات الجزيرة، إلاّ أنّ تسارع الأحداث والتصعيد الديبلوماسيّ داهم القطريّين وفاجأهم. لم تكتفِ المملكة بتوجيه الإتّهامات، بل تابعت هجومها على مقومّات الإمارة الصغيرة في بيانٍ أشارت فيه إلى إستخدام قطر وسائل الإعلام في سبيل إثارة الفتنة عبر توفير منبراً لجماعة الإخوان المسلمين وجماعات متطرّفة أخرى.[١٣٠] وقد ذهب البعض إلى حدّ اتّهام الدوحة بالمساهمة في تسليم النظام السوريّ وحزب الله اللبناني مناطق كاملة في سوريا، من ريف دمشق إلى حماه، وحلب، وحمص.

أمّا في ما خصّ الموقف المصريّ، فقد ذكر بيان وزارة الخارجيّة المصريّة أنّ أسباب قطع العلاقات مع الدوحة هي الدفاع عن مرسي عام ٢٠١٤م، ودعم التنظيمات الإرهابيّة، وعلى رأسها "الإخوان"، وإيواء قياداته الصادرة بحقّهم أحكام قضائيّة، بالإضافة إلى ترويج فكر تنظيميّ القاعدة وداعش، ودعم عملياتهم في سيناء، والإصرار على التدخل في الشؤون الداخليّة المصريّة، وإستهداف وحدة الأمّة العربيّة. كذلك الأمر بالنسبة إلى المنامة، فأسباب مقاطعة الدوحة متشابهة ومتكرّرة، حيث جاء في بيان وكالة الأنباء البحرينيّة أنّه لقطر أدوار

[١٢٩] الخليج: أزمة غير مسبوقة وتداعيات كبيرة، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٦/٨ على موقع www.studies.aljazeera.net

[١٣٠] أربعة أسباب وراء توتر علاقات قطر مع جيرانها، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٦/٥ على موقع www.bbc.com

بارزة في ضرب أمن وإستقرار مملكة البحرين، فضلاً عن التدخل في شؤونها وإعتماد أسلوب التصعيد والتحريض الإعلاميّ، وتمويل الجماعات المرتبطة بإيران للقيام بالتخريب ونشر الفوضى.[١٣١]

الفقرة الثانية: تداعيات الأزمة القطريّة

عديدة هي الخلافات الخليجيّة، ولا سيّما تلك التي تمحورت على النزاعات الحدوديّة. إلاّ أنّ الأزمة القطريّة الحاليّة غير مسبوقة لناحية التداعيات الدبلوماسيّة والإعلاميّة. فمن الملاحظ النيّة السعوديّة في الضغط على الدوحة لتغيير سياساتها الخارجيّة، الأمر الذي يطرح على طاولة البحث تطورات آنيّة ومستقبليّة قد تمسّ أساس بناء مجلس التعاون الخليجيّ. في ما يلي نعرض بعض التداعيات الجيوسياسيّة والإقتصاديّة لهذه الأزمة على الصعيديْن الداخليّ والإقليميّ:[١٣٢]

١- أزمة ثقة داخل الجبهة الخليجيّة

شكّلت الأزمة تحدّ لمفهوم الشراكة الخليجيّة، فقطر مستقبلاً لن تنظر إلى الدول التي حاصرتها كمصدر ثقة. الأمر الذي يطرح تساؤل حول مصير السياسة الدفاعية ومسألة قوات درع الجزيرة، ونظام الدفاع الصاروخي المشترك. وهل تنسحب الشكوك والمخاوف على الكويت وعُمان الشاهدتيْن على الأسلوب السعوديّ والإماراتيّ في التعاطي مع الدوحة.

٢- المكاسب الإيرانيّة السهلة

أدَّى التصعيد إلى تشتيت الإنتباه عمّا تعتبره المملكة خطر النفوذ الإيراني، لا سيما أنّ تصدّع الجبهة الداخلية يضعف مجلس التعاون. هذا الأمر قد يدفع دول آسيويّة صناعيّة كالهند والصين إلى مضاعفة علاقاتها مع طهران، فضلاً عن أنّ الكويت، عُمان، وقطر لن تقطع العلاقات مع إيران ولا سيّما الإقتصاديّة منها.

---

[١٣١] الخلاف بين قطر والدول الخليجيّة بين المعلن والمخفي، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٦/٥ على موقع www.bbc.com

[١٣٢] ناصر التميمي، الأزمة الخليجيّة وتداعياتها على مستقبل مجلس التعاون، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٨/١٤ على موقع www.studies.aljazeera.net

٣- مأزق سعوديّ جديد

التطورات الإقليميّة، ولا سيما حرب اليمن وخسائر المملكة فيها، ترافقت مع تداعيات الأزمة القطريّة، حتّى باتت الدوحة، مسقط، والكويت، تنظر إلى توجّهات الرياض وتوجيهاتها على أنّها محاولة لفرض الوصاية على دول المجلس. فهل ترضخ هذه الدول للسعوديّة الطامحة إلى تعزيز نفوذها؟ بناءً عليه، حتى لو نجحت المملكة في إرضاخ الدوحة للإستجابة إلى مطالبها، فإنّ هذه السابقة السياسيّة إقليمياً سوف تتحوّل إلى مخاوف مشروعة. أمّا في حال صمدت قطر في وجه كلّ تلك الضغوط، فذلك يعني أنّ الهيبة السعوديّة ونفوذها الإقليميّ بات على المحكّ، وبعد المأزق العسكريّ اليمنيّ، ها هي أمام مأزق سياسيّ قطريّ.

٤- تهديد المشاريع الإستثماريّة

تُعاني دول مجلس التعاون الخليجيّ من مشاكل إقتصاديّة كلّما هبطت أسعار النفط. بناءً عليه، تسعى هذه الدول إلى تطوير وتفعيل سياساتها الماليّة والإقتصاديّة. غير أنّه في الوقت الراهن بدأت ثقة المستثمرين في الإقتصاد تتزعزع، وأيّ محاولة لجذب رؤوس أموال جديدة ولا سيما الأجنبيّة منها، تحتاج إلى إستقرار سياسيّ وأمنيّ، في حين أنّ الأزمة قد تُغذّي المشاعر السلبيّة تجاه المنطقة بأسرها، بشكل يُبعد المتمولّين الأجانب، كما يحدّ من مشاركة القطاع الخاص في أيّة مشاريع إنمائيّة.

٥- الإنعكاس السلبيّ على العلاقات التجاريّة والماليّة

إنّ أزمة الثقة بين الدول الخليجيّة على خلفيّة العلاقات السياسيّة والسياديّة تنعكس على العلاقات الإقتصاديّة والتجاريّة. الحصار على قطر دقّ ناقوس الخطر عند الخليجيّن لناحية ضرورة تحضير خطط تجاريّة إحتياطيّة. أمّا في ما خصّ الموضوع المالي، فالخوف من أن تنهي الخلافات كلّ آمال إحياء مشروع إصدار عملة خليجيّة موحّدة، هذا المشروع الذي لم تنضمّ سلطنة عُمان إليه، تعثّر أساسًا عام ٢٠١٠م بسبب إنسحاب الإمارات العربيّة المتّحدة إحتجاجًا على إختيار الرياض مقرًّا للبنك المركزيّ الخليجيّ.

الفقرة الثالثة: المطالب الخليجيّة والردود الدوليّة

في إطار مساعيها لحلحلة الأزمة، وبعد حوالي الشهر على إندلاع المواجهات الكلاميّة والدبلوماسيّة، قامت الكويت بتسليم القطريّين قائمةً تتضمّن مطالب الدول المقاطِعة للدوحة. وبحسب ما نشرته وكالة "رويترز"، أوضحت هذه الدول أنّه على قطر الموافقة على الشروط في غضون عشرة أيام من تاريخ تقديمها، وإلاّ اعتُبرت لاغية. والمطالب الخليجيّة هي:[١٣٣]

١- خفض مستوى التمثيل الديبلوماسيّ القطريّ في إيران والإبقاء على التعاون التجاريّ فقط.

٢- إلغاء أيّ تعاون عسكريّ وإستخباراتيّ مع الحرس الثوريّ ضماناً لأمن دول المجلس.

٣- إغلاق القاعدة العسكريّة التركيّة ووقف أيّ تعاون عسكريّ مع تركيا داخل الأراضي القطريّة.

٤- قطع العلاقات مع "الإخوان"، "داعش"، "القاعدة"، "فتح الشام" (جبهة النصرة سابقاً)، وحزب الله اللبناني، ووضع هذه الجماعات على قوائم الإرهاب.

٥- التعهّد بتسليم، وعدم إيواء الشخصيات المصنّفة إرهابيّة، والمطلوبة خليجيًّا، مصريًّا أو دوليًّا، فضلاً عن تسليم قواعد البيانات الخاصة بالمعارضين، وإيضاح الدعم الذي تمّ تقديمه لهم.

٦- إغلاق شبكة قنوات "الجزيرة" وكافة المؤسسات الإعلاميّة التابعة لها.

٧- وقف التدخل في الشؤون الداخليّة والقرارات الخارجيّة للدول، والإنسجام الكامل لقطر مع المحيطيْن الخليجيّ والعربيّ.

٨- عدم تجنيس أيّ مواطن يحمل جنسية إحدى الدول المقاطِعة لقطر.

٩- التعويض عن الضحايا والخسائر الناتجة عن السياسة القطريّة خلال السنوات السابقة.

مع الإشارة إلى أنّ أيّ اتّفاق تسوية بحسب لائحة المطالب هذه، يجب أن يتضمن آلية تطبيق واضحة، مع ضرورة إعداد تقرير شهريّ خلال السنة الأولى، وفصليّ خلال السنة الثانية، ونصف سنويّ خلال السنة

[١٣٣] وثيقة تكشف مطالب دول الحصار من قطر، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٦/٢٣ على موقع www.aljazeera.net

الثالثة. لكن بطبيعة الحال لم ترضخ الدوحة لهذه الإملاءات التعجيزيّة، وإستمرّت المواجهة والمقاطعة، وقد رافقتها ردود فعلٍ مختلفة.

حاولت روسيا والصين الوقوف على الحياد والدعوة إلى حلّ الأزمة بالطرق الدبلوماسيّة، إلاّ أنّ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ألمح إلى تباينٍ مع السعوديّة مصرّحاً أنّ خطوة قطع العلاقات لم تُبحَث أثناء زيارة ولي العهد محمد بن سلمان إلى العاصمة موسكو. كذلك بالنسبة إلى ألمانيا، التي أعربت عن قلقها من إستغلال الأزمة بهدف خلق بؤرة جديدة للفوضى وعدم الإستقرار في الشرق الأوسط. أمّا بالنسبة إلى الموقف الأميركيّ، فقد أظهرت الأزمة إلى العلن الديماغوجيّة الأميركيّة في مقاربة ملفات المنطقة، حيث تبيّن أنّ القواعد العسكريّة الأميركيّة لا تهدف بأيّ شكل إلى تأمين حماية أمن الخليج. فهل حقًّا الخليج تحت التهديد الإيرانيّ، وهو بحاجة إلى الحماية الأميركيّة؟ أم أنّ الهدف من القواعد إذاً هو ترسيخ فكر التبعيّة والإبتزاز السياسيّ، وبالتالي على دول المنطقة مراجعة خياراتها الاستراتيجيّة. التناقض الأميركيّ بين التصريحات والتنفيذ العملي بات مكشوفاً، فمن جهة أعلنت الخارجيّة عن الصدمة العميقة جرّاء تفاقم الأزمة وقطع العلاقات الدبلوماسيّة مع قطر، كما ذكرت بيانات أميركيّة رسميّة من جهة أخرى حرص واشنطن على الحفاظ على العلاقات مع الدوحة. بالمقابل نشر رئيس الولايات المتحدّة دونالد ترامب عبر "TWITTER" تغريدةً على صفحته جاء فيها أنّ بعض القادة والرؤساء أشاروا إلى قطر عندما تحدّث في زيارته للسعوديّة عن ضرورة وقف دعم الجماعات الإرهابيّة، وإنّ حملة مقاطعة قطر ثمرة من ثمار زيارته للمنطقة.[١٣٤]

بناءً على ما تقدّم نسأل، هل الإزدواجيّة في الموقف الأميركيّ هي من باب زيادة التحريض ضدّ قطر؟ من الذي أوعز إلى المؤسسات الرسميّة الأميركيّة إحتواء تداعيات تغريدات رأس البيت الأبيض، والتي أظهرت إنحيازاً لصالح المملكة وفريقها؟ هل باتت إستراتيجيّة واشنطن التفرقة بين الصفّ الخليجيّ الواحد بعد أن نجحت في ترسيخ الإنقسام بين السعوديّة وإيران؟ أمير قطر، وقبل يومَيْن على الهجوم الإعلاميّ والسياسيّ، عقد لقاءً مع ترامب، جدّد فيه تبنّي سياسة المناهضة لطهران لا سيما في ملفيّ سوريا واليمن. فهل ما حصل كان مكيدة أميركيّة عبر قرصنة موقع وكالة الأنباء القطريّة وإطلاق تصريحات منسوبة إلى أمير البلاد داعمة لإيران؟ لماذا لم تكترث الدول الأربع إلى البيان الرسميّ القطريّ الذي نفى ما نُسب إلى الشيخ تميم؟ هذه التساؤلات أصبحت أكثر مشروعيّة في الثالث من حزيران ٢٠١٧م حين أُعلن عن إختراق البريد الإلكتروني

[١٣٤] الخليج: أزمة غير مسبوقة وتداعيات كبيرة، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٦/٨ على موقع www.studies.aljazeera.net

الخاص بـ"يوسف العتيبة" السفير الإماراتي في واشنطن، المقرّب من ولي العهد محمد بن زايد. هذه العملية تبعها تسريب رسائل "من وإلى" مسؤولين أميركيّين سابقين في إدراة أوباما، توضح مساعي الإمارات في إلصاق صفة دعم الإرهاب بقطر، تركيا، الكويت والسعودية، في مقابل تقديم الإمارات نفسها على أنّها دولة الإعتدال الأكثر جدارة بالثقة في الخليج.

بعد مرور أشهر على الأزمة أتى الموقف الأميركي الجديد على لسان متحدّثة بإسم الخارجيّة الأميركيّة التي صرّحت في شباط ٢٠١٨م أنّه لا بدّ من اللجوء إلى الحوار الجدّي، مضيفةً أنّ البيت الأبيض على كامل الإستعداد للمساعدة في لمّ الشمل الخليجيّ. وفي السياق نفسه أرسل مجلس الشيوخ برقية إشعار إلى وزير الخارجيّة ريكس تيلرسون يخبره فيها بأنّه تقرّر رفع الحظر الأميركيّ على مبيعات الأسلحة لبعض دول الخليج، مُشيراً إلى أنّ الخلاف الخليجيّ يؤخر ويؤثر على الحرب على الإرهاب. هذا الأمر دفع تيلرسون إلى بحث موضوع حلّ الأزمة مع أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، غير أنّ الإصرار السعوديّ على الشروط والمطالب يؤجّل النقاش في أيّ تسوية.[١٣٥] فهل المطلوب إرضاخ قطر بقوّة الأمر الواقع أو إحراجها لإخراجها من مجلس التعاون؟

في ردّ قطريّ على هذه المسألة أواخر العام ٢٠١٧م، صرّح وزير الخارجيّة الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، أنّ المعارضين السياسيّين ضيوف في الدوحة وليسوا إرهابيّين، مُشيراً إلى أنّ لدى بلاده معطيات تدحض إتّهام بعض دول مجلس التعاون ومصر للإخوان بالإرهاب، فضلاً عن أنّها تحرص على عدم السماح لأيّ كان بممارسة النشاطات السياسيّة المسيئة والمهاجمة للدول الأخرى إنطلاقاً من أراضيها. وقد شدّد الوزير في سياق متّصل أنّه من غير الوارد نهائيًّا أن تنسحب قطر من مجلس التعاون الذي وصفه بالمهّم للإستقرار في المنطقة، إلتزاماً بالحفاظ على أمن الخليج.[١٣٦]

---

[١٣٥] الخارجية الأميركية: أزمة الخليج طالت ولا بد من الحوار، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٦ على موقع www.aljazeera.net

[١٣٦] قطر: الإنسحاب من مجلس التعاون غير وارد، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٩ على الموقع الإلكتروني لجريدة الحياة www.alhayat.com

إذاً رغم الخلاف الكبير مع قطر، لم تنسحب الأخيرة من مجلس التعاون، كما أنّ الدول المُقاطِعة لم تتّخذ إجراءات تمهّد لمثل هكذا خطوة. فلماذا إذًا عدم فتح باب الأمل مجددًا أمام اليمن، الذي يعيش اليوم أسوأ الظروف الإنسانيّة، للإنضمام إلى مصاف دول مجلس التعاون الخليجيّ؟

المبحث الثالث: إنضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجيّ

الفقرة الأولى: خلفيّات القرار الخليجيّ

بعد أيّام على اجتياح العراق للكويت في آب ١٩٩٠م، دعت صنعاء إلى إنسحاب القوّات العراقيّة تمهيداً لإجراء تسوية سلميّة بين البلدين، مع إعلان معارضتها لفكرة الوجود العسكريّ الأجنبيّ على الأراضي العربيّة. في هذا السياق، امتنع اليمنيّون عن التصويت على القرار ٦٦٥ الصادر عن مجلس الأمن، والذي أجاز للدول التي لها وجود عسكريّ بحريّ في الخليج "اتّخاذ المناسب من التدابير وبحسب الضرورة لفرض الحظر على العراق". وكان اليمن قد امتنع أيضاً عن التصويت على قرارات القمّة العربيّة الطارئة التي عُقدت في القاهرة والتي أدانت الإجتياح العراقيّ، وطلبت خلالها المملكة العربيّة السعوديّة ودول الخليج نقل قوات عربيّة إلى أراضيها تحسّبًا لأيّ طارئ. غير أنّ الرئيس اليمني آنذاك علي عبدالله صالح رفع السقف عالياً حين صرّح أنّ الحظر الجويّ على العراق سيكون عملاً من أعمال القرصنة، وأنّ بلاده ستعمل على إفشاله. هذا الأمر أدّى إلى توتّر علاقات اليمن بدول مجلس التعاون الخليجيّ، ونزوح نحو مليونيّ يمنيّ من الأراضي السعوديّة والخليجيّة، ما عدا سلطنة عُمان التي كانت البلد الخليجيّ الوحيد الذي حافظ على علاقاته المتينة باليمن خلال هذه الأزمة. تتفاوت المواقف الخليجيّة من اليمن كطرفٍ إقليميّ بحسب قرارات صنعاء وخياراتها الخارجيّة والإستراتيجيّة، إلاّ أنّ حجر الزاوية الذي تبنى عليه مواقف الخليجيّين عامةً، والأساس في العلاقات اليمنيّة – الخليجيّة يبقى العلاقة بين صنعاء والرياض.[١٣٧] فهل مفتاح الدخول إلى مجلس التعاون الخليجيّ بيد المملكة حصراً؟

إنّ مسألة ضمّ اليمن إلى مجلس التعاون الخليجيّ هي أحد الأسباب التاريخيّة لتدهور العلاقات اليمنيّة – الخليجيّة، ولطالما تمّ النظر إلى المجلس على أنّه نادٍ حصريٍّ إنتسبت إليه الدول العربيّة النفطيّة الأكثر ثراءً. يُشكّل الإنضمام إلى هذا النادي أولويّة كبيرة بالنسبة إلى صنعاء، وذلك أملاً منها بتعزيز وضعها الإقتصاديّ وتحصين وضعها الأمنيّ، بيد أنّ الدول الأعضاء رفضت على مدى عقود منح اليمنيّين هذا الشرف. إنّ الأزمة اليمنيّة والتحركات الشعبيّة، المواجهات المسلّحة والحرب العسكريّة، منذ العام ٢٠١١م حتّى اليوم مروراً

[١٣٧] عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار، ط١، بيروت، ١٩٩٧، ص ٢٤٠

بإطلاق عمليّة "عاصفة الحزم" في آذار ٢٠١٥م، لم يقضِ على أمل اليمنيّين في خوض هذا الملف. فمنذ إعلان المملكة العربيّة السعوديّة شنّ الهجوم على قوات صالح والحوثيّين، عَلَتْ أصواتٌ كثيرة في دول الخليج تدعو إلى اتّباع نهجٍ سياسيٍّ مع صنعاء يرمي إلى فتح باب النقاش حول إنضمامها إلى المجلس حالما تنتهي الحرب. يعتبر أصحاب وجهة النظر هذه، أنّه بدل إستخفاف الدول النفطيّة الثريّة بجارتها الفقيرة، ينبغي عليها أن تعي ضرورة تعاون دول شبه الجزيرة العربيّة مع بعضها البعض بغضّ النظر عن المصالح والمكاسب الماديّة، لما في ذلك من تحصين وحماية للمنطقة في وجه الأزمات والتدخلات الخارجيّة.[١٣٨]

الفقرة الثانية: أسباب التردّد في منح اليمن تأشيرة الإنضمام

تستند معارضة دول الخليج لموضوع توسيع عضوية مجلس التعاون إلى الخشية من حالة عدم الإستقرار الداخلي في اليمن، إلاّ أنّ سلبيات هذا القرار فاقت إيجابياته، حيث أنّ استبعاد صنعاء يُعدّ اليوم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من الأسباب التي فاقمت المخاطر المُحدِقة بسائر دول الخليج وأسهم في طرح قضية أمنها القومي. التراجع المستمرّ للإقتصاد اليمنيّ الهشّ شكّل أرضاً خصبةً لصعود الجماعات الإرهابيّة، حتى تمّ في العام ٢٠٠٨م وكما ذكرنا آنفاً توحيد صفوف جناحيّ تنظيم القاعدة في اليمن والسعوديّة تحت مسمّى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وقد استغلّ هذا التنظيم منذ ذلك الحين المناطق اليمنيّة الخارجة عن سيطرة السلطات الرسميّة لتجنيد مقاتلين للمشاركة في عمليات تخريبيّة والقتال في اليمن من جهة، وتنفيذ عمليات إرهابيّة تستهدف دول الخليج من جهة أخرى.

بناءً عليه، تحوّل الضعف البنيويّ الإقتصاديّ والأمنيّ في الجمهوريّة اليمنيّة إلى تهديد حقيقي يطال الشرق الأوسط عامةً، ومنطقة الخليج العربيّ بشكل خاص. إذا أخذنا الصورة المعاكسة وإعتبرنا أنّ اليمن إنضمّت إلى مجلس التعاون الخليجيّ، سوف تتشارك دول المجلس مع صنعاء في حماية حدود شبه الجزيرة العربية، لا سيما في ما يتعلّق بتأمين أمن وسلامة الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، الذي يُعَدّ أحد أهم الممرّات المائية في العالم ونقطة عبور رئيسيّة لحركة تجارة النفط العالميّة. إنّ هذه الصورة تجعلنا نستغرب عدم بذل جهود تُذكَر لإتاحة الفرصة أمام ضمّ اليمن، وهنا نذكر أنّ أحد أبرز الأسباب أو الأعذار التي كانت

[١٣٨] فارع المسلمي، اليمن ومجلس التعاون الخليجيّ: تاريخٌ حافلٌ بالفرص الضائعة، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٦/١/٥ على موقع www.carnegie-mec.org

قائمة حتّى العام ١٩٩٠م هو إنقسام البلد إلى جمهوريّتَيْن: اليمن الشمالي أيّ "الجمهوريّة اليمنيّة العربيّة"، واليمن الجنوبيّ أيّ "جمهوريّة اليمن الديمقراطيّة الشعبيّة".

إعتبرت الممالك الخليجيّة آنذاك أنّ الحكومة اليساريّة في عدن، عاصمة اليمن الجنوبي، تشكّل تهديداً لها. وقد كانت وجهة النظر هذه منتشرةً على وجه الخصوص في المملكة العربيّة السعوديّة، التي دعمت اليمن الشماليّ في مرحلة الحرب الأهليّة الشماليّة – الجنوبيّة في اليمن، لا سيما وأنّ السعوديّين فضّلوا إبقاء الشمال كمنطقة عازلة بينهم وبين اليمن الجنوبيّ خوفاً من المدّ اليساري. وعليه، إنّ إحدى تبريرات عدم ضمّ اليمن إلى مجلس التعاون الخليجيّ غداة تأسيس هذا الأخير هي أنّه بلدٌ ضعيف منقسم إلى يمنَيْن، وكلاهما ضعيف إقتصادياً، ولهذا التبرير بُعد عميق لا بدّ من التدقيق به علمياً حتّى لا نعيش في خيالات وتأمّلات المستقبل وفي حلم الوصول إلى الوحدة العربيّة الكاملة، فموضوع الوحدة والتكامل أمرٌ قُدّمت لأجله أطروحات فكريّة وأيديولوجيّة من جهات سياسيّة عدّة، لم توصل العالم العربي إلاّ إلى مزيد من التفكّك والشرذمة.[١٣٩]

حالة الإنقسام إنتهت والخوف من الفكر الإشتراكي واليساري زال، حيث وضع إعلان الوحدة اليمنيّة في العام ١٩٩٠م حدّاً لهذه الهواجس، لا سيما في مرحلة إنهيار الإتّحاد السوفياتي وبدء نظام عالمي جديد. غير أنّه على الرغم من هذه المعطيات الجديدة وتسلّم الرئيس صالح حليف المملكة في حينها زمام السلطة في صنعاء والأمرة على اليمن الموحّد، إلاّ أنّ السعوديّين لم يُغيّروا أسلوبهم في معاملة الجار الفقير، حيث إعتبروا أنّ أيّ إزدهار، ونمو، ونفوذ لهذه الدولة هو تهديد محتمل لأمنهم القومي. هذا الأمر أبقى العلاقات متشنّجة خاصةً بعد الغزو العراقي للكويت كما ذكرنا أعلاه، وقرار صالح رفض التدخلّ الأميركي، والذي قابله قرار خليجيّ بوقف الدعم المالي للسلطة الشرعية في اليمن، في حين لم تبخل العواصم الخليجيّة ما عدا الدوحة ومسقط في تقديم المساعدة السياسيّة والماديّة للإنفصاليّين في الجنوب عام ١٩٩٤م، الذين فشلوا في تحقيق أهدافهم وصمدت الوحدة اليمنيّة.

في العام ١٩٩٦م بدأت العلاقة بين الرياض وصنعاء بالتحسّن بفعل وساطة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر. هذا الوئام تتوّج في التوقيع على معاهدة الحدود في العام ٢٠٠٠م، الأمر الذي فتح الباب أمام اليمن

[١٣٩] عدنان الهياجنة، مجلس التعاون الخليجيّ.. العيش تحت هاجس الأمن، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٣ على موقع www.aljazeera.net

للإنضمام إلى هيئات مجلس التعاون الخليجيّ للتعليم، العمل، الرياضة، والصحّة. الأمر الذي إعتُبِر خطوة متقدّمة نحو إكتساب العضويّة الكاملة. غير أنّ العراقيل تبرز كلّ مرّة أمام المحادثات، وبالتالي يبقى اليمن عالقاً في مرحلة الترشيح. يحمّل جزء كبير من المسؤولين الخليجيّين واليمنيّين، المسؤولية إلى إهمال الرئيس صالح، الذي بدل أن يُناقش ويتفاوض جديًّا مع دول مجلس التعاون لإنجاح هذا الملف، كان يسعى وراء تحقيق مصالحه الشخصيّة التي تضمن له كرسي الرئاسة والأموال الطائلة.[١٤٠]

الفقرة الثالثة: شروط الإنضمام وأهميته

لقد ساهم اليمنيّون العاملون في دول الخليج في بناء ونهضة هذه الدول من جهة، فضلاً عن مساهمتهم في الوقت نفسه في إنعاش الإقتصاد اليمنيّ من خلال تحويل الأموال إلى أهلهم وذويهم. ولو كانت العلاقات اليمنيّة – الخليجيّة على ما يُرام، ولو كان البلد الأفقر عضواً في المجلس، لما إعتمدت دولُهُ طوال العقود الأخيرة الماضية على العمالة الأجنبيّة الغريبة من بلدان جنوب شرق آسيا، مع كلّ ما تنتجه من خطر أمني وديموغرافي وإجتماعي على التركيبة السكانيّة، فيما كان بوسعها البحث عن اليد العاملة العربيّة في اليمن المجاور.

عام ٢٠٠١م وعقب إنعقاد قمة لمجلس التعاون الخليجيّ في مسقط تقرّر الموافقة على صيغة تنصّ على إنضمام تدريجيّ لليمن إلى صفوف المجلس، مع الإشارة إلى أنّه تمّ التوصل آنذاك إلى اتّفاق يمنيّ – خليجيّ حول هذه القضية بعد موافضات وخطوات أوليّة بدأت عام ١٩٩٦م، عبر ربط صنعاء بمنظمات خليجيّة إقليميّة ليس لها طابع سياسيّ، تمهيداً لإكتساب العضويّة الكاملة. غير أنّ المعوقات والتبريرات، وخاصةً مسألة "إختلاف النظام السياسيّ والإقتصاديّ اليمنيّ عن باقي دول المجلس حالت دون ترجمة مقرّرات مسقط إلى نتائج ملموسة، الأمر الذي إعتبره البعض محاولة للنأي باليمن بعيداً عن نسيجها الجغرافيّ والإجتماعيّ في الجزيرة والخليج، وتزويراً لحقائق التاريخ والمنطق، وتجاهلاً لضرورات المصلحة القوميّة ومتطلبات الأمن الجماعي العربيّ والخليجيّ.[١٤١]

---

[١٤٠] فارع المسلمي، اليمن ومجلس التعاون الخليجيّ: تاريخٌ حافلٌ بالفرص الضائعة، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٦/١/٥ على موقع www.carnegie-mec.org

[١٤١] اتفاق على انضمام اليمن تدريجا إلى مجلس التعاون الخليجيّ، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٣١ على موقع www.middle-east-online.com

في أيار ٢٠١١م، وبصورة مفاجئة تمّت دعوة المملكتيْن المغربيّة والأردنيّة إلى الإنضمام إلى مجلس التعاون الخليجيّ، بخطوة بدت كأنّها محاولة لبناء جبهة مشتركة ضدّ رياح التغيّرات التي أطلقها ما سُميَّ بالربيع العربي. غير أنّ هذه الدعوة مرّت بهدوء ودون تداعيات أو نتائج ملموسة، فحُيّدَت عن دائرة النقاش الجدّي، لكن المسألة إستفزّت اليمن عبر إرسال إشارة واضحة مفادها أنّ دول مجلس التعاون الخليجيّ مصمِّمة على إهمال جارها الأقرب.

إنّ عملية "عاصفة الحزم" وما تلاها أعاد التركيز على ملف العلاقات بين مجلس التعاون الخليجيّ واليمن عامةً، وعلى مسألة قبول إنتساب صنعاء إلى "نادي الأثرياء" بصورة خاصة. لقد برّرت المملكة العربيّة السعوديّة ودول التحالف إطلاق العملية بأنّها ضرورة للتصدّي للتوسّع الإيراني، عبر دعم الشرعيّة اليمنيّة في وجه جماعات الحوثيّين المدعومة من طهران. وبصرف النظر عن مدى دقّة هذا الطرح، تؤكّد الوقائع أنّ دول الخليج التي تتخوّف من إمكانية وقوع صنعاء في أيدي الإيرانيّين، رفضت مراراً وتكراراً محاولات اليمن الإنضمام الكامل والعضويّ إلى المحور الخليجيّ المتمثّل في مجلس التعاون. وسأل الأطراف المعارضون للتدخل العسكريّ: هل التضامن يتمّ عبر فرض الحصار الإقتصاديّ والقصف الجوّي من دولٍ لطالما تركت اليمن مهمَّشاً في الحرب والسلم؟ يعتبر هؤلاء أنّ المساعدة الفعليّة للشعب اليمنيّ تبدأ بالمقاربة الجديّة لملف نيل اليمن العضوية الكاملة في مجلس التعاون في أقرب فرصة ممكنة، فربما يتمكّن هذا البلد الفقير من تحقيق التعافي على الصعيد الإقتصاديّ، وصولاً إلى ضمان الإستقرار السياسيّ والأمنيّ الذي يستفيد منه الخليج والشرق الأوسط بشكل عام.[١٤٢]

إحياء الأمل اليمنيّ في هذا الملف هو ما سعى إليه صراحةً وبجدّية الرئيس اليمني المُختَلف على شرعيّته عبد ربه منصور هادي في آذار من العام ٢٠١٦م، حيث أعلن أنّه أعاد طرح المسألة خلال إجتماعٍ مع العاهل السعوديّ الملك سلمان، الذي أبدى من جهته تجاوباً، مشترطاً إخراج الحوثيّين والرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح من المشهد السياسي للبلاد.[١٤٣] وفق مصادر خليجيّة فإنّ المملكة العربيّة السعوديّة،

---

[١٤٢] فارع المسلمي، اليمن ومجلس التعاون الخليجيّ: تاريخٌ حافلٌ بالفرص الضائعة، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٦/١/٥ على موقع www.carnegie-mec.org

[١٤٣] الملك سلمان يوافق على انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجيّ بشروط، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢ على موقع arabic.rt.com

الإمارات، الكويت والبحرين تدعم بقوّة خطوة إنضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجيّ، هذه الدول، وكلّ واحدةٍ لأسبابها الخاصة تدرس جديًّا هذا الملف، لا سيما وأنّ اليمن المنكوب قدّم رئيسه، طلباً رسميًّا بهذا الشأن بعد شهرين على بدء عملية "عاصفة الحزم". بحسب هادي، فقد أبدت الرياض وأبو ظبي إستعدادهما لدعم المطلب اليمنيّ، غير أنّ العقبة الرئيسيّة التي تحول دون الإعلان الفعليّ والرسميّ عن هذا الأمر هي إستمرار المواجهات والعمليات العسكريّة، وبالتالي لا بدّ من إستعادة الحكومة السيطرة على المحافظات اليمنيّة كافة قبل اتّخاذ أيّ خطوة تنفيذيّة.[١٤٤]

في سياق ربط الموضوع بالأزمة القطريّة، وبنتيجة تفاقم الخلاف بين الدول الأربع وقطر، تداولت الأوساط الخليجيّة خبر إعتزام الدوحة الإنسحاب من المجلس. وقد ذهبت بعض التقارير الدوليّة إلى أبعد من ذلك، حيث أوردت أنّ سلطنة عُمان تدرس هي الأخرى هذا الإحتمال. فهل إلتمست الرياض النوايا العُمانيّة والقطريّة، أم هي التي تقف خلف هذه "البروباغندا"، لتعيد إلى الواجهة من باب الإستفزاز السياسيّ موضوع دخول اليمن إلى منظومة مجلس التعاون؟[١٤٥]

في الخلاصة، إنّ خروج قطر من المجلس كما دخول اليمن إليه، مرهونان بتطوّر أزمات المنطقة، والحرب اليمنيّة المشتعلة منذ آذار عام ٢٠١٥م هي إحدى الأزمات الأكثر تعقيداً، نظراً لتطوّر المشهديّة العسكريّة والسياسيّة فيها، وتبدّل التحالفات خلالها مراراً وتكراراً وبوتيرةٍ سريعة. بناءً عليه، نناقش في الفصل الأخير مسار عمليّة "عاصفة الحزم"، الأسباب والردود، المواجهات والنتائج، وصولاً إلى محاولات "إعادة الأمل"، وآخر التطورات والمستجدات.

---

[١٤٤] أنباء إنسحاب قطر وعمان وتوافق على ضم اليمن إلى المجلس، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٦/١ على موقع www.alheyad.net

[١٤٥] صدفة غنيم، قطر خارج "مجلس التعاون الخليجيّ" واليمن على أبواب الانضمام، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٦/٢ على موقع www.elfagr.com

الفصل الثاني: مسار الحرب في اليمن وتداعياتها

كتب الدكتور عادل خليفة في صيف عام ٢٠١٥م، في مجلة الغدير مقالةً سياسيّة عَنوَنَها "الأزمة اليمنيّة وآفاقها المستقبليّة"، وقد جاء في المقدّمة كلامٌ نستهلّ به مقدّمة الفصل الأخير، كلامٌ يصلح ليتكرّر اليوم، والخوف من أن نكرّره لسنوات تلي. "بعد تنحي صالح وسيطرة الحوثيّين على معظم أراضي اليمن عام ٢٠١٤م، حصلت الحرب المدمّرة التي شنّتها المملكة العربيّة السعوديّة وحلفائها ضدّ اليمن البلد المجاور الفقير من جهة، والمهم من ناحية الجغرافية السياسية، من جهة ثانية. أتت الحرب لتدمر البنية التحتية للبلاد وتستهدف الجيش اليمني وتقارع النفوذ الإيراني. معظم حلفاء السعوديّة في الحرب بعيدون عن اليمن، فما هي مصلحتهم لإرسال جيوش ضدّ أراضي بلد ليست في حالة معه؟ ماذا تريد المملكة العربيّة السعوديّة؟ ولماذا هذه الحرب ضدّ جارتها الجنوبيّة؟ ما هي أهداف عاصفة الحزم؟ وما هو السيناريو المحتمل للمستقبل؟"[١٤٦]

المبحث الأوّل: دور الأمم المتّحدة ومجلس الأمن في إدراة الأزمة

الفقرة الأولى: قرارات مجلس الأمن حول اليمن

الفقرة الثانية: جولات المفاوضات ودور المبعوثين الخاصين إلى اليمن

الفقرة الثالثة: دور جامعة الدول العربيّة والإتحاد الأوروبي

المبحث الثاني: عملية "عاصفة الحزم"

الفقرة الأولى: فشل العملية الإنتقاليّة وأسباب "عاصفة الحزم"

الفقرة الثانية: القوى المُشاركة وسير العملية

الفقرة الثالثة: ردود الفعل والنتائج

المبحث الثالث: محاولات "إعادة الأمل"

الفقرة الأولى: ماذا تبدّل بين "العاصفة" و"الأمل"؟

الفقرة الثانية: تداعيات التباينات الإقليمية على سير العملية

الفقرة الثالثة: مرحلة ما بعد "صالح" وآخر التطورات

[١٤٦] عادل خليفة، الأزمة اليمنية وآفاقها المستقبلية (مستقبل اليمن)، الغدير، مركز الدراسات والتوثيق، عدد ٦٩، بيروت ٢٠١٥، ص ٢٩

المبحث الأوّل: دور الأمم المتّحدة ومجلس الأمن في إدراة الأزمة

إستناداً إلى أسس التعامل مع الأزمات، يجب محاصرة الأزمة الداخليّة وعزل القوى المؤثّرة فيها، أمّا إذا كانت الأزمة خارجيّة، فيتمّ اللجوء إلى مفاوضات قسريّة أو تصالحيّة بين أطراف النزاع أو الصراع. لكن إذا كانت الأزمة "يمنيّة"، فإنّ حجم التعقيدات الداخليّة، الخارجيّة، التاريخيّة، والجيوسياسيّة، يجعل معالجة الملف أمراً شبه مستحيل مهما حاولت منظمة الأمم المتّحدة عبر مبعوثيها وجولات المفاوضات التي ترعاها، ومهما سعى مجلس الأمن عبر قراراته الصادرة سواء كانت تحت الفصل السادس أو السابع.

في سياق محاصرة الأزمة والسعي إلى إحتوائها، أوفد الأمين العام للأمم المتّحدة آنذاك بان كي مون، المغربي جمال بن عمر مبعوثاً خاصًّا إلى اليمن بين نيسان ٢٠١١م ونيسان ٢٠١٥م، إلاّ أنّ الأخير قدّم إستقالته بعد إطلاق عملية "عاصفة الحزم". هذه الإستقالة وضعت الأمين العام أمام مسؤولياته، فقرارات مجلس الأمن حول اليمن دعته إلى إيفاد مندوب سعيًا إلى تقريب وجهات النظر بين الأطراف كافة. بناءً عليه، عيّن بان كي مون الموريتاني إسماعيل ولد الشيخ أحمد، خلفاً لـ"بن عمر"، إعتباراً من تاريخ إستقالة هذا الأخير، ولغاية أواخر شهر شباط من العام الحالي، حيث تمّ تعيين البريطاني مارتن غريفيث المبعوث الثالث إلى صنعاء.

الفقرة الأولى: قرارات مجلس الأمن حول اليمن

أولاً: القرارات المعنية بالأزمة السياسية

بعد أشهر من التحركات اليمنيّة المطالبة بإسقاط نظام صالح، وبعد تفاقم الأزمة تدريجيًّا، لا سيّما في ظلّ تزايد تغلغل تنظيم القاعدة في المجتمع، وإنطلاقاً من التهديد الذي يحدق بالمنطقة، أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٢٠١٤ تاريخ ٢١ تشرين الأوّل ٢٠١١م. دعا هذا القرار جميع الأطراف إلى التعاون في سبيل التوصّل إلى حلّ سلمي للأزمة، وقد دعم المجلس في هذا السياق جهود مجلس التعاون الخليجيّ، لا سيّما البيان الصادر عن هذا الأخير بتاريخ ٢٣ أيلول ٢٠١١م، والذي طالب الرئيس صالح آنذاك بالتوقيع الفوري على المبادرة الخليجيّة.[١٤٧] بالفعل، لم يتأخّر صالح، وبعد حوالي الشهر على صدور القرار الأمميّ، وقّع على إنهاء مسيرته السياسيّة كرئيس للجمهوريّة اليمنيّة.

[١٤٧] قرار مجلس الأمن رقم ٢٠١١/٢٠١٤، نُشر على الموقع الإلكتروني لمنظمة الأمم المتحدة www.un.org

توالت الأحداث وبدأت بوادر تدويل الأزمة، لا سيّما وأنّ المبادرة الخليجيّة لم تستطع كبحها، ولأنّ بداية عهد عبد ربه منصور هادي لم تنبئ بأملٍ جديد، كان لا بدّ لمجلس الأمن أن يصدر القرار رقم ٢٠٥١ بتاريخ ١٢ حزيران ٢٠١٢م. حاول القرار تقريب وجهات النظر من خلال خطاب هادئ، حيث أشار إلى أنّ عملية الإنتقال تتطلب مشاركة وتعاون جميع الأطراف، بما في ذلك الجماعات التي لم تكن جزءًا من المبادرة الخليجيّة. وفي سياق متابعة الملف ميدانياً، لفت القرار إلى أهميّة الزيارات والمباحثات التي يقوم بها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، المغربي جمال بنعمر. كما دعا مجلس الأمن الأطراف إلى عقد مؤتمر حوار وطني، إلاّ أنّه رفض تقويض الحكومة، وإستهداف البنى التحتية، وردًّا على ذلك، أعرب عن إستعداده للنظر بإتخاذ تدابير بموجب المادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.[١٤٨]

إستكمالاً للقرار أعلاه، وبأولى الخطوات العمليّة إنطلاقاً من المادة ٤١، أتى أهم بنود القرار رقم ٢١٤٠، الذي صدر بتاريخ ٢٦ شباط ٢٠١٤م وأقرّ أنّ الحالة في اليمن تشكل تهديد للسلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، أنشئت لجنة للجزاءات تابعة لمجلس الأمن، ترصد تنفيذ التدابير العمليّة التي تهدف إلى الحدّ من تداعيات الحرب المسلّحة، عبر تحديد الأفراد والكيانات الذين سيخضعون لتلك التدابير، وأهمها الإيعاز إلى الدول الأعضاء، حظر السفر وتجميد أموال وموارد هؤلاء الأفراد والكيانات.[١٤٩]

وبعد حوالي عام على صدور القرار رقم ٢١٤٠، صدر بتاريخ ١٥ شباط عام ٢٠١٥م القرار رقم ٢٢٠١، وتبعه بتاريخ ٢٤ شباط القرار رقم ٢٢٠٤، وقد عبّر مجلس الأمن خلالهما عن دعم جهود مجلس التعاون الخليجيّ في السعي إلى حلّ الأزمة اليمنيّة. لكن عن أيّ جهود نتحدث؟ أهي جهود التحضير الخفي للعمليّة العسكريّة؟ أكانت إدانة القرار الأمميّ لقيام حركة أنصار الله بإحتجاز الرئيس هادي قيد الإقامة الجبريّة، حلّ البرلمان، والإستيلاء على المؤسسات الحكوميّة، دفعاً معنوياً للمملكة للقيام بالخطوة الميدانيّة؟ وبما أنّ مجلس الأمن نفسه، دعا الحوثيّين إلى التعجيل بإجراء المفاوضات بوساطة الأمم المتحدة، فلم الإستعجال السعوديّ في إستباق أيّ حلّ سياسي؟ أكان الهدف والمخطّط "اليمن مقابل سوريا"، وبالتالي توجيه رسالة أميركيّة بأقلام خليجيّة – عربيّة إلى روسيا التي كانت ترفض أيّ عمل عسكري في اليمن؟ أم أنّها كانت إنذار سعوديّ إلى إيران، على خلفيّة إقتراب موعد توقيع الإتّفاق حول برنامجها النوويّ، الذي تمّ إبرامه بتاريخ ١٤

[١٤٨] قرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٢/٢٠٥١، نُشر على الموقع الإلكتروني لمنظمة الأمم المتحدة www.un.org

[١٤٩] قرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٤/٢١٤٠، نُشر على الموقع الإلكتروني لمنظمة الأمم المتحدة www.un.org

تموز ٢٠١٥م. وفي سياق المفارقات وعدم إكتراث البعض للقرارات الدوليّة، ورغم مناشدة القرار ٢٢٠١ للدول الأعضاء أن تمتنع عن التدخل الخارجي في ملف اليمن، بهدف إثارة النزاعات وزعزعة الإستقرار،[١٥٠] إلاّ أنّ المملكة إعتبرت القرار موجّهاً لطرفٍ دون سواه.

ثانياً: قرارات ما بعد "العاصفة"

وفي هذا السياق أطلقت المملكة العربيّة السعوديّة، ومن قلب واشنطن، بتاريخ ٢٦ آذار ٢٠١٥، عملية "عاصفة الحزم"، بقيادتها، ومشاركة دول عربيّة وإقليميّة، والأهمّ برعاية ودعم سياسيّ، معنويّ ولوجستيّ أميركيّ. هذه الخطوة كما سبق أن ذكرنا، أجبرت المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في حينه، جمال بن عمر على الإستقالة. ورغم أنّ الأخير عبّر عن فقدانه الأمل بالتوصل إلى حلول قريبة، أتت المملكة، بعد شهرٍ من "عاصفة الحزم"، وعدّلت تسمية الحملة وطوّرتها لتصبح "إعادة الأمل". لكن السؤال، هل كان القرار ٢٢١٦ الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ١٤ نيسان ٢٠١٥م، الضربة القاضية لمساعي المبعوث الخاص؟

إنّ القرار ٢٢١٦ أورد في مقدمته ملخص لرسالة الرئيس اليمني المُحاصر من قبل الحوثيّين عبد ربه منصور هادي، والتي توجّه بها إلى رئاسة مجلس الأمن، موضحًا أنّه "طلب من مجلس التعاون الخليجيّ، وجامعة الدول العربيّة، تقديم الدعم الفوري، بكل الوسائل والتدابير اللازمة، بما فيها التدخل العسكريّ، لحماية اليمن وشعبه من إستمرار العدوان الحوثيّ".[١٥١] والملفت أنّ القرار لم يعبّر صراحةً عن الموافقة على العمليّة العسكريّة، كما لم يأتِ على ذكرها، وتحدّث عن ضرورة إستئناف عمليّة الإنتقال السياسيّ في اليمن. لكن أيمكن إعتبار التشديد والتأكيد على شرعيّة الرئيس هادي، غطاءً لما قد يطلبه هذا الأخير من أيّ جهة خارجيّة في سبيل حماية بلده؟

وبدل أن يدعو القرار ٢٢١٦ دول المنطقة إلى التهدئة، طالب الحوثيّين بالكفّ عن إستخدام العنف، التخلّي عن سلاحهم، والإمتناع عن إستفزاز وتهديد الدول المجاورة. وتابع بخطوات أكثر عمليّة، وبموجب المادّة ٤١ نفسها، طلب إلى الدول الأعضاء منع وصول أيّ شحنة، براً، بحراً، أو جواً، للكيانات أو الأفراد الذين تحدّدهم لجنة الجزاءات موضوع القرار ٢١٤٠، ومن هؤلاء الرئيس السابق علي عبدالله صالح، وعبد

[١٥٠] قرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٥/٢٢٠١، نُشر على الموقع الإلكتروني لمنظمة الأمم المتحدة www.un.org

[١٥١] قرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٥/٢٢١٦، نُشر على الموقع الإلكتروني لمنظمة الأمم المتحدة www.un.org

الخالق الحوثي، الشقيق الأصغر لعبد الملك الحوثي زعيم حركة أنصار الله. لكن لنكن واقعيّين، وبعيداً عن أيّ شكل من أشكال الموضوعيّة المقنّعة، أليس هذا القرار تشريع للحصار البرّي، البحري، والجوي على اليمنيّين أيًّا كان إنتماؤهم؟

وفي السياق عينه نتساءل، هل إعتبرت الرياض نفسها معنيةً بتحمّل عبء إعادة الشرعيّة إلى اليمن وحماية السلم والأمن الدوليْن، فضلاً عن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦؟ ليلة التصويت على هذا القرار حاولت طهران كسب الوقت لصالح الحوثيّين عبر السعي إلى إقرار وقف إطلاق النار، فتدخلت موسكو وتبنّت الطرح الإيراني القائل أنّ حركة أنصار الله على إستعداد للإنخراط في الحوار من جديد في سبيل إنهاء الأزمة، غير أنّ مجلس الأمن لم يرد منح الحوثيين أيّ وقت لترتيب صفوفهم، وبالتالي منح بطريقة غير مباشرة الغطاء القانوني والسياسي للعملية. وبناءً عليه، إعتبر سفير المملكة السعوديّة لدى الأمم المتحدة عبد الله المعلمي "أنّ القرار إنجاز تاريخي لأنّه يؤسس لعدّة حقائق أوّلها أنّ الدول العربية إذا ما حزمت أمرها واتّخذت موقفًا موحدًا، فإنّ دول العالم تستجيب لها ولا بدّ أن تقف إحتراماً لموقفها الموحد".[١٥٢]

بتاريخ ٢٤ شباط ٢٠١٦م تابع مجلس الأمن إصدار القرارات بشأن، حيث صدر القرار ٢٢٦٦ الذي شدّد على حظر توريد الأسلحة إلى الأفراد والكيانات المشمولة بنظام الجزاءات، كما تحدّث عن تدهور الأوضاع الإنسانيّة في البلاد، وبالتالي دعا إلى ضرورة العمل على حلّ الأزمة سياسيًا، لا سيما في ظلّ إعاقة وصول المساعدات إلى اليمنيّين.[١٥٣] بتاريخ ٢٣ شباط ٢٠١٧م أصدر مجلس الأمن قراراً جديداً تحت الرقم ٢٣٤٢، حيث أكّد المجلس فيه كالعادة على وحدة اليمن، إستقلاله وسيادته. كما أعرب عن القلق من وجود مناطق تحت سيطرة تنظيميّ القاعدة وداعش، مُشيراً إلى إدراجهما على قائمة الجزاءات المذكورة آنفًا. هذا القرار لم يأتِ بجديد، فدعا إلى ضرورة تنفيذ عملية الإنتقال السياسي، حتّى أنّه يعود بالزمن إلى المبادرة الخليجيّة، كما أنّه يُجدّد بطريقة غير مباشرة الغطاء الأممي لكلّ عمليات الحصار، حيث شدّد على أنّ الدول الأعضاء التي تجري عمليات تفتيش للشحنات عملاً بالقرار ٢٢١٦/٢٠١٥م مطالبةٌ بتقديم تقارير خطيّة.[١٥٤] وبعد سنة لم تشهد فيها البلاد أيّ تطوّر سياسي، أصدر مجلس الأمن بتاريخ ٢٦ شباط ٢٠١٨م القرار رقم ٢٤٠٢ الذي

---

[١٥٢] عايدة سري الدين، صراع على البحر الأحمر من البوابة اليمنيّة، الدار العربيّة للعلوم ناشرون، ط١، بيروت ٢٠١٦، ص ٢٥٥

[١٥٣] قرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٦/٢٢٦٦، نُشر على الموقع الإلكتروني لمنظمة الأمم المتحدة www.un.org

[١٥٤] قرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٧/٢٣٤٢، نُشر على الموقع الإلكتروني لمنظمة الأمم المتحدة www.un.org

أوضح خطر تنظيميّ القاعدة وداعش على الساحة اليمنيّة، وأعاد التشديد على نظام الجزاءات والحظر الذي أقرّه القرار ٢٠١٥/٢٢١٦، وأكّد أنّ الحالة في اليمن لا تزال تزال تُشكّل خطرًا على السلم والأمن الدوليين، وعليه يتصرّف مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة، بما يضمن عملية الإنتقال السياسي التي تمّ طرحها في مبادرة مجلس التعاون الخليجيّ عام ٢٠١٢م. فضلاً عن ذلك أعلن المجلس عن تجديد مهلة سريان المقررات والإجراءات المتعلّقة بالوضع اليمني حتّى شباط ٢٠١٩م، في حين طلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة إعادة تشكيل فريق الخبراء الداعم للجان الجزاءات، وتمديد عمله حتّى آذار ٢٠١٩م، داعياً الدول الأعضاء والمنظمات الدوليّة والإقليميّة إلى التعاون مع هذا الفريق.[١٥٥] أما الملفت كان عدم ذكر عبارة "جماعة الحوثيّين" أو "حركة أنصار اللّه" أو حتّى "الرئيس هادي" أو غيرهم من القوى اليمنيّة، بل أتى القرار عمومي، لم يتطرّق إلى الأوضاع المستجدة كما لم يطرح أيّ حلّ سوى ما كان يشدّد عليه منذ العام ٢٠١٢م، وكأنّ بمجلس الأمن يذكرنا ببيانات الإدانة والإستنكار العربيّة.

إنّ صدور القرار ٢٠١٨/٢٤٠٢ شكّل نقطة تحوّل في الموقف الروسي حيال الأزمة اليمنيّة. فبالعودة إلى القرار ٢٠١٥/٢٢١٦ روسيا امتنعت عن التصويت، غير أنّ مندوبها لم ينتقد العمليّة العسكريّة الجويّة، واكتفت بطلب وقف الغارات إفساحاً بالمجال لهدنةٍ إنسانيّة. للإمتناع عن التصويت آنذاك، دلالة واضحة مفادها أنّ لا نيّة لإستخدام حقّ النقض "الفيتو" كما هي الحال في الأزمة السوريّة، وذلك مراعاةً لبعض المصالح المشتركة مع الخليج من جهة، وبسبب الإتصالات السعوديّة معها بهذا الشأن من جهة أخرى.[١٥٦] فالروس رحّبوا بالمبادرة الخليجيّة في أولى أيّام الأزمة، وبالتالي لا يمكنهم التراجع، ذلك لأنّ الدول الكبرى تحتفظ دائماً بأوراق اللعب الرابحة للحظات الحاسمة. وهذه اللحظة، إستثمرتها روسيا عشية صدور القرار ٢٠١٨/٢٤٠٢، حيث أنّ هذا القرار لم يسمِّ أيّ من الأطراف المحليّين أو الإقليميّين لأنّ الروس تدخلوا، وهم من أعدّ مسودة القرار بهدف تجنّب أيّ إشارة تحمل اتّهامًا أو تهديدًا لإيران. وجاءت الخطوة الروسيّة بعد أن لجأت موسكو إلى إستخدام حقّ النقض "الفيتو" لإسقاط مشروع بريطاني في طيّاته تلويحًا بفرض عقوبات على طهران. وعليه لم تنجح الجهود البريطانيّة، المدعومة أميركيًّا وسعوديًّا، في دفع مجلس الأمن إلى إدانة الجمهورية الإسلاميّة على خلفيّة إتّهامها بإيصال الصواريخ الباليستية إلى اليمن. وقد كان "فيتو" موسكو محطّ

---

[١٥٥] قرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٨/٢٤٠٢، نُشر على الموقع الإلكتروني لمنظمة الأمم المتحدة www.un.org

[١٥٦] عايدة سري الدين، صراع على البحر الأحمر من البوابة اليمنيّة، الدار العربيّة للعلوم ناشرون، ط١، بيروت ٢٠١٦، ص٣١٥

إنتقاد وغضب أميركي، حيث اتّهمت المندوبة الأميركيّة، نيكي هيلي، روسيا بأنّها "تساعد إيران على زعزعة الإستقرار في الشرق الأوسط.[١٥٧]

الفقرة الثانية: جولات المفاوضات ودور المبعوثين الخاصين إلى اليمن

أولاً: جمال بن عمر (نيسان ٢٠١١م – نيسان ٢٠١٥م)

تولّى المغربي جمال بن عمر مهام المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بعد شهرين على إندلاع التظاهرات في المدن والمحافظات اليمنيّة. قام بجهود كبيرة لتسوية النزاع والصراع الأهلي، كما عمل في إطار محاولة إنجاح المبادرة الخليجيّة ٢٠١٢م على ضمان الإنتقال السلس للسلطة في البلاد، وفي مرحلة لاحقة أشرف على الحوار الوطني بين جميع المكونات السياسيّة اليمنيّة، الذي أفضى في أيلول ٢٠١٤م إلى توقيع اتّفاق السلم والشراكة الوطنيّة بين الحكومة اليمنيّة والحوثيّين. غير أنّ خرق بنود الإتّفاق وعدم تنفيذها من كلا الطرفين، فاقم الوضع سوءًا، وصولاً إلى اللحظة التي قرّرت فيها الرياض إطلاق عمليّة "عاصفة الحزم" في آذار ٢٠١٥م. بناءً عليه، بسبب فشل الحلول السياسيّة السلميّة، وبعدما لمس بن عمر أنّ جهوده لوقف إراقة الدماء ذهبت سدى مع أوّل غارة جويّة على اليمن، أعلن في نيسان ٢٠١٥م، وبعد حوالي ثلاثة أسابيع على بدء "التحالف" بقيادة المملكة العربيّة السعوديّة عملياته، أعلن عن استقالته من منصبه مُشيرًا إلى أنّ فشل جهوده لإعادة العمليّة الإنتقالية إلى مسارها، يعود إلى التصعيد المطّرد في أعمال العنف دون أن يحدّد الطرف المسؤول عنه.[١٥٨]

ثانيًا: إسماعيل ولد الشيخ أحمد وإدارة المفاوضات (نيسان ٢٠١٥م – شباط ٢٠١٨م)

لحظة تعيين الموريتاني إسماعيل ولد الشيخ أحمد مبعوثاً إلى اليمن، بعد حوالي الشهر على إنطلاق عملية "عاصفة الحزم"، كانت البلاد قد تحوّلت إلى ساحة حرب شاملة. لم يكن بيد المبعوث الخاص أيّ حيلة سوى إستخدام "تكتيك" الإحراج، عبر إعطاء الوعود بغية إقناع الأطراف المتخاصمين بالجلوس على طاولة التفاوض. لكن بعد كلّ جولة وعند كلّ حادثة سياسيّة، كانت الإنتقادات والإتّهامات تُشنّ على ولد الشيخ أحمد

[١٥٧] روسيا تسقط المشروع البريطاني لا لاتهام إيران، جريدة الأخبار، العدد ٣٤٠٦، الثلاثاء ٢٧ شباط ٢٠١٨

[١٥٨] جمال بن عمر، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١ على موقع www.aljazeera.net/encyclopedia

من كلا الطرفين، وكأنّه هو المسؤول عن إراقة الدماء. مع الإشارة إلى أنّ المبعوث الخاص قد رعى ثلاث محطّات سياسيّة أساسيّة سعيًا لإيجاد وإحلال السلام، عمل خلالها بنشاط ديبلوماسي متواصل، مستخدماً "المجاملة" مع اليمنيّين في الداخل، والوساطات من مختلف دول الخارج، حيث كانت سلطنة عُمان على سبيل المثال بالنسبة إليه هي المفتاح وصلة الوصل مع الحوثيّين. أمّا جولات المفاوضات اليمنيّة التي أشرف عليها ولد الشيخ أحمد فهي:

١- جنيف ١ في حزيران ٢٠١٥م

بدأت المفاوضات اليمنيّة أوّل مرّة في مؤتمر جنيف ١ اليمنيّ، الذي عُقد إعتباراً من تاريخ ١٦ حزيران ولغاية ١٩ حزيران من العام ٢٠١٥م. أصرّت حكومة هادي قبل الذهاب إلى المؤتمر على أن تُعقد المفاوضات تحت سقف المبادرة الخليجيّة ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني اليمني وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢١٦. بالمقابل طالب الحوثيّون بوقف العمليات العسكريّة ضدّهم وإجراء مفاوضات مباشرة مع الرياض. تجدر الإشارة هنا إلى أنّ مطالب الطرفين أخّرت إنعقاد المؤتمر مدّة شهر، حيث كان من المفترض عقده خلال شهر أيّار. افتتح الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة آنذاك بان كي مون المحادثات بالدعوة إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانيّة. وبناءً عليه، فقد سعت المنظمة من خلال ولد الشيخ أحمد إلى التوصّل لاتّفاق بين الأفرقاء يتضمّن وقفًا فوري لإطلاق النار، يليه إنسحاب المسلّحين من المدن، وإفساح المجال أمام تعيين فريق أمني أممّي لمراقبة مدى إلتزام الأطراف بالتنفيذ. غير أنّه في ١٩ حزيران، فشل المؤتمر في جمع اليمنيّين على طاولة تفاوض مباشر، وانتهت هذه الجولة دون أيّ نتيجة.[١٥٩]

٢- جنيف ٢ في "بيل" السويسريّة في كانون الأوّل ٢٠١٥م

بين الخامس عشر والعشرين من كانون الأوّل ٢٠١٥م وبُعيد الإعلان عن بدء سيران هدنة إنسانيّة بين الأطراف المتصارعين، إنطلقت في مدينة "بيل" في سويسرا جولة المفاوضات اليمنيّة الثانية، والتي كانت وجهًا لوجه بين الوفدين، وقد توسطهما المبعوث الأممّي إسماعيل ولد الشيخ أحمد. هدفت الجلسة إلى التوصّل

[١٥٩] إسماعيل ولد الشيخ المحارب الموريتاني من أجل السلام اليمني يرفع الراية البيضاء، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٤ على موقع www.alaraby.co.uk

لتسوية تنهي الأزمة المستمرّة منذ آذار. شارك في محادثات "بيل" ممثلون عن الرئيس المُختلَف على شرعيته عبد ربه منصور هادي، وآخرون مثّلوا الحوثيّين وحزب المؤتمر الشعبي العام الذي يرأسه الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح. وقد كان تفاؤل ولد الشيخ أحمد آنذاك في غير محلّه، حيث صرّح أنّ الهدنة "إشارة لنهاية العنف العسكريّ في اليمن وتمهيد للإنتقال إلى تقدّم قائم على المفاوضات".[١٦٠] وعلى الرغم من أنّ الطرفين إتّفقا على تشكيل لجنة عسكريّة للتواصل وتثبيت وقف إطلاق النار، تضمّ في عضويتها مملثيْن عن كلّ طرف، على أن يتولّى العميد اللبناني المتقاعد سليم رعد دور ميسر اللجنة، التي تهدف إلى تأمين التواصل مع غرف عمليات الطرفين وليس من صلاحيتها اتّخاذ أي قرار،[١٦١] إلاّ أنّ أحدًا لم يلمس أيّ خرقٍ يُذكر في مجال وقف العمليات العسكريّة، وبالتالي ذهبت الآمال التي عُقدت على المفاوضات وعلى اللجنة سُدى.

٣- مؤتمر الكويت نيسان/آب ٢٠١٦م

تُعدّ هذه الجولة الأكبر والأهمّ في مهمة الديبلوماسيّ الموريتانيّ، فمشاورات الكويت كانت عبارة عن زيارات العصمة الكويتيّة لإجراء مباحثات مباشرة وإجتماعات جانبيّة، وقد امتدّت لمدّة ثلاثة أشهر بين نيسان وآب ٢٠١٦م هي المرحلة الثالثة من المفاوضات. بالنسبة إلى ممثّلي حكومة الرئيس هادي الذين إلتقوا ولد الشيخ أحمد قبل المؤتمر، فقد كان من المقرّر أن تقتصر هذه الجولة على وضع الترتيبات اللازمة لإنسحاب الحوثيّين من المدن، والتمهيد لتسليم أسلحتهم الثقيلة للدولة، وبالتالي يمكن لحكومة هادي استعادة السيطرة على مؤسسات الدولة الرسميّة. غير أنّ الحوثيّين الذين تفاجأوا بالطروحات قبل أن يخرج الحوثي وصالح باتفاق انقلابي آخر، تمثل في المجلس السياسي بزعامة صالح، ليفاجئ اليمن والمجتمع الدولي. غير أنّ فشل المرحلة الأخيرة كان بمثابة أكبر صدمة أدّت إلى تراجع الآمال بجهود منظمة الأمّم المتحدة السياسيّة، حيث

[١٦٠] فرقاء اليمن يبدأون محادثات السلام مع سريان الهدنة، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٥ على موقع www.bbc.com/arabic

[١٦١] عارف أبو حاتم، جنيف٢..ثقب في جدار الحل السياسي اليمني، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٣ على موقع www.aljazeera.net

زادت الشكوك في قدرتها على وضع اليمن من جديد على مسار السلام، فيما شكّك كثيرون في نوايا الدول الإقليميّة والدول الكبرى.[١٦٢]

٤- هل تحمل الجولة الرابعة والمبعوث الجديد مفتاح الحلّ؟

في معرض رفضه للتصاريح التي وصفت مسيرته وفترة عمله في الملف اليمنيّ بـ"غير الناجحة"، أكّد إسماعيل ولد الشيخ أحمد أنّ دوره تمحور حول تسهيل وتيسير المباحثات بين الأطراف المتخاصمين أملاً بالتوصّل إلى حلول سياسيّة تنهي الحرب. بناءً عليه، فإنّ اللوم يقع حصرًا على هذه الأطراف ومن يدعمها، فإذا كانت مقتنعة بالسلام تصل إليه، وفي حال العكس فلن تصل إلى أيّ نتيجة. وقد كشف الديبلوماسي الموريتاني أنّ مبعوثًا أمميًّا جديدًا هو الذي سوف يرعى جولة المفاوضات جديدة، والتي من المحتمل أن تستضيفها سلطنة عُمان، على أن تبدأ بلقاءات ومشاورات بين الأخصام الجدد، ونعني بهم الحوثيّين وحزب المؤتمر الشعبي العام، الذين فضّوا الاتّفاق وافترقوا قبل أيّام على إغتيال الرئيس صالح الذي كان قد دعا قبل مقتله، وفي مقابلة تلفزيونيّة مباشرةً على الهواء إلى الإنتفاضة الشعبيّة ضدّ حركة أنصار الله.[١٦٣]

وفي هذا السياق، وافق مجلس الأمن الدولي في شباط من العام الحالي على تعيين البريطاني مارتن غريفيث مبعوثًا دوليًّا جديدًا إلى اليمن، بدلاً من إسماعيل ولد الشيخ أحمد. وفي أولى تصريحاته عن الملف اليمنيّ إعتبر غريفيث أنّ الحرب في صنعاء تختلف عن تلك الدائرة في دمشق، مشدّدًا أنّ إحتمال التوصّل إلى الحلّ في سوريا أمرٌ وارد، على عكس ما هي الحال اليوم في اليمن، التي تتعقّد فيها المسائل، وتتضاءل بالتالي فرص إيجاد الحلول، في الوقت الذي تتفاقم فيه الأزمة الإنسانية لتصبح ببعيد أسوأ من الحال في العراق أو في جنوب السودان. ففي اليمن وبحسب منظمة الأمم المتّحدة، ستّون بالمئة من السكان باتوا بحاجة ماسّة إلى الغذاء، وسبعة ملايين منهم يواجهون خطر المجاعة.[١٦٤]

---

[١٦٢] إسماعيل ولد الشيخ...المحارب الموريتاني من أجل السلام اليمني يرفع الراية البيضاء، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٤ على موقع www.alaraby.co.uk

[١٦٣] إسلام سيف، ولد الشيخ: تحضير لمشاورات بين الأطراف اليمنية في مسقط، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٨/٢/٩ على موقع www.alarabiya.net

[١٦٤] من هو المبعوث الأممي الجديد إلى اليمن، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٦ على موقع www.bbc.com/arabic

الفقرة الثالثة: دور جامعة الدول العربيّة والإتحاد الأوروبي

أولاً: كيف تعاملت جامعة الدول العربيّة مع الحرب اليمنيّة؟

لم تكتفِ جامعة الدول العربيّة بالتخلّي عن أيّ دور سياسي لها في محاولة إيجاد حلّ وتسوية في اليمن، بل سعت منذ اللحظة الأولى لإعلان "التحالف" بقيادة المملكة العربيّة السعوديّة عن إطلاق عملية "عاصفة الحزم"، إلى تقديم أوراق إعتمادها لدى سلطة القرار في الرياض، حتّى أنّها تولّت مهمة الدفاع عن كثير من الأخطاء العسكريّة لهذا التحالف.

في أولى ردّات الفعل العربيّة على الخطوة السعوديّة، أعلن سامح شُكري وزير الخارجيّة المصري أنّ وزراء الخارجيّة العرب وافقوا على مشروع قرار يقضي بإنشاء قوّة عسكريّة مشتركة، وأضاف أنّ عملية "عاصفة الحزم" لاقت تأييدًا عربيًا ودعمًا سياسيًّا وعسكريًّا. فمن أوكل الوزير المصري التحدّث بإسم العرب جميعهم؟ وهل أتى ذلك بإيعاز سعودي، دفع الأمين العام للجامعة العربيّة نبيل العربي إلى التصريح أنّ إنشاء القوّة العسكريّة يهدف إلى الحفاظ على الأمن القومي العربي، وأنّ العملية العسكريّة ضدّ الحوثيّين وقوات صالح قانونيّة، وتستند إلى المادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك، مؤكدًا أنّ عبد ربه منصور هادي يمثّل الشرعيّة في اليمن.[١٦٥] ولكن عمّا تتحدث هذه المادّة التي جعلت الأمين العام محامي دفاع عن "العاصفة"؟

تنصّ المادّة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك على أنّ "الدول المتعاقدة تعتبر كلّ إعتداء مسلّح يقع على أيّ دولة أو أكثر منها أو على قواتها، إعتداء عليها جميعًا، ولذلك فإنّه عملاً بحقّ الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المُعتدى عليها، وبأن تتّخذ على الفور منفردة ومجتمعة جميع التدابير، وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك إستخدام القوّة المسلّحة لردّ الإعتداء وإعادة الأمن والسلام إلى نصابها". هنا نسأل، لماذا نسيَ غالبية العرب مضمون هذه المادّة طوال سبعين سنة من الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية؟ أبات الحوثيّون أشدّ خطراً على الأمن القومي العربي من الموساد وعملائه؟ لا نقول هذا دفاعاً عن الحوثيّين أو تبريراً لممارساتهم، لا بل لنضع الجامعة

[١٦٥] الجامعة العربية تدعم عملية عاصفة الحزم في اليمن، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٦ على موقع www.arabic.rt.com

العربيّة أمام مسؤوليّاتها، فمن صلب مهامها قبل المصادقة على الحروب العربيّة – العربيّة، بذل كافة الجهود لإيجاد الحلول السلميّة للصراعات بين العرب إلى أيّ فئة أو مشروع سياسي إنتموا.

أمّا ردًّا على إدراج "التحالف" وحركة أنصار الله الحوثيّة على اللائحة السوداء للجهات المسؤولة عن قتل الأطفال، رفضت الجامعة العربيّة أحد تقارير الأمم المتّحدة الذي حمّل "التحالف" نسبةً من مسؤوليّة قتل وإصابة الكثير من الأطفال في اليمن خلال العام ٢٠١٦م. وقال المتحدّث بإسم الجامعة محمود عفيفي تعليقًا على التقرير السنويّ للأمين العام للأمم المتحدة حول حالة الأطفال في النزاعات المسلّحة، أنّه كان من المفترض توخّي الدقة في رصد وتوثيق الإنتهاكات، ناصحاً بإعتماد الحكومة اليمنيّة مرجعاً للحصول على المعلومات والبيانات لإعداد تقارير كهذه. وأشار إلى أنّ حركة أنصار الله هي المسؤولة عن تلك الإنتهاكات. لم تقف الأمور بالنسبة إلى عفيفي عند هذا الحدّ، فأعلن أنّ تدهور الأوضاع الإنسانيّة والمعيشيّة يستدعي إقامة حوار بنّاء بين المجتمع الدولي والحكومة اليمنيّة وحلفائها. وفي معرض دعم "التحالف"، أكّد على ضرورة تثمين جهوده في تخفيف معانات الشعب اليمني.[١٦٦] فهل إنفاق مليارات الدولارات على العمليات العسكريّة والمساهمة في دمار اليمن هدفه تخفيف معاناة، ووجع، وجوع اليمنيّين؟ ألم يكن الأجدى بالجامعة و"التحالف" إنفاق هذه الأموال على قطاعات التعليم والصحة والغذاء في البلد الفقير؟

ثانيًا: الإتّحاد الأوروبي أحد مفاتيح الحلّ اليمني

في الواحد والعشرين من أيّار عام ٢٠١٥م اتّخذ وزراء خارجيّة دول الإتّحاد الأوروبي موقفًا معلنًا وواضحًا من الحرب في اليمن، لكن على الرغم من تحميلهم الحوثيّين مسؤوليّة الأحداث، إلاّ أنّ هذا الموقف جاء متّزناً إلى حدّ كبير. هذا الأمر يجعل عددًا من دول أوروبا كألمانيا، ثقلاً سياسيًا وأخلاقيًا في هذه الأزمة. برلين على سبيل المثال، تمتلك علاقات قديمة مع حركة أنصار الله، ولا تزال بعض قنوات الإتّصال قائمة بين الطرفين، فضلاً عن أنّ يحيى الحوثي شقيق زعيم الحركة، قد لجأ إليها عام ٢٠١٤م. أمّا على الصعيد الإقتصادي، فهناك حافز أوروبي للمساهمة في إنهاء الأزمة أحد أسبابه لجوء شركات أوروبية كبرى كشركة TOTAL الفرنسية إلى تعليق العمل في أكبر مشروع للغاز في اليمن، وبالتالي فإنّ المواجهات المسلّحة

[١٦٦] الجامعة العربية: التقرير الأممي بشأن مسؤولية التحالف العربي عن قتل أطفال اليمن يفتقر للدقة، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٨ على موقع www.arabic.rt.com

تنعكس مباشرةً وبشكل سلبيّ على إقتصاد المنطقة، والاتّحاد الأوروبي والعالم. بناءً عليه، لا بدّ أن يلعب الأوروبيّون دور الوسيط وعامل التوازن بين روسيا وحلفائها من جهة، والولايات المتّحدة الأميركيّة وحلفائها من جهة أخرى.[١٦٧] فهل يكون الإتّحاد صانع السلام في الشرق الأوسط إنطلاقاً من اليمن، لا سيما وأنّ الأوروبيّين لم يشاركوا في توريد السلاح وتوزيعه على الأطراف المتحاربة في صنعاء؟

وفي سياق التأكيد على أهميّة هذا الدور، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الإيرانيّين يعتبرون تدخل الإتّحاد الأوروبي بات ضرورة لحلّ الأزمة اليمنيّة، وفق ما أعلن أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني في شباط ٢٠١٨م، وذلك بعد لقائه وزيرة التجارة الخارجيّة الهولنديّة "سيغريد كاغ"، التي شغلت سابقًا منصب المنسقّة الخاصة للأمم المتّحدة في لبنان.[١٦٨] فهل تلعب "القارة العجوز" دورًا إيجابيًّا في هذا الملف، على غرار الدور الذي لعبته أثناء جولات المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني التي عُقدت بين إيران وما أُطلق عليه آنذاك مجموعة الخمسة زائد واحد؟ لكن السؤال الأهمّ، هل سيسمح الرئيس دونالد ترامب والإدارة الأميركيّة أن تبنى الحلول دون أخذ تأشيرة الموافقة من البيت الأبيض، وهو الذي يهدّد بالإنسحاب من الإتّفاق النووي الذي سارت به إدارة أوباما؟

إدارة الرئيس أوباما كانت الشاهد الأوّل على إطلاق عملية "عاصفة الحزم"، حين أعلن وزير الخارجية عادل الجبير، الذي كان آنذاك سفير المملكة في واشنطن في مؤتمر صحافي من على منبر أميركي بدء العمليات الجويّة للقضاء على الحوثيّين. فكيف إشتدّت الرياح اليمنيّة إلى مرحلة باتت العاصفة فيها أمرًا واقعًا؟ سوف نعالج هذا الملف في المبحث الثاني: عملية "عاصفة الحزم".

---

[١٦٧] عايدة سري الدين، صراع على البحر الأحمر من البوابة اليمنيّة، الدار العربيّة للعلوم ناشرون، ط١، بيروت ٢٠١٦، ص٣٦٧

[١٦٨] شمخاني يؤكد ضرورة تدخل الإتحاد الأوروبي في أزمة اليمن، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢١ على موقع www.almanar.com.lb

المبحث الثاني: عملية "عاصفة الحزم"

في وثيقة صادرة في حزيران ٢٠٠٨م، نُشرت على موقع "wikileaks"، يتحدّث السفير الأميركي في اليمن آنذاك "Stephen Seche" عن مطامع سعوديّة تجاه حضرموت التي تنعم بالنفط، ويشير إلى أنّ أحد الديبلوماسيّين البريطانيّين في اليمن أبلغ سياسيًّا أميركيًّا أنّ المملكة ترغب في إنشاء خط أنابيب نفط، تشغلّه وتحميه، على أن يمتدّ من حضرموت إلى أحد مرافىء خليج عدن، بحيث تبسط نفوذها على هذه المحافظة بالإضافة إلى جزيرة سقطرى الواقعة على المحيط الهندي.[١٦٩] فهل يمكن أن نغفل عن هذه المعطيات عند مناقشة أسباب إطلاق عملية "عاصفة الحزم" العسكرية؟

الفقرة الأولى: فشل العملية الإنتقاليّة وأسباب "عاصفة الحزم"

أوّلًا: تعثّر الحلّ السياسي

إنّ التخبّط وعدم الإستقرار السياسي، الأمني، الإقتصادي، والإجتماعي، لا سيما منذ إنطلاق ما سُمّيَ "الربيع العربي"، فضلاً عن المواجهات المسلّحة وإنتشار التنظيمات الإرهابيّة في مجتمعاتنا الفقيرة، كلّها عوامل تُنذر بإقتراب موعد صدور خارطة جديدة للشرق الأوسط تتصارع عليها القوى الإقليميّة والدوليّة. وفي سياق الإعداد لهذه الخريطة الجديدة، تأتي خطوة المملكة العربيّة السعوديّة في إطلاق العمليّة العسكريّة في اليمن في ٢٦ آذار ٢٠١٥م، بهدف إنهاء سيطرة حركة أنصار الله الحوثيّة على البلاد ومؤسساتها الرسميّة. لكن لماذا تعثّرت المحولات السياسيّة وتمّ اللجوء إلى هذا الخيار؟

عندما تسلّم المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتّحدة جمال بن عمر مهامه في اليمن كان الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح يُدرك أنّه لن يصمد طويلاً، وعليه، كما ذكرنا سابقًا، أتت "المبادرة الخليجيّة" كحلّ إعتُبر خشبة الخلاص بالنسبة له، فتنحّى وسلّم السلطة إلى نائبه عبد ربه منصور هادي، في

---

[169] YEMEN'S BIG BROTHER, telegram issued by US Ambassador in Yemen on 18/6/2008 and published on www.wikileaks.org

إطار عمليّة إنتقال سياسي للسلطة، على ألاّ تتعدّى ولاية هادي بعد إنتخابه رئيسًا السنتين. لكن على الرغم من تجاوب صالح والأطراف اليمنيّين في تلك اللحظة، إلّا أنّه من الصعب على شخص واحد أن يُدير بفعالية جميع مسارات عملية صنع السلام في اليمن. فالأطراف كافة اتّهموه بالإنحياز وعدم الموضوعيّة، وتعقيد الملف دفعه إلى تغيير فريق المساعدين غير مرّة.[١٧٠]

في هذا السياق، وبحسب الطرف المؤيّد لعملية "عاصفة الحزم"، فإنّ التعثّر في نجاح المفاوضات، سببه قيام الحوثيّين بوضع الرئيس هادي قيد الإقامة الجبريّة، وإعلانهم دستورهم الخاص في كانون الثاني ٢٠١٥م، في حين كان جمال بن عمر، بشكل أو بآخر، يعترف بالأمر الواقع الذي فرضه الحوثيّون، الأمر الذي أغضب السعوديّين، وكان أحد أسباب دخول العملية الإنتقاليّة في حالة من الموت السريري إلى أجلٍ غير مسمّى. لكن هنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ فشل الحلّ السياسي بدأ لحظة قرّر مجلس التعاون تقديم الحصانة للرئيس صالح في مقابل تسليم السلطة لنائبه، في الوقت الذي كانت صيحات الشباب اليمني في الشارع تطالب بالتغيير، والإصلاح، وحلّ مشاكل الفقر والبطالة. الحلّ التوافقي والمقايضة المصلحيّة التي أنتجتها المبادرة الخليجيّة عام ٢٠١٢م أتت على حساب الشعب، فمنحت صالح ومعاونيه حصانة من أيّ ملاحقة قانونيّة، وتحاشت معالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكِبَت. وهي لم تشترط على صالح أن يتخلّى عن السياسة، حيث عاد ودخل إلى الساحة من الباب العسكري والميداني العريض رغم تخلّيه عن الرئاسة، قبل أن ينقلب على الحليف تلو الآخر وصولاً إلى تصفيته جسديًا من قبل حركة أنصار الله، وإستثمار دمائه سياسيًا من قبل الرياض. إذاً، غياب التنسيق بين الدول الراعية للمبادرة الخليجيّة من جهة، وبين المبعوث الأممي جمال بن عمر وهذه الدول من جهة أخرى، فضلاً عن عدم مواكبة الأمم المتّحدة لأعمال هذا الأخير، وعدم الرضى السعوديّ عليه، كلّها عوامل جعلت الرياض تملك المبررات الكافية لتطلق العمليّة العسكريّة.

لكن لا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّه قبل العمليّة وتحديدًا في ٢١ آذار، إجتمع الملك سلمان مع قادة دول الخليج واتّفقوا على توجيه دعوة إلى حركة أنصار الله الحوثيّة لزيارة الدوحة وإستئناف جلسات الحوار والمفاوضات اليمنيّة، على أن تختتم الأعمال في الرياض في مرحلة لاحقة بالتوقيع على اتّفاق بين الأطراف

---

[١٧٠] لماذا فشلت العملية الانتقالية في اليمن؟، مقال نُشر بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٦ على موقع www.carnegie-mec.org

كافة. لم يتجاوب الحوثيّون مع هذا الطرح، وتابعوا تقدّهم نحو عدن لتثبيت معادلة اليسطرة والقوّة في الميدان، واضعين نصب أعينهم هدف الهيمنة على مضيق باب المندب الإستراتيجي.[١٧١]

ثانيًا: الأهداف المعلنة والأسباب

قبل اتّخاذ القرار بالمواجهة، إعتبرت بعض الدول الخليجيّة ضمنياً أنّ ترك الساحة اليمنيّة مشتعلة يؤدّي إلى إستنزاف القوى المتصارعة، لا سيما حركة أنصار الله والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح من جهة، والقاعدة وحزب الإصلاح وقبائل قريبة منهما من جهة أخرى. هذا الخطأ الإستراتيجي في المراهنة الخليجيّة – السعوديّة جعل الأوضاع في صنعاء تتأزّم إلى حدّ سيطرة الحوثيّين على مرافق الدولة ومؤسساتها الرسميّة. فدول الخليج وإنطلاقاً من إعتبار ملف اليمن تحدٍّ جدّي، سعت على مدى أربع سنوات إلى إنجاح المبادرة التي أطلقتها والتي تنحّى بموجبها صالح في مقابل ضمان كرامته وحصانته، غير أنّ تطورات الداخل اليمني، وترافقها مع أحداث سوريا العاصفة من جهة، والخواتيم الإيجابيّة للملف النووي الإيراني من جهة ثانية، جعل المملكة تُدرك أنّ الحصار على الخليج يقترب أكثر فأكثر، لا سيما في ظلّ سياسة الرئيس الأميركي آنذاك باراك أوباما، والتي كانت قائمة على السعي إلى إبقاء قنوات التواصل مفتوحة مع دول المنطقة كافة.

بناءً عليه، يمكن القول أنّ عاصفة الحزم أتت تلبيةً لنداء الإستغاثة والإستدعاء الموجّه من الرئيس عبد ربه منصور هادي، إلاّ أنّها بالزمان والمكان، كانت ضرورة إستراتيجيّة لإيصال الصوت ومحاولة وضع حدّ للتقارب الأميركي – الإيراني على خلفيّة رفع العقوبات ونجاح المفاوضات النووية. هذه المقاربة جعلت الرياض تعمل على خلق لغة عربيّة خليجيّة جديدة لناحيّة التكتلّ وتوزيع الأدوار ردّاً على ما يدّعون أنّه تهديد إيراني للأمن القومي الخليجيّ أو تدخّل فارسي في شؤون الأمّة العربيّة.[١٧٢] والملفت في هذا السياق أنّ الفكر العربيّ المنغلق والمتكبّر تغاضى عن أنّ لكلّ عملية عسكريّة مواكبة سياسية وديبلوماسية، حيث باتت تصاريح بعض وزراء الخارجيّة العرب والخليجيّين تحديداً أشبه ببيانات قادة الجيوش ووزارء الدفاع، فعلت لغة

[١٧١] عايدة سري الدين، صراع على البحر الأحمر من البوابة اليمنيّة، الدار العربيّة للعلوم ناشرون، ط١، بيروت، ٢٠١٦، ص١٨٣

[١٧٢] عايدة سري الدين، المرجع السابق، ص١٨٧

التهديد والوعيد. لكن هل من نتائج ملموسة؟ حملة عسكرية تجاوز عمرها الثلاث سنوات ولا زال اليمنيّون في دوامة المواجهة والصراع، ولا نرى إلاّ ضحايا بين البشر ودمارًا للحجر.

أمّا بالعودة إلى إطلاق العمليّة، وفي بيان مشترك، أكدّت الرياض، أبو ظبي، الكويت، المنامة، والدوحة (أيّ دول مجلس التعاون الخليجيّ بإستثناء سلطنة عُمان) على ضرورة الإستجابة لرسالة الرئيس اليمنيّ عبد ربه منصور هادي، والتي طالب فيها المجتمع الدولي اتّخاذ الإجراءات المناسبة لردع ما أسماه العدوان الحوثيّ. وعليه، أتت الأهداف العامة والمعلنة لعملية "عاصفة الحزم" كالتالي: تلبية نداء هادي ودعم "الشرعيّة" من جهة، فضلاً عن حماية الحدود اليمنيّة – السعوديّة، وحماية الأمن القومي الخليجيّ من جهة أخرى.[١٧٣]

أمّا بغية تحديد الدوافع والأسباب السعوديّة المباشرة، لا بُدّ لنا أن نعرض إعادة سريعة لأحداث المنطقة. فبعد الإنسحاب الأميركي من العراق في العام ٢٠١١م، وإندلاع أحداث ما سُميَّ "الربيع العربي"، ولا سيما الإنزلاق إلى الحرب في سوريا، وظهور "داعش" التي أعلنت قيام "دولة الخلافة الإسلاميّة"، كلّها عوامل أسهمت بشكل أو بآخر في توسّع النفوذ الإيراني في المنطقة. نفوذٌ إمتدّ من العراق، إلى سوريا، فلبنان، وصولاً إلى اليمن، حيث دعمت طهران حركة أنصار الله الحوثيّة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّه بحسب المراقبين الخليجيّين المعارضين لسياسة الرئيس أوباما في الشرق الأوسط آنذاك، هذا التمدّد قد حدث برضى أو تغاضي أميركي تسهيلًا للتوصل إلى اتّفاق حول الملف النوويّ. بناء عليه، شعرت المملكة أنّ هناك محاولة إيرانيّة مكشوفة لتطويقها، فسعت إلى تحصين وحماية مصالحها الحيويّة وأمنها القومي عبر اتّخاذ خطوة تشكيل "التحالف" وإطلاق "عاصفة الحزم". ومن أبرز العوامل التي دفعت الرياض إلى إعتماد هذا الخيار نذكر:[١٧٤]

١- تعتبر المملكة بأنّ اليمن يُشكّل الحديقة الخلفيّة للمنزل السعوديّ، وهذا ما يدفعها إلى الإهتمام بالشؤون اليمنيّة السياسيّة والأمنيّة، وبالتالي تسعى إلى تأكيد وجود حكم حليف لها في صنعاء.

---

[١٧٣] السعودية تعلن النتائج الأولى لـ"عاصفة الحزم" باليمن، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٦ على موقع www.aljazeera.net

[١٧٤] نزار عبدالقادر، العصر الإيراني حكم الجغرافيا والتاريخ، مطبعة شمص، ط١، بيروت ٢٠١٦، ص ٣٢٦

٢- شعرت المملكة بأنّ هناك خطة جدّية لإستكمال الطوق حولها من قبل إيران عبر إستيلاء الحوثيّين على السلطة في اليمن، وما يرافق ذلك من تهديد للحدود وللداخل السعوديّ.

٣- ساورت القيادة السعوديّة مخاوف وهواجس كبرى من جراء الإستراتيجيّة الأميركيّة التي اتّبعها الرئيس أوباما تجاه الخليج من جهة، وتجاه ما سُميّ "الربيع العربي" من جهة أخرى.

٤- رغم إدراكها أهميّة الحفاظ على العلاقات المتينة والتعاون المستمر مع الولايات المتّحدة الأميركيّة، والإتّحاد الأوروبي، إلاّ أنّ المملكة أرادت مقاربة الملف اليمني على أساس إستراتيجيّة جديدة تعيدها إلى مصاف القوى الإقليميّة الفاعلة، حيث لا ضرورة لإنتظار الضوء الأخضر من البيت الأبيض.

أمّا وقد اتّخذت المملكة قرار المواجهة، فمن هي الدول التي وقفت إلى جانبها وإشتركت في العملية؟ وما هي مجريات المرحلة الأولى، أيّ مرحلة "عاصفة الحزم"؟

الفقرة الثانية: القوى المُشاركة وسير العملية

أولاً: دول "التحالف"

لحظة الإعلان عن قيام "التحالف" بدا للمراقبين كأنّه إتّحاد أو حلفٌ إستراتيجيّ يُمهّد لقيام قوّة عربيّة وإسلاميّة، تنصر المظلومين في الشرق، غير أنّ الواقع لم يعكس هذه الصورة، ولم نعد ندرك اليوم مدى إلتزام هذه القوى وحجم مشاركتها. بالحديث عن الدول التي أعربت عن دعم الخطوة السعوديّة، أعلنت مصر تقديم كامل الدعم السياسي والعسكريّ، شأنها شأن الإمارات، الكويت، البحرين، قطر، المغرب، الأردن، السودان وباكستان، التي أعربت جميعها عن رغبتها في المشاركة في عمليّة "عاصفة الحزم". وفي هذا السياق أعلنت وزارة الخارجيّة المصريّة في بيانٍ لها أنّه إنطلاقاً من الحرص على الأمن القومي العربي وأمن الخليج، التنسيق مستمرّ مع دول مجلس التعاون، لا سيما المملكة العربيّة السعوديّة، بشأن التحضيرات والترتيبات الضروريّة للمشاركة المصريّة عبر قوّة جويّة وبحريّة وربما قوّة بريّة إذا لزم الأمر. أمّا عن المشاركة الأردنيّة، فقد بررت عمّان قرارها بأنّه في إطار دعم الشرعيّة اليمنيّة وتحقيق الأمن والإستقرار في البلاد من جهة، فضلاً عن الإلتزام الأردني بالعلاقات الإستراتيجيّة التاريخيّة مع السعوديّة خاصةً ودول الخليج عامةً.[١٧٥]

[١٧٥] السعودية تعلن النتائج الأولى لـ"عاصفة الحزم" باليمن، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٦ على موقع www.aljazeera.net

إقتصرت المرحلة الأولى من عملية "عاصفة الحزم" على الغارات الجويّة التي هدفت إلى تدمير الترسانة الصاروخيّة للحوثيّين وقوات الرئيس السابق علي عبد الله صالح، غير أنّ المخطط السعوديّ لم يمنع حركة أنصار الله من إطلاق الصواريخ الباليستيّة إلى داخل أراضي المملكة، وهنا أتت الحاجة إلى إعتماد الخطّة "ب". بناءً عليه، دعت قيادة "التحالف" إلى إطلاق عملية بريّة، لم تتحمّس لها الدول المُشاركة، لكن الإعتبارات الخاصة دفعت الرئيس السوداني إلى قبول الطرح وأرسل خلال شهر تشرين الأوّل ٢٠١٥م الدفعة الأولى من المشاة السودانيّة عبر ميناء عدن، وبحسب وزير الإعلام السوداني فإنّ عدد هؤلاء تخطّى الستّة آلاف، من بينهم قوات نخبة كانت الخرطوم تستعين بهم للقضاء على المتمردين في دارفور. هذا السخاء السوداني طرح العديد من التساؤلات، أوّلها لماذا لم تُقدِم مصر أو باكستان أو دول أخرى تربطها بالرياض علاقات إستراتيجيّة، على هكذا خطوة؟

للإجابة على هذا التساؤل المشروع كان لا بدّ من تحديد الأسباب الموجبة للمشاركة السودانيّة، حيث تبيّن أنّ هذه الأخيرة تقوم على مرتكزيْن أساسيّيْن، الأوّل ديني شرعي، والثاني سياسي. فحين قرّر السودان المشاركة في "التحالف" أعلن الناطق الرسمي بإسم الجيش السوداني أنّ الهدف حماية الحرميْن والسعوديّة من العدوان الإيرانيّ، فضلاً عن دعم الشرعيّة في اليمن، وقد ورد في بيانٍ صادر عن الجيش آنذاك: "إنّ القوات السودانيّة أتت في إطار حماية أرض الحرميْن الشريفين، وحماية الدين والعقيدة".[١٧٦] فهل كان البشير ليُرسل جنوده إلى صنعاء لو أنّ جنوب السودان وما يحويه من ثروات نفطيّة ومنجميّة ما زال تحت سيطرته؟ أم أنّ تدهور الأوضاع الإقتصاديّة تجعل المرء يُدرك أهميّة مقدّساته الدينيّة؟ كيف نسي البشير رفض الرياض في أيلول ٢٠١٣م السماح لطائرته العبور فوق مجالها الجوّي أثناء توجهه إلى طهران لحضور حفل تنصيب الرئيس حسن روحاني؟ وهل حماية الحرم المكّي الشريف مرتبطة بقطع العلاقات الدبلوماسيّة مع إيران؟ أم أنّ المشاركة في "عاصفة الحزم" تترافق مع بُعد سياسي عنوانه "الأجندة السعوديّة"؟

أمّا في ما خصّ الإمارات العربيّة المتّحدة، فبحسب الوقائع لا يبدو أنّ هدفها من المشاركة يتماشى مع الشعارات والعناوين التي طرحتها الرياض. فكلّ الأدلّة تضع الإمارات في خانة الباحث عن دور إقتصاديّ، وتجاريّ وجيوسياسيّ أكبر على المحيط الهندي والبحر الأحمر، حتّى أنّ الرئيس عبد ربه منصور هادي اتّهم

[١٧٦] الجيش السوداني في اليمن..أوان الرحيل، مقال نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٨/١٢ على موقع www.aljazeera.net

أبو ظبي بتمويل وتسليح بعض معارضيه، وذلك يأتي في إطار الضغط عليه للرضوخ لشروطهم وأهمها توقيع اتّفاقية تأجير جزيرة سقطرى وميناء عدن. مع الإشارة إلى أنّ العميد أحمد علي صالح نجل الرئيس اليمني السابق اتّخذ من الإمارات مقرًّا لإقامته، ولطالما أصدر بيانات تدعو إلى مقاومة ما أسماه "العدوان". فهل يكون أحمد علي عبد الله صالح مفتاحَ حلٍّ إماراتيّ – سعوديّ بعد أن إستطاع الفريقان فسخ الشراكة بين صالح الأب وحركة أنصار الله، ممّا دفع هذه الأخيرة إلى تصفيته؟

ثانيًا: مجريات العملية العسكريّة

تحضيراً لإعطاء الأمر بالهجوم، وصل ولي العهد السعودي الحالي وزير الدفاع السعودي الأمير محمد بن سلمان في ليل الخامس والعشرين من آذار ٢٠١٥م إلى مركز عمليّات قيادة "التحالف"، تمهيداً لتلقّي الإشارة من الملك سلمان بن عبد العزيز منتصف الليل. وبعد ساعات على إطلاق "العاصفة" أعلنت الرياض أنّ نتيجة العمليات والغارات الجويّة كانت إيجابيّة، وقد إستهدفت معاقل حركة أنصار الله الحوثيّة، ودمّرت عددًا من المواقع العسكريّة، لا سيما تلك الموجودة في صنعاء والتي تتركّز فيها الدفاعات الجويّة، بطاريات الصواريخ، والطائرات الحربيّة. كما أشارت التقارير السعوديّة آنذاك إلى ضرب قصر الرئاسة اليمنيّة، مطار صنعاء، ومعسكرات التدريب الحوثيّة في العاصمة. كما إستهدف "التحالف" قاعدة "العند" الجويّة في لحج جنوبي اليمن، ومواقع عسكريّة في صعدة، معقل الحوثيّين الأساسيّ في الشمال.[١٧٧]

أمّا بالنسبة إلى الأرقام المعلنة في أولى ساعات العمليّة العسكريّة، تمّ الحديث عن مشاركة ١٨٥ طائرة حربيّة مقاتلة، توزّعت بين دول "التحالف" على الشكل التالي: ١٠٠ مقاتلة سعوديّة، ٣٠ مقاتلة إماراتيّة، ١٥ مقاتلة كويتيّة، ١٥ مقاتلة بحرينيّة، ١٠ مقاتلات قطريّة، ٦ مقاتلات أردنيّة، ٦ مقاتلات مغربيّة، و ٣ مقاتلات سودانيّة. أمّا عن المشاركة الأميركيّة، فقد أعلنت واشنطن بطريقة غير مباشرة أنّها لن تساهم عسكريًا وميدانيًا، إلاّ أنّها على كامل الإستعداد لتقديم الدعم اللوجستيّ والإستخباراتيّ للتحالف الذي تقوده الرياض، لا سيما وأنّ الإعلان الرسميّ الأوّل لإنطلاق العمليّة أتى من منبرٍ أميركيّ وعلى لسان سفير المملكة في

[١٧٧] السعودية تعلن النتائج الأولى لـ"عاصفة الحزم" باليمن، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٦ على موقع www.aljazeera.net

واشنطن آنذاك، وزير الخارجيّة الحالي عادل الجبير. وفي هذا السياق لم يتأخرّ البيت الأبيض ليعلن عن تأسيس خليّة تخطيط مشتركة مع السعوديّة لتنسيق الدعم لصالح العمليّة العسكريّة.[١٧٨]

إنّ "عاصفة الحزم" إذاً، ومن وجهة النظر المبرّرة للعملية، تستند على مرتكزات قانونيّة أوّلها نداء الرئيس عبد ربه منصور هادي الذي طالب صراحةً بالتدخل العسكري، إضافة إلى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنصّ على أنّه "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحقّ الطبيعيّ للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلّحة على أحد أعضاء "الأمم المتحدة" وذلك إلى أن يتّخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتّخذها الأعضاء استعمالاً لحقّ الدفاع عن النفس تُبلّغ إلى المجلس فورًا، ولا تؤثر تلك التدابير بأيّ حال فيما للمجلس – بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرّة من أحكام هذا الميثاق – من الحقّ في أن يتّخذ في أيّ وقت ما يرى ضرورة لاتّخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه". بناءً عليه يتبيّن لنا كيف تمّ استثمار القرار ٢٢١٦ خليجياً لمحاولة إحكام السيطرة على الوضع في اليمن، على خلفيّة إدانة مجلس الأمن لحركة أنصار الله الحوثيّة وسيطرتها على مؤسسات الدولة، فضلاً عن مطالبة الحركة تسليم السلاح الثقيل من جهة، ومنع أيّ جهة خارجيّة من تسليحها، من جهة أخرى. وفي هذا السياق يأتي إرسال البحريّة الأميركيّة حاملة طائرات للإنضمام إلى تسع سفن أخرى مهمتها البقاء على إستعداد لإعتراض أيّ سفينة إيرانيّة تحمل أسلحة للحوثيّين. وقد صرّح متحدث بإسم البيت الأبيض أنّ لواشنطن مخاوف دائمة من الدعم الإيراني لحركة أنصار الله معتبراً أنّ هناك أدلّة على توريد طهران أسلحة وتجهيزات قتاليّة وعسكريّة لصالح الحركة، وهذا الدعم هو أحد الأسباب الرئيسيّة التي تساهم في خلق المزيد من العنف في البلاد.[١٧٩]

---

[١٧٨] عاصفة الحزم": الدول المشاركة والداعمة وحجم القوات، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٦ على موقع www.aljazeera.net

[١٧٩] عايدة سري الدين، صراع على البحر الأحمر من البوابة اليمنيّة، الدار العربيّة للعلوم ناشرون، ط١، بيروت، ٢٠١٦، ص٣٢٧

الفقرة الثالثة: ردود الفعل والنتائج

أوّلاً: ردود الفعل على "عاصفة الحزم"

في ردّ الفعل الإيراني على إطلاق عملية "عاصفة الحزم"، أعربت طهران لحظة بدء الهجوم عن أملها في وقف العمليات العسكريّة آملةً العودة إلى طاولة الحوار تمهيداً للحلّ السياسي، كما إعتبرت أنّ الخطوة السعوديّة خطوة خاطئة قد تدفع المنطقة إلى حربٍ جديدة.[١٨٠] فالجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة، المتّهمة الأولى بدعم حركة أنصار الله، للإنقلاب على الشرعيّة في اليمن بحسب الوصف الخليجيّ، عبرّت عن أسفها لإعتماد الحلول الميدانيّة والعسكريّة واصفةً العملية بالتحرّك الخطير. وقد جاء في بيان لوزارة الخارجيّة الإيرانيّة أنّ الغارات الجويّة التي تُطلق على الأراضي اليمنيّة تتناقض مع القانون الدولي. وفي نبرة تصعيديّة حذّر رئيس لجنة الأمن القومي في البرلمان الإيراني علاء الدين بروجردي من مخاطر الخطوة السعوديّة معتبراً أنّ نار الحرب قد تطال المنطقة بأسرها. عليه، يأتي التساؤل، إذا كان الطرفان الإقليميّان الأكثر تأثيرًا في مجتمعات الشرق الأوسط والأمّة العربيّة يرفضان العنف ويدعوان إلى الحوار، فإذاً من هي تلك القوّة الخفيّة التي تغرّد خارج سرب القطبين السني والشيعي؟ هل فعلاً يريدان الحلول السياسيّة أم أنّ ذلك يأتي في سياق الدعاية الإعلاميّة؟ أين جامعة الدول العربيّة من التخبّط الحاصل، وكيف تفاعلت مع إنطلاق العملية في اليمن؟

بتاريخ ٢٨ آذار ٢٠١٥م، أيّ بعد يومين على إطلاق "العاصفة"، عقدت الجامعة العربيّة إجتماع القِمّة بدورتها السادسة والعشرين في شرم الشيخ، في ظلّ أجواء سياسيّة وميدانيّة صاخبة في مختلف بقاع العالم العربي، حيث وجّه في بدايتها كلّ من الملك السعوديّ سلمان بن عبد العزيز والرئيس المصري عبد الفتّاح السيسي رسالةً واضحة إلى إيران من دون تسميتها، أشارا فيها إلى وجوب وقف تدخلاتها في شؤون دول المنطقة. فهل الجامعة العربيّة على قدر طموحات الشعوب، وبيَدِها مفاتيح الحلول المناسبة لمشاكل الأمّة؟ أم أنّ حجم التدخلات الدوليّة والإقليميّة يقضي على الطموح في التغيير أو الحلّ؟ في هذه القمّة صرّح وزير الخارجية السعودي آنذاك الأمير سعود الفيصل أنّ أمن اليمن ودول مجلس التعاون الخليجيّ كلٌّ لا يتجزأ وبالتالي لا حلّ في اليمن إلاّ برفض ما أسماه "الإنقلاب" الذي يهدّد إستقرار اليمن والمنطقة والعالم، وإنّ إيران

[١٨٠] عايدة سري الدين، المرجع السابق، ص ١٨٤

بحسب تعبيره تمارس "سياسات عدائيّة" في المنطقة وتحاول إثارة النزاعات الطائفيّة فيها. فهل كان كلام الفيصل المفتاح والإشارة لإتّخاذ الجامعة العربيّة قرارات تدعم المملكة في هجومها وتؤسّس إلى مرحلة عربيّة جديدة عنوانها تشكيل "القوّة العربية العسكريّة المشتركة"؟[١٨١]

من جهتها وردًّا على إنطلاق العمليّة العسكريّة، إعتبرت حركة أنصار الله أنّ الغارات، والقصف الجويّ، والحملة التي تشنّها دول "التحالف" على مواقع حوثيّة وأخرى مواليّة للرئيس السابق علي عبد الله صالح، تندرج تحت ما أسمته "العدوان على اليمن"، حيث حذّرت الحركة من أنّ هذه الخطوة سوف تؤدّي إلى تدهور الأوضاع في البلاد من جهة، وقد تجرّ المنطقة إلى حرب إقليميّة واسعة من جهة أخرى. وقد أدركت جماعة الحوثيّ آنذاك أنّها محاصرة ولا بدّ من نقل المعركة إلى داخل الأراضي السعوديّة، وهذا فعلاً ما فعلوه غير مرّة عبر إطلاق الصورايخ البعيدة المدى، والقذائف على المناطق الحدوديّة والمدن السعوديّة المجاورة، لا سيما تلك التي تتركز فيها التجمعات العسكريّة.[١٨٢]

أمّا بالنسبة إلى التعاطي الإعلامي والتغطية التي واكبت العملية، فقد إتنهجت وسائل الإعلام المحسوبة على ما يُعرف بمحور "المقاومة والممانعة" الممتدّ من طهران إلى بغداد، وصولاً إلى الضاحية الجنوبيّة في بيروت، مروراً بدمشق، سياسة الدعم الإعلامي للحركة الحوثيّة والمؤيّدين لها والرافضين للتدخل الخليجيّ، مُطلقةً على العمليّة تسمية "العدوان السعوديّ الأميركيّ"، في مقابل إعتماد وسائل الإعلام الخليجيّة وتلك المحسوبة على ما يُعرف بمحور "الإعتدال في المنطقة"، سياسة الدعم الإعلامي للرئيس عبد ربه منصور هادي والقوات الحكوميّة المواليّة، مُطلقةً على القوى المُشاركة في العملية مصطلح "التحالف العربي ضدّ الإنقلابيّين والمتمرّدين الحوثيّين والميليشيات التابعة لإيران". وعليه، بات المُشاهد والمُتابع للأخبار اليمنيّة في حيرةٍ من أمره. من المُعتدي؟ هل سبب ما يجري "العدوان السعوديّ" أم "الإنقلاب والتمرّد الحوثيّ"؟ أيّ طرفٍ يُمثّل المقاومة الشعبيّة؟ في أيّ جهة أو محور يُقاتل الجيش اليمني، وهل بات هناك جيشان؟ كلّها تساؤلات بدأت لحظة إطلاق العمليّة ولم تنتهِ حتّى اليوم.

---

[١٨١] عايدة سري الدين، المرجع السابق، ص ١٩٩

[١٨٢] السعودية تعلن النتائج الأولى لـ"عاصفة الحزم" باليمن، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٦ على موقع www.aljazeera.net

ثانيًا: نتائج عملية "عاصفة الحزم" والتمهيد لمرحلة "إعادة الأمل"

لقد تناول كثير من الخبراء والمحلّلون العرب والأجانب الأزمة اليمنيّة ولا سيما عمليّة "عاصفة الحزم"، فحذّر معظمهم من خطر إنزلاق البلاد إلى حرب أهليّة طويلة المدى من جهة، ومن هاجس إستنزاف الجهد والصبر السعوديّين، ما قد يؤدي إلى توسيع دائرة إنتشار الفوضى في منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى. الملفت أنّ كلّ المنظرين في الملف اليمني إكتفوا بالتشديد على ضرورة التفاوض والحوار لحلّ الأزمة، في حين لم يطرح أيّ منهم حلول بديلة على قدر من الجديّة، فحتّى المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة اضطر غير مرّة إلى رفع الصوت عالياً مناشداً الأطراف بضرورة خفض سقف مطالبهم للتوصّل إلى نهاية واقعية للحرب، لا سيما وأنّ السنوات الماضية قد أثبتت أنّ هذه الأزمة لن تُحسم بالسلاح.[١٨٣]

بعد ثلاثة أعوام على بداية الحرب التي كان عنوانها الأساسي المُعلن إعادة الشرعيّة إلى اليمن، فشلت القوى التي تقودها السعوديّة في تحقيق أهدافها. فالمواطنون باتوا يشعرون بالغبن والخذلان، حيث اتّضح لهم يوماً بعد يوم أنّ كلا الطرفين إستخدما وإستنفذا الشعب كوقود لإبقاء المعارك مشتعلة. فعلى الرغم من إعلان المتّحدث بإسم "التحالف" غير مرّة خلال هذه السنوات الثلاث عن تحقيق تقدّم تلو الآخر والنصر بعد النصر، إستمرّ الحوثيّون بالسيطرة على مناطق واسعة من البلاد حيث تواجد السكان، ومن ضمنها العاصمة صنعاء، كما بقي خطر إطلاق الصواريخ على المملكة قائماً. أمّا من الناحية الميدانيّة في الداخل اليمنيّ، ولا سيما على الصعيدين السياسيّ والأمنيّ، وبعيداً عن أيّ دور مؤثر للحوثيّين، عانت قوى هادي المدعومة من "التحالف"، من مشكلة رئيسيّة تتمثّل بالفشل في إدارة المناطق التي تخضع لسيطرتها، حيث عمّ الفساد الإداري من جهة، كما إنهارت البنى التحتيّة، وقطاعات التعليم، الكهرباء، والصحة من جهة أخرى. فضلاً عن ذلك، إنتشرت التشكيلات والوحدات الأمنيّة في الشوراع بناءً على المحسوبيّات المناطقيّة، حتّى بات المواطنون يرفضون الإنصياع لأوامر القادة العسكريّين الذين لا ينتمون إلى بيئتهم وأحيائهم.[١٨٤] وبالحديث عن تدهور قطاع التعليم، لا بدّ أن نذكر تقلّص عدد المنح الدراسيّة إلى الخارج الممنوحة للطلاب اليمنيّين، وذلك بسبب توقف الدعم الحكوميّ من جهة، وإغلاق السفارات الأجنبيّة التي تُشكّل أملاً للشباب من جهة أخرى. بناءً عليه، ألم يكن من الأجدى على قوى "التحالف" النظر بعين المنقذ لطلاب اليمن ودعمهم بالمنح

[١٨٣] عايدة سري الدين، صراع على البحر الأحمر من البوابة اليمنيّة، الدار العربيّة للعلوم ناشرون، ط١، بيروت، ٢٠١٦، ص٢١١

[١٨٤] نصر فضل، عاصفة بلا حسم، مقال نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٦ على موقع www.blogs.aljazeera.net

الدراسيّة بدلاً من البزّات العسكريّة والسلاح والدعوة إلى الإقتتال؟ أليست المبادرات الإنسانيّة والإجتماعيّة هي التي تستحقّ أن يُطلق عليها "إعادة الأمل"؟

فعلًا أعلن العميد أحمد عسيري الناطق بإسم "التحالف" مساء الواحد والعشرين من نيسان ٢٠١٥م عن وقف عملية "عاصفة الحزم" دون الإدلاء بأيّة تبريرات أو تفسيرات. فكان الإعلان هذا مفاجئًا كإعلان إطلاق العملية نفسها قبل حوالي الشهر. غير أنّ عسيري تحدّث عن الإنتقال إلى مرحلة جديدة، أُطلق عليها تسمية "إعادة الأمل"، والتي كان من المفترض أن تشمل إستمرار مخفّض للعمليات العسكريّة في ظروف ومواقع محدّدة، فضلاً عن الشروع بالعمل الديبلوماسي والسياسي تمهيداً لعودة الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى سدّة قيادة البلاد بعد إنهاء السيطرة الحوثيّة. مصطلح "إعادة الأمل" قد يوحي للمراقب أنّ المملكة سوف تنتهج الحوار والتفاوض سبيلاً وحيداً لحلّ الأزمة، غير أنّ القصف الممنهج تواصل ولم يتوقف حتّى تاريخنا هذا. وفي سياق الإعلان عن المرحلة الثانية، إنفردت قناة العربيّة بنقل نقاط الخطة التي أعدتها سلطة عُمان، وتبنّتها السعوديّة تمهيدًا لأيّ حلّ سياسي، وهي:[١٨٥]

١- الوقف الفوري والنهائي لإطلاق النار

٢- إنسحاب ما أسمته ميليشيات الحوثيّين وقوات علي عبدالله صالح من المدن تمهيداً لعودة "الشرعيّة"

٣- عقد مؤتمر سياسي بمشاركة كافة الأطراف اليمنيّة

٤- تشكيل حكومة تتمثّل فيها مختلف القوى السياسيّة

٥- تقديم المساعدات وعقد مؤتمر دولي للمانحين من أجل إعادة إعمار اليمن

٦- العمل على ضمّ اليمن إلى مجلس التعاون الخليجيّ كضمانة مستقبلية للاستقرار والإنماء ومنع سقوطه مجدداً ضحية التجاذبات العربية والاقليمية والدولية

٧- دعوة مجلس الأمن لتحمّل مسؤولياته، وتنفيذ القرار رقم ٢٢١٦

[١٨٥] نزار عبدالقادر، العصر الإيراني حكم الجغرافيا والتاريخ، مطبعة شمص، ط١، بيروت ٢٠١٦، ص ٣١٨

إذاً شكّلت عملية "عاصفة الحزم" مفاجأة إقليميّة ودوليّة، فكلّ الإتّصالات الدبلوماسيّة التي سبقتها بقيت ذات طابع سرّي، ولم ترشح عنها تسريبات توحي بإمكانية إعتماد الخيار العسكري. وعليه، بموضوعيّة عسكريّة وسياسيّة، يمكن أن نُسجّل للمملكة إيجابيّة التواصل مع جميع الدول المُشاركة في "التحالف" بسريّة كاملة من جهة، فضلاً عن قدرتها على كسب رضى ودعم واشنطن على الرغم من كلّ التساؤلات حول الإستراتيجيّة الأميركيّة، من جهة أخرى. كما لا بُدّ أن نُشير إلى التمهيد الإعلامي والديبلوماسي الذي عبّر عنه وزير الخارجيّة السعودي آنذاك الأمير سعود الفيصل خلال مؤتمر صحافي مع نظيره البريطاني قبل أيام من إنطلاق "عاصفة الحزم"، والذي قال فيه بأنّ أمن اليمن وأمن المملكة ودول الخليج هو جزءٌ لا يتجزأ. ووُضع هذا التصريح ضمن إطار الدعم السياسي للرئيس عبد ربه منصور هادي، الذي شعر بخطورة الوضع بعد وصول الزحف الحوثي إلى محافظة تعز، أيّ إلى مسافة مئة كيلومتر من عدن. التفسير الوحيد لتصريح الفيصل هو أنّه تحذير ديبلوماسي شديد اللهجة، وأحدًا لم يتوقّع ترجمة التهديد النظري إلى تنفيذ عملي يأخذ صورة المواجهة المباشرة على الصعيدين الديبلوماسي والعسكري. المواجهة الديبلوماسية عبر المسارعة إلى تأمين "الشرعية" اللازمة للعمليّة من خلال ربطها بنداء الرئيس هادي، ومن خلال كسب تأييد أغلب دول الجامعة العربيّة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس الأمن. أمّا المواجهة العسكرية فعبر حشد قوى "التحالف" وتحديد بنك من الأهداف الغاية منها تدمير القدرات الحوثيّة، إبعاد الخطر عن الحدود السعوديّة، حماية عدن ومضيق باب المندب، وإتاحة المجال أمام عودة الرئيس هادي.[١٨٦]

لكن هل تحقّق أيّ من هذه الأهداف؟ هل أبعدت الرياض خطر الحوثيّين عن الحدود؟ وهل الإنتقال من مرحلة "عاصفة الحزم" إلى مرحلة "إعادة الأمل" خطوة إستراتيجيّة محسوبة عسكريًا ومدروسة سياسيًا؟ أم أنّها تغطية لتململ بعض دول "التحالف" وإنكشاف الواقع الميداني؟

[١٨٦] نزار عبدالقادر، المرجع السابق، ص ٣١٣

المبحث الثالث: محاولات "إعادة الأمل"

في مقابلة تلفزيونيّة مع قناة الجزيرة بتاريخ ٢٧ آذار ٢٠١٧م بمناسبة مرور عامين على إنطلاق عملية "عاصفة الحزم"، أكّد سفير المملكة العربيّة السعوديّة في اليمن محمد سعيد آل جابر، أنّ التوقيت الذي تمّ اختياره لبدء العملية كان دقيقًا وجاء بعد منح الحوثيّين وقوات صالح كلّ الفرص للحلّ السياسي. وقد شدّد على أنّ الرياض حرصت على "ألاّ يُصاب الإنسان اليمني، أو حتّى البنى التحتيّة اليمنيّة"، وبالتالي فإنّ عمليات "التحالف" بحسب السفير السعوديّ، ممنهجة وواضحة الأهداف. أمّا عن دور الرئيس السابق علي عبد الله صالح، فإعتبر آل جابر أنّه سبب دمار الشعب اليمنيّ، والبنيّة التحتيّة والإقتصاد، وردًّا على سؤال عن أسباب قيام المملكة العربيّة السعوديّة بمعالجة صالح طبيًّا بعد تفجير طال مسجد القصر الرئاسي، عقب إندلاع التظاهرات الشعبيّة عام ٢٠١١م، أجاب السفير إجابةً ديبلوماسيّةً لا تخلو من الدهاء، حيث إعتبر أنّ من أسعفته المملكة آنذاك، كان الرئيس الشرعي لليمن، وكان ذلك أيضًا من منطلقٍ إنساني.[١٨٧] فهل "إعادة الأمل" أتت أيضًا من منطلقٍ إنساني؟ وأين اليمن اليوم من عنوان هذه الحملة؟

الفقرة الأولى: ماذا تبدّل بين "العاصفة" و"الأمل"؟

أولاً: هل كان اليمن ضحية لعبة موازين القوى؟

على خلفية التهديد الذي أطلقه القائد السابق للحرس الجمهوري اليمني الموالي للرئيس علي عبد الله صالح، بإستخدام الصواريخ الإستراتيجية لضرب المنشآت والمدن السعوديّة، وجّهت طائرات "التحالف" في ٢٢ نيسان ٢٠١٥م غارات جويّة على ما تمّ وصفه بأكبر مخزن للصواريخ الباليستيّة والذخيرة في صنعاء، لتلعن الرياض بعدها في اليوم التالي على لسان الناطق بإسم العملية إنتهاء المرحلة الأولى. لقد أخذت المملكة تهديدات صالح والحوثيّين عى محمل الجدّ، وإرتفع منسوب التخوّف لديها من خرق الحدود أو إستهداف الداخل، فلجأت بمحاولة منها لخفض مستوى الإنتقاد الدولي والحقوقي لها، إلى الإعلان أنّ "عاصفة الحزم" حقّقت أهدافها، وإنطلقت المرحلة الثانية، المتمثلة بإعادة الأمل إلى مختلف شرائح الشعب اليمني تنفيذًا للقرار

[١٨٧] آل جابر: عاصفة الحزم بدأت في توقيت دقيق، تقرير مقابلة تلفزيونية بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٧ نُشر على موقع www.aljazeera.net/programs

الأممي ٢٢١٦ وتطبيقًا للمبادرة الخليجيّة. وقد ذهب وزير الخارجية اليمني آنذاك رياض ياسين بالأمل إلى حدود المبالغة في التفاؤل، حين صرّح في حديث صحفي أنّ هناك خطة لإعادة إعمار البلاد، خطة وصفها بأنّها "مشروع مارشال العربي" على غرار المشروع الأميركي في أوروبا بعد الحرب العالميّة الثانية.[١٨٨] فهل فعلاً كانت مرحلة "إعادة الأمل"، عملية إعمار، وتنمية، وتغيير؟ أم أنّها إرتدادات أقوى من العاصفة الأمّ؟

أكدّت وزارة الدفاع السعوديّة على أنّ "عاصفة الحزم" قضت على التهديدات، ودمّرت الأسلحة الثقيلة والصواريخ الباليستية. غير أنّ كلّ تلك البيانات كانت مجرّد مناورة سعوديّة، لا صحّة لها، لا بل إرتدّت عليها مزيداً من التهديد الحدودي وإطلاق الصواريخ إلى الداخل السعودي. وذكر اللواء عسيري الناطق بإسم "التحالف" آنذاك في مقابلة مع قناة الجزيرة قبل المقاطعة الخليجيّة لقطر، أنّ "إعادة الأمل" تنطوي على شقّيْن، الأوّل سياسيّ وتتولاه الحكومة الشرعيّة في اليمن، والثاني عسكريّ يواكب العمليّة السياسيّة، يتمثّل في منع عمليات جماعة الحوثيّ، حماية المدنيّين، تسهيل العمليات الإنسانيّة، وإجلاء الرعايا.[١٨٩] وعليه بعد ثلاث سنوات، يمكن القول أنّ الشقّ الأوّل لم ينطلق بتاتًا، في حين أنّ الشقّ الثاني أنتج عكس أهدافه، فالمأساة الإنسانيّة تضاعفت، والخسارة العسكريّة السعوديّة تخطّت عشرات المليارات من الدولار الأميركي دون تحقيق الأهداف. لكن لماذا تورطت الرياض أكثر فأكثر في الوحول اليمنيّة؟ وما مدى تأثير تبدّل موازين القوى ونتائج المفاوضات النووية الإيرانية على هذا الملف؟

شهدت المنطقة في السنوات الأخيرة تبدّل حقيقي في موازين القوى العسكريّة التقليديّة، حيث استثمرت دول مجلس التعاون الخليجيّ مئات مليارات الدولارات الأميركيّة في مجال التسلّح والدفاع. وزادت هذه الإستثمارات من قدرات هذه الدول في البرّ، والبحر، والجو. في المقابل طوّرت إيران قدراتها العسكريّة بوتيرة أقلّ بسبب نظام العقوبات المفروض عليها. ولا بدّ في هذا السياق من ذكر بعض الأرقام، فقد بلغ الإنفاق العسكري الإيراني عام ٢٠١٤م حوالي ١٥ مليار دولار أميركي، مقابل ١١٠ مليار أنفقتها دول الخليج. فإستراتيجيًا، تسعى هذه الدول إلى تحصين أمنها من التهديدات التي يبقى محورها طهران، وعليه نذكر مفارقتين: في الوقت الذي تمتلك فيه دول الخليج أكثر من ٦٥٠ طائرة مقاتلة متطورة، تمتلك إيران٣٣٠ طائرة، غير أنّ هذه

---

[١٨٨] عايدة سري الدين، صراع على البحر الأحمر من البوابة اليمنيّة، الدار العربيّة للعلوم ناشرون، ط١، بيروت، ٢٠١٦، ص٣٥٦

[١٨٩] ١٠٠٠ يوم على بداية حرب اليمن..هذا حجم المأساة، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٩ على موقع www.arabic.sputniknews.com

الأخيرة تتفوّق بالعنصر البشري من حيث العديد والتدريب.[١٩٠] بناءً عليه، هل إستشعرت المملكة خطر بداية "العصر الإيراني" في الشرق الأوسط من بوابة الإتّفاق النووي؟

إنّ النجاح المبدئي للمفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني والتوقيع على الاتّفاق في تموز من العام ٢٠١٥م، أيّ في ظلّ إنهماك الرياض في "إعادة الأمل"، منحا دعمًا سياسيًّا وماليًّا لإيران، إذ وُعِدت بتحرير عشرات المليارات من الدولارات الأميركيّة التي كانت مجمّدة في المصارف الدوليّة. فهل تقف دول الخليج متفرّجة إزاء هذا التحوّل الذي أعطى طهران قدرة إضافيّة على رفع مستوى دعم حلفائها في سوريا، العراق، لبنان، وحتمًا في اليمن. لا سيما وأنّه قد نُسِب إلى قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني اللواء قاسم سُليماني تصريحٌ قال فيه ما معناه أنّ الإنجاز زاد من إمكانيّة تصدير الثورة الإسلاميّة من البحرين إلى العراق، فسوريا، وشمال إفريقيا، وصولًا إلى اليمن.[١٩١] الإجابة السعوديّة على هذا التساؤل لم تتأخرّ، حيث تابعت المملكة ومن خلفها "التحالف" العمليات العسكريّة التي كبّدت اليمنيّين خسائر فادحة، بين البشر والحجر من جهة، وكبّدت الرياض والدول الداعمة خسائر ماديّة، عسكريّة وبشريّة، من جهة أخرى.

ثانيًا: التداعيات البشريّة، العسكريّة والماديّة

في هذا السياق، أتى بيان منظمة الـUNICEF في ذكرى الـ١٠٠٠ يوم على بدء العمليّات العسكريّة، حيث حذّرت المنظّمة من تدهور الأوضاع في اليمن، وإعتبر مديرها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أنّ النقص المتكرّر في الوقود يؤدّي إلى تعميق أزمة المياه والصحة، وأنّ حالة البلاد تُعدّ من الأسوأ بالنسبة للأطفال الذين يُعانون من العنف، وسوء التغذيّة، وإنتشار الأمراض. فأكثر من ٣٨٥ ألف طفل يعانون من سوء التغذية الحاد ويصارعون من أجل البقاء، في حين أنّ صعوبة الحصول على المياه الصالحة للشرب تشكّل إحدى أهم التحديّات للحدّ من الأمراض. مع الإشارة إلى أنّه في تشرين الأوّل ٢٠١٧م أعلنت منظمة الأمم المتّحدة أنّ إنتشار وباء "الكوليرا" في اليمن سجّل أعلى معدّلاته على الإطلاق، فتجاوزت حالات

[١٩٠] نزار عبدالقادر، العصر الإيراني حكم الجغرافيا والتاريخ، مطبعة شمص، ط١، بيروت ٢٠١٦، ص٣٣٤

[١٩١] نزار عبدالقادر، المرجع السابق، ص١٢٢

الإصابة ٨٢٠ ألف حالة، وحصد الوباء أرواح ما يزيد على ٢١٥٠ يمنياً خلال ستّة أشهر، حيث بات متفشيًّا في ٩٢% من إجمالي مساحة اليمن.[١٩٢]

"الأمل" الذي تحدّث عنه "التحالف" بات دمارًا بحسب التقارير الدوليّة والمحليّة في منتصف عام ٢٠١٧م، حيث تخطّى عدد الإصابات الـ٣٥٠٠٠ بين قتيل وجريح. وتُشير الأرقام إلى أنّ نسبة الأطفال منهم تقارب الـ ١٥%، بينهم أكثر من ٢٨٠٠ طفل شهيد. أمّا بعيداً عن البشر، وبالحديث عن الحجر، فإنّ عدد المعاهد، المدارس، والجامعات المدمّرة والمتضرّرة قد فاق الـ ٨٠٠، في حين أنّ عدد المنازل المتضرّرة فاق الـ ٤٠٠ ألف، وعدد المساجد فاق الـ ٧٠٠. هذه الأرقام يقابلها دون أدنى شكّ أرقام ماليّة وتكلفة تتكبّدها المملكة العربيّة السعوديّة، حيث أشار تقرير قناة الميادين إلى أنّ الرياض تُنفق شهريًّا حوالي ١٧٥ مليون دولار أميركي على الغارات الجويّة، وحوالي ٥٠٠ مليون دولار أميركي على العمليات العسكريّة البريّة والبحريّة، مع الإشارة إلى أنّ ذلك على الرغم من تسجيل الموازنة السعوديّة عام ٢٠١٦م عجزاً بقيمة ٩٠ مليار دولار.[١٩٣]

أمّا في ما خص الخسائر العسكريّة، وبحسب بيانات وإعترافات "التحالف" نفسه، عرض موقع شبكة الجزيرة الإخباريّة قائمة بالخسائر التي تكبّدتها المملكة وحلفائها: في ١٢ أيار ٢٠١٥م، أعلن "التحالف" عن سقوط طائرة أف ١٦ تابعة لسلاح الجوّ المغربي بسبب خلل فني، وقد أسفرت الحادثة عن مقتل الطيار المغربي. في ٢٢ آب من العام نفسه إعترفت قيادة "التحالف" بمقتل طياريْن سعوديّيْن إثر تحطم مروحيّتهما قرب الحدود مع اليمن. في ٣٠ كانون الأوّل سقطت طائرة أف ١٦ في منطقة جازان جنوبي السعوديّة، وقد نجا الطيار البحريني من الموت، في حين إعتُبِرت الحادثة ناجمة عن خلل فني. في العام ٢٠١٦م، إستمرّت الخسائر بالتوالي، وقد صرّحت مصادر القوات المسلّحة الإماراتيّة، في ١٤ آذار أنّها خسرت مقاتلة من نوع "ميراج" تحطّمت في اليمن، وقتلت معها طيارين إثنين. في١٢ و١٣ حزيران أعلنت الإمارات عن سقوط مروحيّتين إماراتيّتيْن، الأولى قبالة السواحل الجنوبية الغربية لليمن، أمّا الثانية في مدينة عدن وأسفرت عن مقتل طاقم المروحيّة. في ٢٥ تموز سقطت طائرة "أباتشي" سعوديّة بسبب سوء الأحوال الجويّة حسبما أعلنت

---

[١٩٢] ١٠٠٠ يوم على بداية حرب اليمن..هذا حجم المأساة، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٩ على موقع www.arabic.sputniknews.com

[١٩٣] علي مرتضى، ارتفاع خسائر السعودية العسكرية والإقتصاديّة في اليمن، تقرير مصوّر نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٦/١ على موقع www.almayadeen.net

قيادة "التحالف"، وقد قُتل الطياريْن السعوديين على إثر الحادثة. في العام ٢٠١٧م كذلك لم تسلم القوات الجوية المشاركة، وقد أتى في ٢٤ شباط دور المملكة الأردنية التي خسرت طائرة أف ١٦ بعد سقوطها في نجران جنوبيّ المملكة السعوديّة، التي تلقّت ضربة قاسية في ١٨ نيسان ٢٠١٧م، إثر مقتل ١٢ عسكري سعوديّ في تحطّم طائرة في مأرب. أمّا في ١١ آب وفي تناقض بين بيان المتحدّث بإسم "التحالف" وبيان للقوات المسلحة الإماراتيّة، إعترفت الأخيرة بمقتل أربعة من جنودها جراء تحطّم طائرتهم بعد هبوط اضطراري في محافظة شبوة.[١٩٤]

هذا التباين في أرقام ضحايا "التحالف" لم يكن الأوّل ولا حتى الأخير، فالمعلومات تتضارب ولا أنباء رسميّة بالحصيلة، غير أنّه وفق وكالة الأناضول على سبيل المثال لا الحصر، خسرت الرياض بين أيار وآب من العام ٢٠١٧م حوالي ٤٩ جندي سعودي إثر المعارك على الشريط الحدودي مع اليمن. هذا دون أن ننسى الضحايا جرّاء تكثيف حركة أنصار الله هجماتها الصاروخية على الأراضي السعوديّة، والإعلانات التي أطلقتها عن توغلها بإتّجاه مواقع عسكريّة داخل المملكة، بيد أنّ الأخيرة كانت تردّ فورًا بأنّها تتصدّى لكلّ محاولات الخرق الحوثيّة قبالة نجران، جازان، وعسير، في جنوب غرب البلاد. وعليه، لجأت الرياض إلى تكثيف الطلعات الجويّة لطائراتها على الحدود، لا سيما حيث تواجد مواقع تمركز جماعة "أنصار الله"، وكذلك في أنحاء متفرّقة من شمال اليمن، والعاصمة صنعاء، أيّ في كامل البقعة الواقعة تحت سيطرة الحوثيّين وحلفائهم.[١٩٥] على الرغم من ذلك، ووفق ما أعلنت قيادة "التحالف" على لسان المتحدّث الرسميّ العقيد تركي المالكي في بداية العام ٢٠١٨م، فإنّ عدد الصواريخ الباليستيّة التي أطلقها الحوثيّون من اليمن بإتّجاه الأراضي السعوديّة منذ بدء العمليّة، بلغ ٩١ صاروخاً تمّ إعتراضها. هذا الرقم يعيدنا إلى اللحظات الأولى لعملية عاصفة الحزم حينما أعلنت الرياض عن تدمير معظم منصات الصواريخ الحوثيّة.[١٩٦] فهل كان الغرض من البروباغندا الإعلاميّة رفع الروح المعنويّة للمشاركين، لا سيما الدول التي كانت لم تحسم أمر الإنخراط في المعركة بعد، وهل لدى الدول التي شاركت أجندات رديفة أو مخفية؟

---

[١٩٤] التحالف العربي باليمن..خسائر متتالية، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٨ على موقع www.aljazeera.net

[١٩٥] خسائر السعودية تتزايد عسكريا على الحدود مع اليمن، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٨/٦ على موقع www.arabi.sputniknews.com

[١٩٦] تحالف "الشرعية": ٩١ صاروخاً بالستيًّا استهدف السعوديّة من اليمن، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٨ على موقع www.arabic.cnn.com

الفقرة الثانية: تداعيات التباينات الإقليمية على سير العملية

أولاً: أين الجنوب بين الأجندتين السعوديّة والإماراتيّة؟

قد يعتقد البعض أنّ الإمارات العربيّة المتّحدة دخلت الحرب إلى جانب المملكة العربيّة السعوديّة نزولاً عند رغبة الأخيرة، وتنفيذًا لأجندتها، إلاّ أنّ الواقع الميداني أثبت العكس، حيث اتّضحت المصالح التي تسعى الإمارات إلى تحقيقها، وهي لا توفّر جهداً لكسب المزيد عبر توسيع رقعة سيطرتها على الأرض إن مباشرةً أو عبر حلفاء أو جماعات تدعهم. جزيرة ميون، وميناء المخا، وقرية "ذو باب"، هي بعض نماذج التوسّع الإماراتي المتزايد في ظلّ الغياب التامّ للرياض عن هذه النقاط. تهجّر الأهالي من بيوتهم، وأفرغت المناطق من السكان الأصليّين، وبقي من رفع راية الولاء لأبو ظبي، التي اتّخذت من المنازل مقرّات لها، ومن البلدات والقرى، والموانىء، والمطارات نقاط إستراتيجية لقواعدها العسكريّة. تستغلّ الإمارات إنشغال المملكة بالوضع الداخلي من جهة، والمعارك على حدودها مع حركة أنصار الله الحوثيّة من جهة أخرى، فتسعى إلى بسط سيطرتها وتتمدّد لتكون صاحبة النفوذ في الجنوب اليمني، الحلم التاريخي للإماراتيّين، فبالنسبة إليهم التجارة والإقتصاد مفتاح القوّة مستقبلاً، والجميع يبحث عن قطاعات إنتاجيّة جديدة في ظلّ إنخفاض سعر النفط.

في هذا السياق، نشر الصحافي البريطاني المتخصّص في قضايا الشرق الأوسط Jeremy Binnie صورًا وخرائط على حسابه على Twitter، تبيّن الإنشاءات التي تقوم بها القوات الإماراتيّة في جزيرة ميون، وما يُعتقد أنّه مدرج طائرات جديد يتمّ إنشاؤه. أمّا بلدة "ذو باب" القريبة من باب المندب، فقد حوّلها الإماراتيّون إلى قاعدة عسكريّة هجّروا سكّانها. كما حوّلوا ميناء المخا إلى قاعدة عسكريّة بحريّة تصل إليه السفن والإمدادات الإماراتيّة. إنعكس ذلك سلبًا على اليمنيّين على الصعد كافة، حتّى أنّهم مُنعوا من الصيد البحري، مصدر الرزق لمعظم سكان المنطقة الممتدة على طول الشريط الساحلي من باب المندب وحتى ميناء المخا. ولزيادة الوضع سوءًا وتعقيدًا، تشكّلت في الساحل الغربي، مجموعات محليّة مواليّة لأبو ظبي، ليست على وفاق تامّ مع قوات هادي الحكوميّة، وحكمًا هي بمواجهة مع الحوثيّين. وعليه، كلّ من يعترض

العمل الإماراتي في هذه المنطقة، يتمّ توقيفه ويُنقل إلى عدن، المعقل الرئيسي للقوات الإماراتيّة، وحيث تركّز سجونها السريّة.[١٩٧]

بالحديث عن سجون عدن، نشرت صحيفة الأخبار تفاصيل الجلسة الإعلاميّة للجنة الدوليّة للصليب الأحمر، التي عُقدت في شباط ٢٠١٨م في بيروت، تحت عنوان: "سوريا، العراق، واليمن: عدسة إنسانية". وقد حذّر المنسّق الإقليمي للعمليات في اللجنة، في الشرقين الأوسط والأدنى، روبير ماردیني، من أنّ الشعب اليمني وصل إلى مرحلة الضعف الشديد، وهو يعيش على ما بقي له من موارد، في حين أنّ الحرب تستنزف مقدرات البلاد. أمّا رئيس بعثة "الصليب الأحمر في اليمن"، ألكسندر فايتي، وفي حديث خاص للصحيفة على هامش الجلسة، دعا الأطراف كافة إلى رفع الحظر التجاري والإقتصادي المفروض على حرية دخول البضائع إلى اليمن. وفي سياق مطالبته بضرورة إحترام القانون الدولي، كشف عن زيارات نفذتها البعثة إلى عدد من مراكز الإحتجاز الرسميّة وغير الرسميّة في محافظات عدن، تعز، صنعاء، والحديدة، مُشيراً إلى السجن الذي تديره الإمارات في عدن، وفيه قابل المندوبون نحو ٢٧٩ محتجزاً، بعضهم من حركة أنصار الله، والآخرين من التنظيمات "الجهاديّة" بحسب تعبير رئيس البعثة.

إذًا أحداث عدن، وانقلاب الموالين لأبو ظبي على حكومة هادي، يؤكّد أنّ للإمارات أجندة خاصة. فمنذ تأزّم القتال في المحافظة، دخلت الإمارات طرفًا رئيسيًّا في المواجهة، سواء بالدعم الميداني، العسكري، واللوجستي من جهة، أو الدعم الإعلامي من جهة أخرى، حيث وصفت المجلس الإنتقالي الذي أنشئ بأنّه الممثّل الوحيد للجنوب اليمني، تبريرًا لاستهداف حكومة هادي. مع الإشارة إلى أنّ المملكة العربيّة السعوديّة سعت في هذه الموقعة إلى تقديم نفسها كطرف محايد، وذلك لتفادي التعقيدات الميدانيّة أكثر، وحفاظًا على مبدأ التوازن في التعاطي مع الصراعات القائمة بين حلفائها المحليّين في اليمن، غير أنّ الخلافات ظهرت إلى العلن. وفي هذا السياق، كشفت صحيفة "Washington Post" الأميركيّة، عن ما أسمته هشاشة التحالف السعوديّ الإماراتيّ، واختلاف الأجندتين، حيث أنّ تحرّك الانفصاليّين الميداني في جنوبي اليمن وتبدّل الولاءات، كشف حجم التباين القائم. من جهتها أشارت صحيفة "Le Monde" الفرنسية إلى أنّ سقوط

[١٩٧] أطماع الإمارات في اليمن..السيطرة على الساحل الغربي، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٦ على موقع www.aljazeera.net

عدن في أيدي الحراك الجنوبي عنوان صريح لفشل المملكة العربيّة السعوديّة في اليمن، لا سيما وأنّ الفوضى وإعادة طرح ملف التقسيم في البلاد سببه الخلاف في وجهات النظر على كيفية إدارة الأزمة التي تجاوز عمرها السنوات الثلاث، وأدّت سقوط آلاف الضحايا. وأوضحت الصحيفة الفرنسية أنّ اليمن بات ثلاث دويلات، أولى تحت سيطرة حركة أنصار الله الحوثيّة، التي تتركّز في العاصمة صنعاء ومعظم المرتفعات في الشمال، الثانية تسيطر عليها القوات الموالية لحكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي، وتمتدّ على طول الساحل الجنوبي والغربي، وصولاً إلى الصحراء الشرقيّة وبعض المناطق في الشمال، أمّا الدويلة الثالثة فمركزها الحالي عدن، وتمتدّ إلى المكلا والطرف الشرقي من البلاد، حيث يوسّع الجنوبيّون المدعومون إماراتيًّا سيطرتهم، وتجدر الإشارة هنا إلى هذه الدويلات هي متداخلة فيما بينها من جهة، ومخروقة ممّا يُسمّى "المناطق الرماديّة" التي ينشط فيها تنظيم القاعدة من جهة أخرى.[١٩٨]

بناءً على ما تقدّم، هل إستفاد الحوثيّون من الإنقسام الميداني لرأسيّ "التحالف"؟ على الرغم من مرور ثلاث سنوات، لا يزال الحوثيّون وأنصارهم يسجلّون نجاحات ميدانيّة، ففي شباط من العام الحالي وبحسب جريدة الأخبار المتابعة للشأن اليمني، استهدفت حركة أنصار الله منظومة الدفاع الجويّة التابعة لقوات "التحالف" في مأرب، في موازاة إحراز قواتها وحلفائها تقدّمًا برّيًا بإتّجاه المحافظة. هذه التطورات حدثت في الوقت الذي كان وزير الخارجيّة السعوديّ، عادل الجبير، يُصرّح بأنّ الضغط العسكري سوف يرغم الحوثيّين على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. أمّا في محافظة شبوة، جنوبي اليمن، فلا تبدو الأوضاع أفضل حالاً بالنسبة لقوى "التحالف"، لا سيما في ظلّ تزايد الخلافات والمناوشات بين القيادات المؤيّدة للرئيس عبد ربه منصور هادي من جهة، وبين الجماعات والقوى المحليّة المدعومة من أبو ظبي، من جهة أخرى.[١٩٩]

أمّا بالعودة إلى طرح ملف الدويلات والتقسيم، فقد أشار الرئيس الأسبق لليمن الجنوبي، علي ناصر محمد، في مداخلته أثناء إنعقاد منتدى "فالداي" في روسيا خلال شهر شباط ٢٠١٨م، أشار إلى ضرورة الوقف الفوري للحرب، والشروع إلى إتّباع حلّ سياسي، يبدأ بتشكيل مجلس رئاسي لإدارة المرحلة الإنتقالية، تشكيل حكومة توافقيّة تجمع المكوّنات السياسيّة كافة، ثمّ تشكيل لجان عسكريّة محليّة، إقليميّة، ودوليّة لجمع السلاح

---

[١٩٨] صحف عالمية: الحرب على اليمن ساحة صراع إماراتي سعودي مكتوم، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٨/٢/٩ على الموقع الالكتروني لصحيفة الشرق www.al-sharq.com

[١٩٩] عملية نوعية ضد دفاعات التحالف في مأرب، الأخبار، العدد ٣٤٠٤، السبت ٢٤ شباط ٢٠١٨

الثقيل والمتوسط من الجماعات المسلّحة، وجعله تحت سلطة وزارة الدفاع الوطنيّة، وصولاً لتمكين إقامة دولة إتحاديّة من إقليمين، تليها تشكيل لجنة دستوريّة لوضع أسس إجراء الإنتخابات الرئاسيّة والبرلمانيّة. وتجدر الإشارة إلى أنّ الرئيس محمد لطالما شدّد على ضرورة إجراء إستفتاء حول إقامة الدولة الإتّحاديّة تنفيذًا لمبدأ حقّ تقرير المصير الذي يضمنه ميثاق الأمم المتحدة. هذا الطرح رفضه المجلس الإنتقالي المدعوم من أبو ظبي في الجنوب، حيث أنّ هذا المجلس يعيش في أوهام الإنفصال التامّ المبني على الوعود الإماراتيّة، التي تستغلّ الوضع لزيادة مكاسبها الإقتصاديّة والتجاريّة. في المقابل لاقت دعوة ناصر ترحيباً من قبل حركة أنصار الله الحوثيّة، التي إعتبرتها واقعيّة ووجدت بالطرح مخرجًا وحلًّا للأزمة. وقد لوحظت في هذا السياق النيّة الروسيّة في لعب دور أكبر على الساحة اليمنيّة، حيث صرّح أحد المسؤولين في وزارة الخارجيّة الروسية على هامش المنتدى، أنّه يمكن لروسيا أن تتعاون مع الدول الغربيّة بشكل فعّال من أجل الشعب اليمني الذي يستحق مصيراً أفضل، مناشدًا المملكة العربيّة السعوديّة، فضلاً عن اللاعبين الإقليميّين الآخرين، والمجتمع الدولي أن يدعم جهود المبعوث الأممي الجديد إلى اليمن، مارتين غريفيث.[٢٠٠]

ثانيًا: "إنقلاب" الرئيس صالح على نفسه

بعد الحديث عن التباينات في صفوف "التحالف"، أتى دور الفريق المقابل، ففي آب من العام ٢٠١٧م، وبعد مرور أكثر من سنتين على التحالف بين الفريقين صالح – الحوثي في مواجهة الحملة العسكريّة السعوديّة، وقوات الرئيس عبد ربه منصور هادي، وبنتيجة تأزّم الأوضاع الإقتصاديّة، تبدّل المشهد السياسي والميداني في اليمن، حيث طالب أنصار حزب المؤتمر الشعبي العام في العاصمة صنعاء وعدد من المحافظات التي يسيطرون عليها، بعودة الرئيس السابق علي عبد الله صالح إلى السلطة، رافضين الرضوخ لسلطة الحوثيّين معتبرين أنّ هؤلاء يمارسون التهميش والإقصاء بحقّ أنصار الحزب في المؤسسات المدنيّة والعسكريّة. وفي ردّ حوثيّ، هاجم زعيم حركة أنصار الله عبد الملك الحوثي الرئيس صالح، واتّهمه بالتخاذل أثناء المواجهات مع قوات "التحالف"، وأشار إلى أنّ الحركة تمثّل ربع الدولة فقط في ما خصّ المناصب العليا، وحوالي واحد في المئة في ما خصّ موظفي إدارات الدولة، وعليه أكّد على ضرورة التمسّك بما أسماه

[٢٠٠] اليمن في منتدى فالداي الروسي: مبادرة واقعية لإنهاء الحرب، الأخبار، العدد ٣٤٠١، الأربعاء ٢١ شباط ٢٠١٨

"وحدة الجبهة الوطنية" أمام محاولات إثارة الفتنة الداخلية، وشلّ مؤسسات الدولة، والإنخراط في الإبتزاز السياسي.[٢٠١]

طوال العقود التي قضاها صالح في سدّة الرئاسة، حاولت المملكة العربيّة السعوديّة دعمه وتعزيز نفوذه في اليمن على إعتبار أنّه حليف قويّ لا يتعارض وجوده مع مصالحها، وكما رأينا سابقًا في القسم الأوّل، فقد وقفت إلى جانبه في مواجهة حركة أنصار الله الحوثيّة، لا سيما وأنّه كان ضمانة لها في حماية الحدود المتنازع عليها تاريخياً من جهة، وضمانة عدم فتح ملف النفط اليمني من جهة أخرى. وحتّى عند إندلاع التظاهرات في البلاد عام ٢٠١١م، حاولت الرياض إيجاد حلّ عبر طرح "المبادرة الخليجيّة" بما يحفظ ماء الوجه بالنسبة إلى الرئيس صالح. بعد أكثر من خمس سنوات على القطيعة والخلاف، وبسبب تفاقم الأزمة، ومعها الخسائر الماديّة السعوديّة، والإنتقادات الحقوقيّة التي طالتها على الصعيد الإنساني، إستغلّت الرياض الشرخ الصالحي– الحوثي وقرّرت منح الرئيس السابق فرصةً، ولم تبدِ أيّ مانع من وضع يدها في يد حليفها القديم، لعلّها تجد مخرجًا للورطة التي أقحمت نفسها فيها.

إذاً في هذا السياق، أعلن الرئيس السابق علي عبد الله صالح في آب ٢٠١٧م، عن رغبته وإستعداده للحوار مع الرياض، عبر طرحه شرطًا واحدًا هو موضوع إلغاء قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦، الذي وصفه بأنّه قرار حرب. بعدها بحوالي أربعة أشهر، إندلعت مواجهات عنيفة بين حركة أنصار الله من جهة، والقوات الموالية لصالح من جهة أخرى. ولم يكتف هذا الأخير بالمواجهة الميدانيّة، فتوجّه إلى الداخل والخارج بخطاب إعلامي متلفز ليؤكّد الإفتراق عن الحوثيّين ويُطالب قوات "التحالف" بوقف العمليّة العسكريّة وفتح صفحة جديدة. إلّا أنّ صالح بدا متخبّطًا، تارةً يدعو اليمنيّين للإنتفاض على الحوثيّين، وتارةً أخرى يدعو هؤلاء لوقف متبادل لإطلاق النار، وهذا ربما ما عكس خوفه من عدم القدرة على تحمّل كلفة استمرار القتال المستجد بين الطرفين، أو ربما كان ذلك خوفًا على حياته بالدرجة الأولى. فهل إستشعر آنذاك أنّ خطر الإغتيال بات قريبًا؟

[٢٠١] اليمن: توتر العلاقات بين صالح والحوثيين، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٨/٢٠ على موقع www.arabic.euronews.com

من جهتها، تلقّفت الرياض دعوة صالح، ومن باب تعزيز الشرخ بين الحلفاء، ردّ "التحالف" ببيان أعرب فيه عن الثقة بمن أسماهم أبناء وقيادات حزب المؤتمر، ورحّب بعودتهم إلى محيطهم العربي، وإنتفاضتهم ضدّ من يعتبرهم "التحالف" الميليشيات الإيرانيّة. لطالما ذكّرت وسائل الإعلام الخليجيّة بالحادثة السابقة التي أنقذت فيها المملكة العربية السعوديّة حياة الرئيس السابق علي عبد الله صالح على إثر تفجير استهدف مسجد القصر الرئاسي عام ٢٠١١م، ثم عادت وأنقذت حياته مجدداً بعدما تدخل "التحالف" في تشرين الأوّل ٢٠١٧م، لإنقاذه إثر تدهور صحته فجأة، حيث تمّ السماح بنقل فريق طبي روسي خاص إلى مطار صنعاء لمعاينة صالح، وإجراء عملية جراحية له في أحد مستشفيات العاصمة. من جهة أخرى، كانت المواقع الإخباريّة تتداول بموضوع التسريبات المتعلّقة بالتسوية السياسية التي يتمّ الإعداد لها سعوديًّا وإماراتيًّا، والتي تقضي بتولّي نجل الرئيس السابق علي عبد الله صالح، العميد أحمد علي صالح، المقيم في الإمارات، منصب وزير الدفاع في أوّل حكومة جديدة بعد التسويّة، خاصةً وأنّ إحياء حزب المؤتمر تدعمه الإمارات العربيّة صاحبة الأجندة المتمايزة.[٢٠٢] لكن هل نجحت المحاولة الخليجيّة – الصالحيّة في إنهاء نفوذ الحوثيّين؟

في الرابع من كانون الأوّل ٢٠١٧م، أقدمت مجموعة تابعة لحركة أنصار الله الحوثيّة على إغتيال علي عبد الله صالح قتلاً بالرصاص، بعد أن أوقفوا سيارته المصفّحة بواسطة قذيفة صاروخيّة أثناء توجهه إلى خارج العاصمة صنعاء. ومباشرةً بعد العمليّة، سارع زعيم الحركة عبد الملك الحوثي إلى تهنئة أنصاره من الشعب اليمني في خطاب تلفزيوني، أعلن فيه ما أسماه سقوط مؤامرة الغدر والخيانة وإعتبر يوم إغتيال صالح، يومًا أسودًا لمن يعتبرهم "قوى العدوان"، غير أنّ هذه النبرة الإنتقاميّة الحادّة، لم تمنع الزعيم الحوثي من التطمين أنّ لا إنتقام من أبناء حزب المؤتمر الشعبي العام. وفي هذا السياق إعتبر المراقبون أنّ مقتل صالح دفعة معنويّة كبيرة للحوثيّين وسقطة قويّة لقوى "التحالف". أمّا الرئيس المُختلَف على شرعيته، عبد ربه منصور هادي، وردًّا على خبر مقتل صالح، فقد دعا اليمنيّين عبر قناة العربيّة الموالية للرياض، إلى الإنتفاض ضدّ الحوثيّين وطالب الشعب بفتح صفحة جديدة، والقتال ضدّهم ومقاومتهم، واصفًا إيّاهم بالميليشيات الإجرامية الإرهابيّة، ومحمّلهم مسؤوليّة المأساة والمعاناة التي يعيشها اليمنيّون. وفي مبادرة لتوحيد

[٢٠٢] يوسف حسني، أنقذت حياته ومنحته فرصة للعودة..الرياض تدعم صالح ضد الحوثيين، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢ على موقع www.alkhaleejonline.net

الصفوف المعارِضة لحركة أنصار الله، دعا قيادات حزب المؤتمر الشعبي العام إلى التوحّد خلف ما أسماه "الشرعيّة الدستوريّة والحكومة الشرعيّة".[٢٠٣]

وفي سياق إسترضاء المعارضين لجماعة الحوثي، ذكرت صحيفة "الأخبار" في عددها الصادر بتاريخ ٢٣ شباط ٢٠١٨م، أنّ قرارات صادرة عن الرئيس هادي حول التعيينات العسكريّة، توحي بأنّه ثمّة إرادة سعوديّة لاسترضاء آل الأحمر، وحثّهم على ممارسة دور أكبر سعيًا إلى دفع الحوثيّين إلى طاولة المفاوضات من جديد.[٢٠٤] أوليس هذا الأمر مستغربًا؟ كيف يمكن للمملكة التي تُصنّف "الإخوان المسلمين" في مصر تنيظمًا إرهابيًا، أن تدعم قرارات هادي التي تعيد إلى الواجهة شخصيّات محسوبة على حزب "التجمّع اليمني للإصلاح"؟ هل تسعى الرياض من باب الواقعيّة السياسيّة إلى كسب ودّ آل الأحمر، في سبيل تأمين جبهة موسّعة ينضم إليها نجل الرئيس السابق علي عبد الله صالح المدعوم من أبو ظبي، ضدّ حركة أنصار الله الحوثيّة، على الرغم من الخلافات في وجهات النظر بين السعوديّة والإمارات في التكتيك اليمني؟

الفقرة الثالثة: مرحلة ما بعد "صالح" وآخر التطورات

إنّ تبدّل التحالفات، والتباينات، وتسارع الأحداث وتطوّرها حتّم علينا ترك الفقرة الأخيرة للتحدّث عن آخر المستجدات التي طرأت أثناء إعداد الرسالة، ولا سيما تلك التي ترتبط بمرحلة ما بعد إنقلاب صالح وإغتياله، من جهة، وبجولات ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان المكوكيّة ومناقشته ملف اليمن في اللقاءات الدوليّة، من جهة أخرى.

أولاً: إغتيالُ صالح، دهاءٌ سعوديّ أم إنجازٌ حوثيّ؟

قبل الخوض بمسألة من الخاسر الأكبر من إغتيال الرئيس علي عبد الله صالح، لا بدّ من طرح التساؤل التالي: ما هو المصير السياسي لآل صالح؟

---

[٢٠٣] مقتل علي عبدالله صالح، مقال نُشر بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٤ على الموقع الإلكتروني لجريدة النهار www.annahar.com

[٢٠٤] أحدث قرارات هادي استرضاء سعودي لآل الأحمر، الأخبار، العدد ٣٤٠٣، الجمعة ٢٣ شباط ٢٠١٨

بعد مقتل الرئيس اليمنيّ السابق علي عبد الله صالح ، عاد إسم نجله أحمد إلى الواجهة. أنهى أحمد صالح دراسته الجامعية في الولايات المتّحدة الأميركيّة، حيث حاز على إجازة في الإدارة والإقتصاد من جامعة واشنطن، قبل أن ينال شهادة الماجستير في العلوم العسكريّة من كليّة القيادة والأركان في الأردن. تمّ إنتخابه لعضوية مجلس النوّاب في العام ١٩٩٧م، ثمّ عُيّن بين عاميّ ٢٠٠٤م و٢٠١٢م قائدًا للحرس الجمهوريّ، قبل تنحّي والده عن سدّة الرئاسة، حيث شغل أحمد بعدها منصب سفير اليمن في دولة الإمارات العربيّة المتحدة بين عاميّ ٢٠١٣م و٢٠١٥م. فصالح وابنه أحمد كانا محميّين وتمتعا بحصانة قانونيّة وديبلوماسيّة ضمنتها المبادرة الخليجيّة عام ٢٠١٢م. واليوم، مع مقتل صالح الأب، يبدو أنّ لدى أبو ظبي مخططًا لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء عبر تعويم أحمد علي صالح المقيم في أراضيها، وذلك لتكليفه بدور ومهمة خاصة في أيّ معركة مقبلة ضدّ الحوثيّين.[٢٠٥] فهل يحظى بثقة الرياض التي تقود "التحالف"؟ وهل يتوافق صالح الإبن مع نائب والده سابقًا، أيّ الرئيس المُختلَف على شرعيته حالياً، عبد ربه منصور هادي؟

إذاً عناوين رئيسيّة تختصر مرحلة ما بعد اغتيال صالح، حيث خسر "التحالف" عنصر المفاجأة الذي تمثّل بإنقلاب الرئيس اليمني السابق على الحوثيّين. وعليه، باتت خريطة الحرب في اليمن رهن وجهتيّ نظر، لا يمكن الجزم بصحّة أيّ منهما. الأولى يتبنّاها المقرّبون من حركة أنصار الله الحوثيّة وحلفائها، وتعتبر أنّ المملكة العربيّة السعوديّة لم تستطع تحقيق أيّ نصرٍ في الساحة اليمنيّة، لا بل إنّ "التحالف" يتكبّد الخسائر الفادحة يومًا بعد يوم. أمّا وجهة النظر الثانية فيتبنّاها محلّلون سعوديّون وخليجيّون داعمون لعملية "عاصفة الحزم" وتعتبر أنّ "التحالف" قطع شوطًا كبيرًا في تحقيق أهدافه في اليمن، حيث سيطر على ٨٥% من الأراضي، فيما انحصر الوجود الحوثيّ في ما يُعرف بإقليم آزال الممتد في وسط اليمن من صنعاء إلى صعدة شمالاً. والقائلون بوجهة النظر الثانية، يعتبرون أنّ سقوط ورقة صالح إنعكس سلباً على الحوثيّين أكثر منه على "التحالف"، وذلك يرجع إلى ثلاثة أسباب. الأوّل لأنّه خلال عملية "عاصفة الحزم" كان صالح حليف حركة أنصار الله وليس للمملكة، وقد مدّ الحركة بالدعم البشري والميداني. السبب الثاني، هو أنّه على الرغم من إنقلابه على جماعة الحوثي، إلاّ أنّ المملكة لم تكن لتثق مجدّدًا بالرئيس السابق، وهي بالأساس لم تأخذ

[٢٠٥] جورج عيسى، هل يرث أحمد علي عبدالله صالح دور أبيه، مقال نُشر بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٤ على الموقع الإلكتروني لجريدة النهار www.annahar.com

مبادرته على محمل الجدّ. أمّا السبب الثالث، فهو ردّة الفعل الغاضبة لأنصار حزب المؤتمر الشعبي العام، والقبائل اليمنيّة الموالية للرئيس صالح الذي قُتل على يد الحوثيّين.

في حديث مع جريدة النهار اللبنانيّة، إعتبر المحلّل السياسيّ السعوديّ، الخبير في الشؤون اليمنيّة سليمان العقيلي، أنّ سببين إثنين منعا الحسم العسكري السريع في اليمن، الأوّل يتمثّل في حجم الدعم الذي تلقاه الحوثيّون خصوصًا في عهد الرئيس باراك أوباما ووزير خارجيته جون كيري الذي كان يريد تعويمهم سياسيًّا. أمّا السبب الثاني يكمن في التحالف الوثيق الذي قام بين الحوثيّين وصالح صاحب الخبرة السياسيّة والعسكريّة، وعليه، لم تعتبر المملكة العربيّة السعوديّة تصفية صالح خسارةً لها.[٢٠٦] بناءً عليه نتساءل، إذا كان السبب الثاني يحتمل التأويل وقابل للنقاش، فكيف لتلحليل موضوعيّ أن يقبل ما طرحه العُقيلي في السبب الأوّل؟ كيف يمكن أن تُلصق هكذا تهمة بالرئيس الأميركي الذي أرسل أساطيله للتأكيد على عدم وصول السلاح الإيراني إلى الحوثيّين؟ وهل ما سعى إليه ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في زيارته إلى الولايات المتّحدة الأميركيّة ولقائه الرئيس دونالد ترامب، يأتي في إطار التشاور على إعادة ترتيب ملفات المنطقة، وأهمّها ملف اليمن؟

ثانيًا: التخبّط الأميركي داخليًا، والدور السياسي لمحمد بن سلمان

حاولت إدارة ترامب بشراسة صدّ محاولة الكونغرس المدعومة من ممثلين عن الحزبين، لوقف الدعم العسكري الأميركي للحملة السعودية على اليمن، لا سيما عشية زيارة ولي العهد محمد بن سلمان إلى واشنطن في ٢٠ آذار ٢٠١٨م. وبناءً عليه حذّرت وزارتي الدفاع والخارجيّة أنّ إجراءات مجلس الشيوخ قد تؤثر سلباً على العلاقات مع الرياض. وفي رسالة بعث بها وزير الدفاع Jim Mattis إلى السيناتور Mitch McConnelly، زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، قال له "أنّ أيّ تقييد للدعم الأميركي المحدود أصلاً يزيد عدد الضحايا بين المدنيين، ويُعرّض الشراكة مع الحلفاء في مكافحة الإرهاب للخطر، ويُقلّص حجم التأثير الأميركي على المملكة". وقد أكّدت وزارة الدفاع في معرض تبرير الدعم، أنّ كلّ المساعدات التي تقدّمها في هذه المعركة هي مساعدات غير قتالية وغير عسكرية، بل إستشارية. لكن ألا يُصنّف بيع الصواريخ الموجهة

[٢٠٦] مجد بو مجاهد، من الذي خسر علي عبدالله صالح: الحوثيون أم السعودية؟، مقال نُشر بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٤ على موقع جريدة النهار www.annahar.com

في صفقات المليارات، من ضمن المساعدة العسكرية؟ وعليه، يقول أحد المشاركين في إعداد مسودة مشروع الكونغرس، السيناتور Mike Lee أنّ "الحديث عن عدم تورّط أميركي في الأعمال العسكرية في اليمن أمرٌ لا بد من التوقف عنده"، ومن جهتها قالت ممثلة ولاية هاواي عن الحزب الديمقراطي، Mazie K. Hirono: "نحن الذين نمكّن السعوديّين من متابعة معركتهم في اليمن".[٢٠٧]

تابع الكاتب في صحيفة NewYork Times الأميركية، وذكر أنّ تقارير المنظمات الإنسانيّة تؤكّد على فشل المملكة في الوفاء بوعودها في ما خصّ تجنّب قتل المدنيّين وتجنّب الدمار العشوائي. كما أشار إلى أنّ بيان صادر عن إحدى هذه المنظمات أورد أنّ الوقائع أثبتت أنّ أسلحة وذخائر أميركيّة صنعت في شركة Raytheon عام ٢٠١٥م، إستُخدمت في ضربات عسكريّة مباشرة على مدنيّين أبرياء، أسفرت إحداها عن مقتل ٣١ يمنيّ وجرح ٤٢ آخرين. وفي هذا السياق يُشير الكاتب إلى أنّ واشنطن باعت أسلحة وذخائر بقيمة ٦١٠ مليون دولار أميركي لصالح الرياض، و٤٨ مليون لصالح أبو ظبي. وهذه الأرقام لا شأن لها بصفقة الـ ١١٠ مليار دولار التي عقدها ترامب مع العاهل السعودي أثناء زيارة الأوّل إلى المملكة.

أمّا بالنسبة إلى الزيارة، فجالسًا إلى جانب ولي العهد في البيت الأبيض، صرّح ترامب أنّ أقلّ ما يُقال عن العلاقات الأميركيّة – السعوديّة أيام عهد الرئيس أوباما، أنّها كانت متوتّرة، واليوم عادت جيّدة كما كانت دوماً. كيف لا، وقُبيل وصول الأمير السعوديّ، نجح ترامب وفريقه بعد ساعات من النقاش الحادّ في الكونغرس، نجحوا في الفوز بفارق ضيّق بالتصويت على جدولة مشروع القرار الذي يوقف الدعم الأميركي للرياض في اليمن، حيث تمّ تأجيله وتجميده في الوقت الراهن. لكن هل هذا هو الحلّ في ظلّ معاناة أكثر من ٢٢ مليون يمني بحاجة لمساعدة إنسانيّة ملحة، لا سيما وأنّ حوالي ٨ مليون منهم باتوا على شفير الموت جوعًا جرّاء المجاعة التي تضرب البلاد.[٢٠٨] وفي اللقاء الذي جمع الرجلين في واشنطن في العشرين من آذار

---

[207] ERIC SCHMITT, Before Saudi Visit: Congress Questions U.S. Support for Yemen Campaign, article published the 18th of March 2018 on New York Times website www.nytimes.com

[208] Ishaan Tharoor, Saudi crown prince's Washington visit is overshadowed by the war in Yemen, article published the 21st of March 2018 on Washington Post website www.washingtonpost.com

٢٠١٨م، ناقشا الجهود المبذولة للحدّ من الخطر الحوثي على المنطقة، والدعم الذي تتلقاه حركة أنصار الله من الحرس الثوري الإيراني، وأكّدا على ضرورة إتّخاذ خطوات سريعة لتحسين الأوضاع الإنسانيّة في البلاد، من جهة، ومحاولة التوصل إلى حلّ سياسي، من جهة أخرى. حلّ يتّفق عليه اليمنيّون وينهي النزاع، ويؤمّن حاجات وتطلعات الشعب اليمني.[٢٠٩] فهل هذا ما حاول بن سلمان مناقشته مع الأمين العام لمنظمة الأمم المتّحدة أنطونيو غوتيريش؟

بعد حوالي الأسبوع على اللقاء الذي جمعه مع ترامب، إلتقى بن سلمان بالأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، الذي أعرب عن إمتنانه لتعهّد الرياض وأبو ظبي بشأن تقديم ٩٣٠ مليون دولار أميركي لصندوق تمويل العمل الإنساني في اليمن. مع الإشارة إلى أنّ هذا المبلغ يُغطي نحو ثلث الموازنة المطلوبة لخطة المساعدة الإنسانية لليمن لعام ٢٠١٨م المقدّرة بحوالي ٣ مليار. وقد طالب غوتيريش المانحين الآخرين تقديم مساهماتهم في إطار ما أُطلق عليه "خطة الإستجابة الإنسانية" المقرّر الإعلان عنها في جنيف في الثالث من شهر نيسان ٢٠١٨م. وفي هذا السياق ناقش الرجلان إلتزام أطراف الصراع بالقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيّين، فضلاً عن الحاجة إلى ضمان "الوصول الإنساني" في جميع أنحاء اليمن، وإبقاء جميع الموانئ اليمنية مفتوحة أمام السلع والمواد الإنسانية والتجارية. كما ناقشا الحاجة للعمل على جمع اليمنيّين من جديد حول طاولة المفاوضات، وصولاً إلى تحقيق تسوية سياسية، حيث شدّد الأمين العام على أنّ السبيل الوحيد لحلّ الأزمة الإنسانية هو إنهاء الصراع العسكري في أسرع وقت.[٢١٠] لكن هل يقبل الحوثيّون بالدعوة إلى التهدئة وهم يُطلقون الصواريخ إلى الداخل السعودي دون أيّ رادع؟

في هذا الإطار، دان مجلس الأمن الدولي لجوء الحوثيّين إلى شنّ هجمات بواسطة قذائف باليستية إستهدفت مدن سعوديّة، ومنها العاصمة الرياض في الخامس والعشرين من آذار ٢٠١٨م، الأمر الذي أدّى إلى مقتل شخص واحد على الأقلّ. وقد شدّد أعضاء المجلس، في بيان صحفي، على أنّ هذه الهجمات

---

[209] Readout of President Donald J. Trump's Meeting with Crown Prince Mohammed Bin Salman of Saudi Arabia, article published the 21st of March 2018 on US embassy in Yemen website www.ye.usembassy.gov

[٢١٠] الأمين العام يبدي امتنانه لمساهمة السعودية والإمارات بثلث قيمة النداء الإنساني لليمن، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢٧ على الموقع الإلكتروني لأخبار منظمة الأمم المتّحدة news.un.org

تهديد للأمن الوطني السعودي والأمن الإقليمي على حدٍّ سواء. وفي هذا السياق دعا البيان جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، إلى التطبيق الكامل للحظر المفروض على التسلّح في اليمن، وفق ما جاء في القرار الأممي ٢٠١٥/٢٢١٦. كما جدّد أعضاء مجلس الأمن التأكيد على الحاجة لعودة الأطراف إلى الحوار، بإعتباره الوسيلة الوحيدة للتوصل إلى التسوية السياسية، مع التشديد على ضرورة تسهيل مهمة المبعوث الخاص الجديد للأمين العام للأمم المتّحدة مارتن غريفيثس، بغية التوصل بشكل عاجل إلى اتّفاق نهائي وشامل لإنهاء الصراع العسكري ومعالجة الأزمة الإنسانية.[٢١١] فهل نكون في الأشهر القليلة المقبلة أمام وضع اللمسات الأساسيّة الآيلة إلى حلحلة ملفات المنطقة؟ هل إعلان الرئيس دونالد ترامب أواخر شهر آذار ٢٠١٨م عن نيته الإنسحاب من سوريا يأتي في سياق إعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط؟ وهل إقرار الأمير محمد بن سلمان بأنّ الرئيس الأسد باقٍ في سدّة الرئاسة يعني أنّ الحلول السياسيّة هي عنوان المرحلة القادمة؟

بدأ العرب هذه المرحلة السياسيّة بمناقشة ملفات القدس، سوريا، اليمن ومواضيع كثيرة أخرى، في القمة العربية التي عُقدت في الظهران السعوديّة في ١٥ نيسان ٢٠١٨م، حيث إعتبر العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز في كلمته خلال الجلسة الإفتتاحيّة أنّ الحوثيّين هم المسؤولون عن تعطيل الحلول في اليمن، وأنّ إيران تقوم بأعمال إرهابيّة وتدخل في شؤون الدول العربيّة، في حين أنّ المملكة تُشدّد على وحدة الأراضي اليمنيّة. هذا الإتّهام أتى متناغمًا مع تصريح الرئيس عبد الفتح السيسي الذي أعلن رفض بلاده لتعرّض المملكة لإطلاق صواريخ باليستيّة، وفي هذا السياق أكّد على ضرورة وضع إستراتيجية شاملة للأمن القومي العربي لمواجهة ما سمّاه "التهديدات الوجوديّة". عبارات ووعود تتكرّر على لسان الزعماء العرب ولا نرى إلاّ الأزمات تزداد تعقيدًا، فهل ترابط الملفات جعل اليمن الحلقة الأضعف، لا يأبه أحد لمعاناة شعبه؟ لماذا تأهّب العالم أمام الإدّعاءات حول إستخدام الجيش السوري الغاز الكيماوي، في حين تمرّ أخبار المجاعة اليمنيّة وإنتشار الكوليرا مرور الكرام على النشرات الإخباريّة حول العالم؟ أليس لإنّ سياسة المصالح وإزدواجيّة المعايير هي التي تتحكّم بسير الأحداث والعلاقات الدوليّة؟

---

[٢١١] أعضاء مجلس الأمن يدينون إطلاق الحوثيين قذائف على السعودية، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢٨ على الموقع الإلكتروني لأخبار منظمة الأمم المتحدة news.un.org

بعد أيّام على إختتام أعمال القمة في نيسان ٢٠١٨م، إستهدفت السعوديّة موكب القيادي في حركة أنصار الله، صالح الصمّاد في مدينة الحديدة. أعلنت الحركة أنّ الحدث لن يمرّ دون ردّ، ونعت صحيفة الثورة اليمنيّة الصماد بوصفه رئيس الجمهوريّة اليمنيّة، فيما وصف الصحافي عبد الباري عطوان العملية بـ "مجزرة العرس اليمني". أمّا بالنسبة للصحف الموالية لقوى "التحالف"، فإعتبرت تصفية الصماد ضربة موجعة للحوثيّين، لا سيما وأنّه الرقم "٢" في قائمة المطلوبين.[٢١٢] صالح الصماد، الذي شغل في أيلول ٢٠١٤م منصب مستشار رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي، كممثّل عن الحركة، كان عشية إغتياله رئيس المجلس السياسي الأعلى في اليمن، أيّ الهيئة التنفيذية العليا التي شكّلها الحوثيّون وحزب المؤتمر الشعبي العام في صنعاء في تموز ٢٠١٦م، بعد أن أعلن الحوثيّون حلّ مجلس النواب وإصدار إعلانٍ دستوريٍّ. وقد إستنكرت حكومة هادي آنذاك تشكيل المجلس، مصنّفةً إيّاه بالمجلس الإنقلابي، فيما لم تعترف به منظمة الأمم المتّحدة ولا الدول الكبرى، وبقي التعاطي معه محصورًا بالدول الداعمة للحوثيّين وتحرّكهم. فهل يكون مقتل الصمّاد شرارة تأزيم الأوضاع عسكريًّا، أم أنّه بابٌ يُرسّخ الحلّ السياسيّ من باب "الفدرلة"؟

الضربة العسكريّة السعوديّة للحوثيّين، تبعها ضربة سياسيّة للحليف الإماراتي في جزيرة سقطرى التي شكّلت في أيّار ٢٠١٨م عنوان أزمة بين الحكومة اليمنيّة والإمارات التي سيطرت على المطار والميناء على الرغم من تمركز رئيس الحكومة اليمنيّة أحمد بن دغر وعدد من أعضاء حكومته فيها. بناءً عليه، تمّ إنزال العلم الإماراتيّ، وغادرت القوات الإماراتيّة ميناء سقطرى دون أن تنسحب من الجزيرة، حيث أعلن بن دغر إنتهاء أزمة سقطرى والمواجهة الأخويّة بإنتصار الجميع. وفي السياق أعلن "التحالف" عن وصول قوات سعوديّة إلى لدعم القوات الحكوميّة اليمنيّة في الجزيرة في التدريب، والمساندة الطبيّة واللوجيستيّة.[٢١٣]

إنطلاقًا ممّا تقدّم، وبعد أن عرضنا سابقًا التكلفة الإقتصاديّة التي تتكبّدها الرياض، نلخّص تداعيات الحرب اليمنيّة على دول مجلس التعاون الخليجيّ، سياسيًّا، أمنيًّا، وعسكريًّا:

---

[٢١٢] صحف عربية: مقتل صالح الصماد "ضربة موجعة" للحوثيين في اليمن، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٤ على الموقع الإلكتروني لشبكة BBC www.bbc.com/arabic

[٢١٣] هذه حقيقة انسحاب القوات الإماراتية من جزيرة سقطرى، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٤ على موقع www.aljazeera.net

سياسيًّا، تُدرك دول المجلس خطورة تأثير الأوضاع في اليمن على الداخل الخليجيّ، وبالتالي تسعى جاهدةً لإبعاد شبح عودة التحرّكات المطلبيّة والإحتجاجيّة إلى ميادينها، وتعمد إلى القيام بإصلاحات سياسيّة وإجتماعيّة. أمّا على الصعيد الأمنيّ، فإنّ الفراغ والثغرة الأمنيّة من الجبهة اليمنيّة، ضاعف المخاوف من خسارة النفوذ الخليجيّ في خليج عدن ومضيق باب المندب، وبالتالي تهديد الأمن القومي لدول المجلس، من خلال عودة مخاطر العمليات الإرهابيّة، والقرصنة البحريّة، من جهة، وتهديد الملاحة النفطيّة، وحركة التجارة العالميّة من جهة أخرى. أمّا على الصعيد العسكريّ، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ حركة أنصار الله الحوثيّة، وعبر إستهداف الأراضي السعوديّة بشكل مباشر، كسرت المحظور، ووضعت الدول الخليجيّة، لا سيما تلك التي تُشارك في العمليّة، في موقفٍ مُحرج.

إنّ حربًا يتنافس فيها الحلفاء في ما بينهم، ويتقاتل فيها العرب كالأعداء فيما "الإسرائيليّ" يراقب الدمار ويعدّ القتلى، هي حربٌ لا أفق لها ولا أهداف واقعيّة. حربٌ لا مجال فيها "لإعادة الأمل".

الخاتمة

اليمن ذو الحضارة العريقة، إسمه يحمل معنى "السعادة" التي لم يعشها يومًا. تاريخه السياسيّ بدأ في القرن العاشر قبل الميلاد مع قيام دولة سبأ. مع وصول الإسلام تعايشت الأديان السماويّة حتّى لحظة وفاة الرسول(ص)، ودخول الأمّة الإسلاميّة والعربيّة في دوامة الخلاف المذهبيّ.

جغرافيًّا، يُعتبر إشراف اليمن على مضيق باب المندب من أهمّ الخصائص الجيوستراتيجيّة. يتحكّم المضيق بطريق بحريّة أساسيّة بين الشرق والغرب، ويحتلّ مرتبة متقدّمة من حيث كمية النفط التي تعبره يوميًّا. هذه المعطيات جعلت الجغرافيا نعمةً ونقمةً في آنٍ واحد. كيف لا، والبلاد تقع جنوب شبه الجزيرة العربية، لتكون خط الدفاع الأوّل عن دول مجلس التعاون الخليجيّ، ولا سيما المملكة العربيّة السعوديّة.

المصالح الإستعماريّة في القرن التاسع عشر بين بريطانيا والسلطنة العثمانيّة قسّمت الأراضي اليمنيّة إلى جزئين. في الشمال الإمامة الزيديّة الموالية للسلطنة، مقابل سيطرة البريطانيّين على الجنوب. تبدّل الوضع بعد إطلاق العقيد عبدالله السلال في ٢٦ أيلول ١٩٦٢م ثورةً مدعومة من مصر "جمال عبد الناصر" لإسقاط حكم الإمامة الزيديّة المدعومة من الرياض. نجحت الثورة في إعلان قيام الجمهوريّة العربيّة اليمنيّة التي تسلّم السلاّل منصب أوّل رئيس فيها. أمّا الجنوب، فقد نال إستقلاله في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٧م، وأُعلن عن قيام جمهوريّة اليمن الديمقراطيّة الشعبيّة. وإنتظر اليمنيّون حتّى تاريخ ٢٢ أيّار ١٩٩٠م لإعلان الوحدة اليمنيّة، حيث تولّى رئيس "الشمال" علي عبد الله صالح رئاسة الجمهوريّة، ورئيس "الجنوب" علي سالم البيض رئاسة الحكومة. حاول الأخير عام ١٩٩٤م بدعمٍ سعوديّ إعلان الإنفصال وضرب الوحدة، غير أنّ مساعي الرياض لنيل إعتراف دوليّ بما أسماه البيض جمهورية اليمن الديمقراطية باءت بالفشل.

بدأ الصراع اليمنيّ السعوديّ منذ عام ١٩٢٦م على خلفيّة هويّة محافظات عسير، نجران، وجازان. في عام ١٩٣٤م وقعت مواجهة عسكريّة بين الطرفين، إنتهت بسيطرة الرياض على الأراضي الحدوديّة، وما أضفى على السيطرة صفة الشرعيّة، هو توقيع اتّفاق الطائف بين الإمام يحيى حميد الدين المتوكل والملك عبد العزيز آل سعود. هذا الاتّفاق تمّ تثبيته بموجب معاهدة جدّة التي وقعت عام ٢٠٠٠م بين الرئيس صالح والملك فهد. شكّل تنازل "صالح" عن الحقوق اليمنيّة سببًا إضافيًّا لتفاقم الغضب الحوثيّ. هذا الغضب تفجّر عام ٢٠٠٤م بعد تصفية حسين بدرالدين الحوثي، وبناءً عليه، إمتدت جولات المواجهة وصولاً إلى العام

٢٠١٠م. عُرفت الجولة السادسة بـ"حرب صعدة"، وإكتسبت أهميّة كبرى بسبب دخول المملكة طرفًا فعليًا إلى جانب صالح، مبرّرةً ذلك بأنّه حمايةً لأراضيها من الإعتداء الحوثيّ.

شهد عام٢٠١٠م إنطلاق ما سُمّي "الربيع العربي" بسبب تدهور الأوضاع الإقتصاديّة، والإجتماعيّة، ومصادرة الحريّات وغياب الديمقراطيّة. في صنعاء، نزل الشباب اليمنيّ إلى الساحات في شباط ٢٠١١م وطالبوا الرئيس بالإصلاحات، واتّهموه بالفساد، وبيع الحقوق والأراضي، والتنازل عن الثروات النفطيّة، وتعميم مفهوم الرشوى والزبائنية، وتورّطه في إيواء وتهريب إرهابيّي تنظيم القاعدة. رغم تدهور الأوضاع، لم تدعو الجامعة العربيّة لعقد جلسة طارئة، وإكتفت بالترحيب بالمساعي الخليجيّة.

في تشرين الثاني ٢٠١١م تمّ إطلاق "المبادرة الخليجيّة" التي وقّع عليها الرئيس صالح، وقضت بتنحّيه وتسليم السلطة لنائبه، عبد ربه منصور هادي، في مقابل منحه ومعاونيه حصانة قضائية. في شباط ٢٠١٢م تمّ إنتخاب هادي رئيسًا للجمهوريّة لمدّة سنتين. بادر في آذار ٢٠١٣م إلى إطلاق مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي إستمرّت أعماله حتّى كانون الثاني ٢٠١٤م. إعترض الحوثيّون على بعض مخرجاته، وقرّروا السيطرة على الميدان لتطبيق أجندتهم الخاصة. حتّم الصعود الحوثيّ المفاجيء توقيع اتّفاق السلم والشراكة بين أنصار الله والرئيس هادي في ٢١ أيلول ٢٠١٤م. إعتقدت الرياض أنّ الصعود الحوثيّ يُبعد خطر تنظيم القاعدة عنها، ويُضعف حزب الإصلاح اليمنيّ، غير أنّ الأمور خرجت عن السيطرة، ووجدت الرياض نفسها مضطرّة إلى الإستعانة بمجلس التعاون الخليجي. هذا المجلس الذي تأسّس في ٢٥ أيّار ١٩٨١م لمواجهة التحديّات التي تعترض الدول الخليجيّة، فشل في تأمين الإستقلاليّة الإقتصاديّة، والسياسيّة، والعسكريّة، ما جعل الخليج قاعدة عسكريّة غربيّة.

ترافق توقيع الاتّفاق النوويّ في تموز ٢٠١٥م، مع تزايد نفوذ طهران في العراق، سوريا، لبنان، واليمن. بناءً عليه، هاجس ميزان القوى، دفع الرياض إلى إعادة إحياء سباق التسلّح، عبر توقيع صفقات أسلحة بمئات المليارات. صفقاتٌ لم تحصّن البيت الخليجيّ الداخليّ من الخلافات. ففي ٥ حزيران ٢٠١٧م، أعلنت السعوديّة، الإمارات، البحرين، ومعها مصر، قطع العلاقات الدبلوماسيّة مع قطر، بسبب موقفها من أحداث مصر، واتّهامها بدعم الجماعات الإرهابيّة، وما نُسب إلى الأمير تميم بن حمد من تصريحات ينتقد فيها العداء لطهران. هذا التوتّر تجاه الدوحة، يُقابله إعادة إحياء ملف إنضمام اليمن إلى دول مجلس التعاون الخليجيّ، لا سيما بعد لقاء الرئيس هادي بالملك سلمان في آذار ٢٠١٦م، حيث أبدى الأخير تجاوبه مشترطًا

إخراج الحوثيّين وصالح من المشهد السياسيّ. أمّا وقد تمّت تصفية صالح على يد الحوثيّين، فهل مصير هذا الملف مرتبط بنهاية الأزمة اليمنيّة؟

تدخلت الأمم المتّحدة في إدارة الأزمة اليمنيّة عبر عدّة قرارات صادرة عن مجلس الأمن. كما أوفدت مبعوثين خاصّين، المغربي جمال بن عمر (٢٠١١-٢٠١٥)، الموريتاني إسماعيل ولد الشيخ أحمد (٢٠١٥-٢٠١٨)، والبريطاني مارتن غريفيث إعتبارًا من شباط ٢٠١٨م. حاول هؤلاء جمع اليمنيّين على طاولة المفاوضات، فعُقد جنيف١ من ١٦ إلى ١٩ حزيران ٢٠١٥م. جنيف٢ من ١٥ إلى٢٠ كانون الأول ٢٠١٥م. مؤتمر الكويت بين شهريّ نيسان وآب ٢٠١٦م. غير أنّ كلّ المبادرات لم تعطِ حلولاً تنهي العملية العسكريّة التي أطلقتها المملكة العربية السعوديّة.

عملية "عاصفة الحزم" التي أطلقتها الرياض أتت تلبيةً لنداء الرئيس هادي، إلاّ أنّها محاولة لإعادة ترتيب موازين القوى في المنطقة. فالمملكة تعتبر اليمن حديقتها الخلفيّة، وهي تفضّل نظام يمنيّ حليف لها يحفظ منجزات اتّفاق الطائف ١٩٣٤م، ومعاهدة جدّة ٢٠٠٠م، ويبقى ساهرًا على حماية مضيق باب المندب وحركة تصدير النفط، ويبعد شبح العمليات الإرهابيّة عن حدودها. بناءً عليه، شكّلت الرياض "التحالف" بقيادتها، إنضمّت إليه عسكريًا مصر، الإمارات، الكويت، قطر، البحرين، الأردن، المغرب، السودان، وباكستان، في حين دعمته واشنطن لوجيستيًّا ومخابراتيًّا. إعلاميًّا، إنتهجت وسائل الإعلام المحسوبة على ما يُعرف بمحور "المقاومة والممانعة" الممتدّ من طهران إلى بغداد، وصولاً إلى بيروت، مروراً بدمشق، سياسة الدعم الإعلاميّ لحركة أنصار الله، رافضةً التدخل الخليجيّ، ومُطلقةً على العمليّة تسمية "العدوان السعوديّ الأميركيّ". أمّا وسائل الإعلام الخليجيّة، وتلك المحسوبة على ما يُعرف بمحور "الإعتدال" في المنطقة، فقد دعمت العمليّة العسكريّة، والرئيس هادي، مُطلقةً على القوى المُشاركة فيها "التحالف العربيّ ضدّ الإنقلابيّين والمتمرّدين الحوثيّين والميليشيات التابعة لإيران".

في محاولة منها لتصحيح مسار العمليّة، أطلقت الرياض في ٢١ نيسان ٢٠١٥م "إعادة الأمل"، التي تقضي بإستمرار مخفّض للعمليات العسكريّة، بالتزامن مع العمليّة الدبلوماسيّة. غير أنّ الأزمة تعدّت المواجهة بين الطرفين، ووصلت إلى داخل الصفّ الواحد. فظهر إلى العلن خلاف أجندات إماراتيّ سعوديّ من جهة، وشرخٌ صالحيّ حوثيّ إنتهى بإغتيال صالح من جهة أخرى، الأمر الذي جعل الأزمة تتفاقم حتّى باتت الحرب دون أفق.

أمّا بالنسبة للإستنتاجات والنتائج، فنذكر ما يلي:

١- يرتكز الدور السعوديّ في معالجة الملف اليمنيّ على ثلاثة عناوين: الأمن القوميّ السعوديّ، الأمن الخليجيّ، وتوازن القوى مع إيران. لتحصين أمنها القوميّ، سعت الرياض ديبلوماسيًّا إلى إحتواء الأزمة اليمنيّة بإطلاق المبادرة الخليجيّة، غير أنّ تأزّم الأوضاع دفعها إلى إطلاق العمليّة العسكريّة. ولأنّ هذه العمليّة تحتاج إلى زيادة القدرات التسلّحيّة، أتى توقيع صفقات الأسلحة بمليارات الدولارات. في ما خصّ حماية الأمن الخليجيّ، لجأت الرياض إلى تشكيل "التحالف" بطابع خليجيّ، عربيّ، وإسلاميّ، مبرّرةً قيامه بالحاجة إلى توحيد الصفوف لمواجهة التهديد الإيرانيّ، سعيًا منها لإعادة توازن القوى في المنطقة.

٢- أزمة اليمن كسواها من أزمات المنطقة، أبعادها جيوسياسيّة وإقتصاديّة. غير أنّ المواجهة السعوديّة الإيرانيّة، والخطاب المتوتّر، صبغ الملف بلون الخلاف المذهبيّ.

٣- بعد ثلاث سنوات، فشلت قوى "التحالف" في تحقيق أهدافها، وفشل الحوثيّون كذلك في فرض سيطرتهم أو توحيد اليمن حول قضيتهم، حتّى بات المواطنون يشعرون بالغبن والخذلان، يعانون الفقر، والجوع، والبطالة، وسوء التغذية، والأمراض المُعدية.

٤- قيام دويلات الأمر الواقع، الأولى تحت السيطرة الحوثيّة وتتركز في صنعاء وأغلب مرتفعات الشمال. الثانية تسيطر عليها قوات هادي المدعومة من الرياض وتمتدّ على أغلب الساحل الجنوبي و على الحدود الغربية وبعض مناطق الشمال. أمّا الثالثة فمركزها عدن وتمتدّ إلى الطرف الشرقي من البلاد وتُسيطر عليها قوات مواليّة لأبو ظبي. كما يخترق هذه الدويلات ما يُعرف بالمناطق الرماديّة التي ينشط فيها تنظيم القاعدة.

٥- على الرغم من أنّ المشهد الإقليمي متجسّد بصراع المحاور، الأميركيّ السعوديّ من جهة، والروسيّ الإيرانيّ من جهة أخرى، إلاّ أنّ "محور المقاومة" أخفق في حثّ روسيا الإتّحاديّة على لعب دور فاعل في اليمن على غرار دورها في سوريا، لإعتبارات روسيّة خاصة، أهمّها المصالح المشتركة مع دول الخليج.

٦- فشل الجامعة العربيّة في حلّ أو حتّى إدارة قضايا وأزمات الدول الأعضاء، وعدم قدرتها على الدفاع عن مصالح وحقوق شعوبها.

أمّا وقد عرضنا للنتائج والإستنتاجات، لا بدّ لنا من طرح بعض التوصيات الضروريّة لحلّ الأزمة:

١- وضع حدّ لعملية "عاصفة الحزم"، والحرب العبثيّة التي لا أفق لها، وإتّخاذ التدابير اللازمة من قبل الأطراف المحليّين والإقليميّين، لإنجاح مهمة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتّحدة.

٢- إيجاد تسوية وحلّ سريع للأزمة السوريّة، تتوافق عليه القوّتين العظمتيْن. ولأنّ الملف السوريّ هو الملف الجوهريّ في صراع المنطقة، لا بدّ أن ينعكس ذلك إيجابًا على الأزمات كافة، وأهمّها أزمة اليمن.

٣- بناءً على ما تقدّم أعلاه، لا بدّ من حوار سعوديّ إيرانيّ، ينهي حرب اليمن، ويضع حدّ لأزمات المنطقة كافة، ويبدّد هواجس وقلق الرياض على أمنها القوميّ.

٤- ضرورة عقد حوار وطنيّ، يمنيّ – يمنيّ، تشارك فيه الأطراف كافة، ويأخذ بعين الإعتبار إلى حدّ ما، مراعاة المصالح الأمنيّة والإقتصاديّة لدول الخليج العربيّ، لا سيما المملكة العربية السعوديّة.

٥- ضرورة عقد حوار يمنيّ – خليجيّ، يدرس العلاقات الثنائيّة، ويعالج جدّيًّا ملف إنضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجيّ، لما في ذلك من إيجابيّات للطرفين.

٦- تفعيل دور الجامعة العربيّة، ودرس موضوع تعديل أنظمتها الداخليّة، بما يتيح لها، ويفرض عليها إتّخاذ كافة التدابير اللازمة، للإضطلاع بدور فاعل في حلّ قضايا الدول العربيّة بعيدًا عن هاجس التبعيّة للخارج.

في الخلاصة، أزمات الشرق الأوسط لا تُحلّ إلاّ بالحوار والتسويات، على مختلف المستويات، الدوليّة، الإقليميّة، والداخليّة. غير أنّ المؤشرات الأخيرة لا تدعو إلى الأمل، لا سيما بعد إعلان الرئيس ترامب عن إنسحاب واشنطن من الإتّفاق النووي مع إيران من جهة، وترحيب الرياض بهذا الإنسحاب وبفرض مزيد من العقوبات على طهران، وفي ظلّ الحديث عن إقتراب موعد إبرام صفقة القرن التي تقضي ببيع الأرض والقضية الفلسطينيّة، من جهة أخرى. بناءً عليه، كيف سيكون شكل الإصطفاف الدولي والإقليمي في المرحلة القادمة؟ هل من أفق للحوار السعوديّ – الإيرانيّ في ظلّ هذا التصعيد؟ وما الدور الإيجابي الذي قد يلعبه إحياء العلاقات الدبلوماسيّة بين الرياض وطهران، لا سيما على صعيد تخفيف الإحتقان المذهبي في المنطقة؟

قائمة المراجع العربيّة

أوّلًا: الكتب والمؤلفات

١. إدريس.محمد السعيد، النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٠
٢. البكر.بشير، القاعدة في اليمن والسعودية، ط١، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٠
٣. جويس.جريجري، العلاقات اليمنية السعودية بين الماضي والمستقبل، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٣
٤. حسين.خليل، التاريخ السياسي للوطن العربي، منشورات الحلبي الحقوقيّة، ط١، بيروت، ٢٠١٢
٥. حسين.خليل، المنظمات الإقليمية والقاريّة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠١٣
٦. الدغشي.أحمد، الحوثيون ومستقبلهم العسكري والسياسي والتربوي، ط١، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، ٢٠١٣
٧. الرشيد.تركي، الربيع العربي ومخاض التحوّل الديمقراطي، ط١، بيسان، بيروت، ٢٠١٣
٨. سري الدين.عايدة، صراع على البحر الأحمر من البوابة اليمنيّة، الدار العربيّة للعلوم ناشرون، ط١، بيروت، ٢٠١٦
٩. السيد حسين.عدنان، نظرية العلاقات الدوليّة، مجد، ط٣، بيروت ٢٠١٠
١٠. الصياد.أحمد، اليسار اليمني: ظالم أم مظلوم، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠١٣
١١. عبدالقادر.نزار، العصر الإيراني حكم الجغرافيا والتاريخ، مطبعة شمص، ط١، بيروت ٢٠١٦
١٢. غلاب.نجيب، الصراع على عرش اليمن في ظل التحولات الديمقراطية، ط١، بيسان، بيروت، ٢٠١١
١٣. قانصو.عبد العزيز، مقدمة في تاريخ العرب، دار بيروت المحروسة، بيروت، ١٩٩١
١٤. ماتيسن.توبي، الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط١، بيروت ٢٠١٤
١٥. المراكبي.عبدالمنعم، دول مجلس التعاون الخليجي، مكتبة مدبولي، ط١، القاهرة، ١٩٩٨
١٦. مرهون.عبدالجليل، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار، ط١، بيروت، ١٩٩٧
١٧. المومني.محمد أحمد، الحرب العراقية الايرانية، ط١، عُمان، ١٩٨٨
١٨. الهطلاني.إبراهيم، الشيعة السعوديّون، رياض الريس للكتب والنشر، ط٢، بيروت ٢٠١١
١٩. الربيع العربي ...الى أين، ط٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥
٢٠. قضايا عربية، ط١، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، لبنان، ٢٠١٤
٢١. مستقبل اليمن، الغدير، مركز الدراسات والتوثيق، العدد ٦٩، بيروت، ٢٠١٥

ثانيًا: الصحف المحليّة

٢٢. اليمن في منتدى فالداي الروسي: مبادرة واقعية لإنهاء الحرب، الأخبار، العدد ٣٤٠١، الأربعاء ٢١ شباط ٢٠١٨
٢٣. أحدث قرارات هادي استرضاء سعودي لآل الأحمر، الأخبار، العدد ٣٤٠٣، الجمعة ٢٣ شباط ٢٠١٨
٢٤. عملية نوعية ضد دفاعات التحالف في مأرب، الأخبار، العدد ٣٤٠٤، السبت ٢٤ شباط ٢٠١٨
٢٥. روسيا تسقط المشروع البريطاني لا لاتهام إيران، الأخبار، العدد ٣٤٠٦، الثلاثاء ٢٧ شباط ٢٠١٨

ثالثًا: المواقع الإلكترونيّة

١. الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للمعلومات التابع لرئاسة الجمهورية اليمنية، www.yemen-nic.info

- موجز التاريخ السياسي اليمني، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٠/١
- التاريخ القديم لليمن، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٠/١
- لمحة تعريفية عن اليمن، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٠/١

٢. الموقع الإلكتروني لشبكة قنوات الجزيرة القطرية www.aljazeera.net

- عدنان الهياجنة، مجلس التعاون الخليجي.. العيش تحت هاجس الأمن، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٣
- مجلس التعاون الخليجي ودوله حقائق وأرقام، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣
- النفط في اليمن، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١١/٣/١٤
- قوات درع الجزيرة، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١١/٣/١٥
- عبد العظيم الشيخ، إيران وتسمية الخليج العربي، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٢/٥/٩
- دول الربيع العربي عثرات وآمال، مقابلة تلفزيونية بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٤
- عبده عايش، "الحديدة عاصمة إقليم تهامة اليمني"، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٦
- جمال بن عمر، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١
- تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٠
- إرتفاع قياسي للبطالة في اليمن، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٢
- "عاصفة الحزم": الدول المشاركة والداعمة وحجم القوات، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٦
- السعودية تعلن النتائج الأولى لـ"عاصفة الحزم" باليمن، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٦
- أمل عالم، الصراع السعودي الإيراني على اليمن وجهة نظر يمنية، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٩
- عبد الفتاح الرشدان، الأمن الخليجي: مصادر التهديد واستراتيجية الحماية، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٨
- عارف أبو حاتم، جنيف٢..ثقب في جدار الحل السياسي اليمني، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٣
- آل جابر: عاصفة الحزم بدأت في توقيت دقيق، تقرير مقابلة تلفزيونية بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٧
- عبد الحكيم هلال، "معركة ميناء الحديدة اليمني...الأهمية والتحديات"، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٨
- محمد النحيلي، الربيع العربي بين الحتمية التاريخية والثورات المضادة، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٥/١١
- الخليج: أزمة غير مسبوقة وتداعيات كبيرة، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٦/٨
- وثيقة تكشف مطالب دول الحصار من قطر، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٦/٢٣
- أطماع الإمارات في اليمن..السيطرة على الساحل الغربي، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٦
- الجيش السوداني في اليمن..أوان الرحيل، مقالة نُشرت بتاريخ ٢٠١٧/٨/١٢
- ناصر التميمي، الأزمة الخليجية وتداعياتها على مستقبل مجلس التعاون، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٨/١٤
- نصر فضل، عاصفة بلا حسم، مقالة نُشرت بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٦
- جماعة الحوثي، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٠/٢٢

- إسماعيل ولد الشيخ يترك منصبه الشهر المقبل، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٣
- الخارجية الأميركية: أزمة الخليج طالت ولا بد من الحوار، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٦
- هذه حقيقة انسحاب القوات الإماراتية من جزيرة سقطرى، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٤

٣. الموقع الإلكتروني لأخبار منظمة الأمم المتّحدة news.un.org
- المنظمة الدولية للهجرة تحذر من آثار هجوم محتمل على الحديدة في اليمن، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٢
- في اليوم الأخير في منصبه: إسماعيل ولد الشيخ أحمد يؤكد عدم وجود حل عسكري للأزمة في اليمن، مقابلة نُشرت بتاريخ ٢٠١٨/٣/١
- الأمين العام يبدي امتنانه لمساهمة السعودية والإمارات بثلث قيمة النداء الإنساني لليمن، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢٧
- أعضاء مجلس الأمن يدينون إطلاق الحوثيين قذائف على السعودية، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢٨

٤. الموقع الإلكتروني لجريدة النهار اللبنانيّة www.annahar.com
- القاعدة في اليمن أقوى من أي وقت مضى، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢
- مجد بو مجاهد، من الذي خسر علي عبدالله صالح: الحوثيون أم السعودية؟، مقال نُشر بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٤
- جورج عيسى، هل يرث أحمد علي عبدالله صالح دور أبيه، مقال نُشر بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٤

٥. الموقع الإلكتروني لجريدة الحياة www.alhayat.com
- ما هي معايير تقسيم دولة اليمن الإتحادية الى ٦ أقاليم، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٠
- البطالة والفقر في اليمن الأعلى في الشرق الأوسط، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٤
- عبدالله حميد الدين، هل هناك تهديد حوثي على الأمن القومي السعودي؟، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢٩
- الفساد في اليمن تحول سلوكاً يومياً، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٦
- رضوان زيادة، "لماذا فشل الربيع العربي"، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٠
- جمال محمد، اليمن: تفشي الفساد يهدد مقومات الدولة، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٤
- قطر: الإنسحاب من مجلس التعاون غير وارد، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٩

٦. الموقع الإلكتروني لشبكة قنوات العربيّة www.alarabiya.net
- الرئيس اليمني والمعارضة يوقعان على المبادرة الخليجية بحضور العاهل السعودي، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٣
- "واشنطن بوست": هذه أصول أزمة قطر مع دول عربية وخليجية، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٦/٨
- إسلام سيف، ولد الشيخ: تحضير لمشاورات بين الأطراف اليمنية في مسقط، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٨/٢/٩

٧. الموقع الإلكتروني لقناة bbc العربية الإخبارية www.bbc.com/arabic
- صالح يوقع في الرياض على المبادرة الخليجية لحل أزمة اليمن، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٣
- فرقاء اليمن يبدأون محادثات السلام مع سريان الهدنة، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٥
- أربعة أسباب وراء توتر علاقات قطر مع جيرانها، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٦/٥
- الخلاف بين قطر والدول الخليجية بين المعلن والمخفي، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٦/٥
- من هو المبعوث الأممي الجديد إلى اليمن؟، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٦
- صحف عربية: مقتل صالح الصماد "ضربة موجعة" للحوثيين في اليمن، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٤

٨. الموقع الإلكتروني لقناة روسيا اليوم www.arabic.rt.com
- الجامعة العربية تدعم عملية عاصفة الحزم في اليمن، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٦
- الملك سلمان يوافق على انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي بشروط، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢
- الجامعة العربية: التقرير الأممي بشأن مسؤولية التحالف العربي عن قتل أطفال اليمن يفتقر للدقة، ٢٠١٧/١٠/٨
- ترامب وولي العهد السعودي يبحثان الوضع في اليمن، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢٢

٩. الموقع الإلكتروني لقناة Sky News العربية الإخباريّة www.skynewsarabia.com
- محمد القاضي، حكومة اليمن تتهم صالح بالفساد في بيع الغاز، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٦
- اليمن: مطالبة بإلغاء قانون يحصن كبار الدولة، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢
- جرائم صالح في اليمن على مدى عقود، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢٦

١٠. الموقع الإلكتروني لقناة CNN الناطقة بالعربيّة www.arabic.cnn.com
- من وكيف قتل القذافي، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٨
- تحالف "الشرعية": ٩١ صاروخاً بالستيًّا استهدف السعوديّة من اليمن، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٨
- الحوثي يوجه نداء للسودانيين ويؤكد: التطورات بعدن لعبة، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٨/٢/٣
- أبرز ما ورد في الجلسة الافتتاحية للقمة العربية ٢٩.."قمة القدس"، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٥

١١. الموقع الإلكتروني لمركز كارنيغي للدراسات في الشرق الأوسط www.carnegie-mec.org
- صعود الحوثيين في اليمن، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٣٠
- لماذا فشلت العملية الانتقالية في اليمن؟، مقالة نُشرت بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٦
- فارع المسلمي، اليمن ومجلس التعاون الخليجي: تاريخٌ حافلٌ بالفرص الضائعة، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٦/١/٥

١٢. الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء الروسية سبوتنيك www.arabic.sputniknews.com
- خسائر السعودية تتزايد عسكريا على الحدود مع اليمن، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٨/٦
- ١٠٠٠ يوم على بداية حرب اليمن..هذا حجم المأساة، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٩

١٣. موقع www.mawdoo3.com
- محمد مروان، أين يقع الخليج العربي، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٩
- ليلى العاجيب، تاريخ اليمن الحديث، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٦/١/٤
- إيمان الحياري، "عدد سكان تعز"، تقرير نشر بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢١
- لارا عبيات، "ما أهمية باب المندب"، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٦/٨/٢٤

١٤. الموقع الالكتروني لقناة العالم الإيرانية www.alalam.ir
- العلاقات السعودية – اليمنية تاريخ من الدم، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٦/١١/٦
- البيت الأبيض: ترامب وبن سلمان تناولا الوضع في اليمن، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢٢

١٥. موقع www.alkhaleejonline.net
- أحمد عسيري من عاصفة الحزم إلى الاستخبارات السعودية، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٣
- يوسف حسني، أنقذت حياته ومنحته فرصة للعودة..الرياض تدعم صالح ضد الحوثيين، نُشر بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢

١٦. الموقع الإلكتروني لجريدة الرياض السعوديّة www.alriyadh.com
- علي الشاطر، "الأزمة اليمنية والدور السعودي"، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١١/٨/١٦
- فاضل العماني، "الأسباب العشرة للربيع العربي"، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢

١٧. موقع www.harakawahida.wordpress.com
- عبد الناصر وحرب اليمن، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٥
- عمرو صابح، "الملك فيصل بن عبد العزيز الأضواء والظلال"، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٠/٢٠

١٨. موقع www.marefa.org
- العربية السعودية بين ١٩٥٨ و١٩٧٣، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٠/٢٠
- الربيع العربي، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١١/٢٦

١٩. موقع www.alaraby.co.uk

- عادل الأحمدي، "الحدود اليمنية السعودية: الجبهة المشتعلة"، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢٢
- إسماعيل ولد الشيخ المحارب الموريتاني من أجل السلام اليمني يرفع الراية البيضاء، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٤

٢٠. موقع www.almasryalyoum.com
- صفاء صالح، تاريخ اليمن الحديث...سلسلة من الإنقلابات والتحديات، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٦

٢١. الموقع الإلكتروني لجريدة الخليج www.alkhaleej.ae
- جغرافية اليمن نعمة تحولت الى نقمة، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٢

٢٢. الموقع الإلكتروني للمركز اللبناني للأبحاث والإستشارات، www.center-lcrc.com
- موقع اليمن الاستراتيجي يجعله محور صراع، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٩

٢٣. الموقع الإلكتروني لوكالة أنباء مرصد www.mersadagency.net
- زيد أحمد الغرسي، "ماذا وراء تحركات أميركا"، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٣/٤

٢٤. موقع www.soqotra.org
- عبدالله فقيه، "الصراع الدولي على سقطرة"، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٣٠

٢٥. موقع www.araanews.ae
- مضيق باب المندب..مكانة تاريخية للتجارة ورئة الخليج العربي، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١١

٢٦. موقع www.14october.com
- فراس اليافعي، "أهمية موقع ميناء عدن الجغرافي"، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٠/٥

٢٧. الموقع الإلكتروني لجريدة البناء www.al-binaa.com
- سقطرى اليمنية تغرق في طوفان اللعاب الأميركي، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٦/٧/٤

٢٨. موقع www.almethaq.net
- موانئ تجارية ذات طاقة عالية في اليمن، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٦

٢٩. موقع www.alhejaz.org

- عبد الحميد قدس، "سقوط نظرية الأمن الاستراتيجي السعودي"، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٠/٢٠

٣٠. موقع www.almqaal.com
- عهود الآمي، الحركات القومية واليسارية في السعودية، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢٦

٣١. موقع www.kingsaud.org
- حرب اليمن، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١١/٢٠

٣٢. موقع www.sasapost.com
- تاريخ التدخل السعودي في اليمن...هل نشهد تدخلاً جديداً لإزاحة الحوثيين، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٥

٣٣. موقع www.irfaasawtak.com
- غمدان الدقيمي، "اليمن والسعودية..علاقة يكتنفها كثير من الغموض"، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٦/٧/٦

٣٤. موقع www.main.islammessage.com
- حروب الحوثيين الست ضد الدولة اليمنية، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٥

٣٥. موقع www.breakingnews.sy
- تاريخ حركة أنصار الله اليمنية، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٦

٣٦. موقع www.albadeel.info
- بطلان معاهدة جدة بشأن الحدود بين اليمن والسعودية، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٣/٣/٣٠

٣٧. موقع www.orient-news.net
- لذكرى الرابعة لإنطلاق شرارة ثورات الربيع العربي، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٦

٣٨. موقع www.shatharat.com
- سعيد الشدادي، الفساد في اليمن: الجهود المبذولة والآليات المقترحة، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٠/٢١

٣٩. موقع www.almawqea.net
- عبد السلام قائد، كيف أثر التعامل الدولي على ثورة اليمن، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٢/١٢

٤٠. موقع www.albayan.co.uk

- سلمان العماري، اليمن من الثورة الشعبية الى الحرب الأهلية، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٦/٥/٥

٤١. موقع www.arabic.people.com
- الرئيس اليمني يوقع على المبادرة الخليجية في الرياض، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٤

٤٢. موقع www.akhbaar.org
- توقيع المبادرة الخليجية صفحة جديدة في تاريخ اليمن وصالح مستعد للشراكة، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٣

٤٣. موقع www.althawranews.net
- أحمد الطيار، مجموعة أصدقاء اليمن من هم؟، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٣/٣/٧

٤٤. موقع www.alomanaa.net
- عبد الرحمن الزبيب، مخرجات الحوار اليمني الشامل المخرج الوحيد في اليمن، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٦/٨/١

٤٥. موقع www.pdf-yemen.com
- وثيقة الحوار الوطني، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٩/١٢

٤٦. موقع www.adengd.net
- بنود اتفاق السلم والشراكة الوطنية والسياسية في اليمن، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢١

٤٧. موقع www.sabanews.net
- نص اتفاق السلم والشراكة الوطنية، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢٢

٤٨. موقع www.middle-east-online.com
- اتفاق على انضمام اليمن تدريجا الى مجلس التعاون الخليجي، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٣١

٤٩. موقع www.torancenter.org
- ابراهيم قيسون، دور الخليج العربي في القضية السورية، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٢

٥٠. موقع www.washingtoninstitute.org
- سايمون هندرسون، فهم دول الخليج، تاريخ الدخول ٢٠١٨/١/١٥

٥١. موقع www.france24.com
- البيت الأبيض يكشف عن صفقة أسلحة للسعودية بـ١١٠ مليار دولار، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢٠

٥٢. موقع www.elfagr.com
- صدفة غنيم، قطر خارج "مجلس التعاون الخليجي" واليمن على أبواب الانضمام، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٦/٢

٥٣. موقع www.alheyad.net
- أنباء إنسحاب قطر وعمان، وتوافق على ضم اليمن إلى المجلس، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٦/١

٥٤. موقع www.alquds.co.uk
- خالد الحمادي، اليمن: الجامعة العربية و«التعاون الخليجي» يستنكرون تشكيل الحوثيين لحكومة في صنعاء، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٦/١١/٣٠

٥٥. الموقع الإلكتروني لجامعة الدول العربية www.lasportal.org
- كلمة السفير أحمد بن حلّي نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية في مؤتمر "من أجل إنقاذ الوطن وبناء الدولة في اليمن" الرياض: ٢٠١٥/٥/١٧

٥٦. الموقع الالكتروني لجريدة الشرق www.al-sharq.com
- صحف عالمية: الحرب على اليمن ساحة صراع إماراتي سعودي مكتوم، تقرير نُشر بتاريخ ٢٠١٨/٢/٩

٥٧. موقع www.arabic.euronews.com
- اليمن: توتر العلاقات بين صالح والحوثيين، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٧/٨/٢٠

٥٨. الموقع الإلكتروني لقناة المنار اللبنانية www.almanar.com.lb
- شمخاني يؤكد ضرورة تدخل الاتحاد الاوروبي في أزمة اليمن، خبر نُشر بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢١

قائمة المراجع باللغة الأجنبيّة

المواقع الإلكترونية

1. Yemen Demographics Profile 2018, updated the 20th of January 2018, published on www.indexmundi.com
2. Yemen and Saudi Arabia land Dispute, article published the 14th of May 2013 on www.yemenpost.net
3. The Arab Spring, article published on www.internationalrelations.org, logged in the 20th of November 2017
4. Gulf Countries, Britannica Encyclopedia, www.britannica.com, logged in the 21st of January 2018
5. Jason Bordoff, The Saudi Arabian reform slowdown and the oil price dilemma, published September 11 2017 on financial times magazine website www.ft.com
6. YEMEN'S BIG BROTHER, telegram issued by US Ambassador in Yemen on the 18th of June 2008, and published on www.wikileaks.org
7. ERIC SCHMITT, Before Saudi Visit: Congress Questions U.S. Support for Yemen Campaign, article published the 18th of March 2018 on New York Times magazine website www.nytimes.com
8. Jan Egeland, Donald Trump has a unique opportunity to help the Yemen crisis, article published the 19th of March 2018 on CNN website www.cnn.com
9. Readout of President Donald J. Trump's Meeting with Crown Prince Mohammed Bin Salman of Saudi Arabia, article published the 21st of March 2018 on US embassy in Yemen website www.ye.usembassy.gov
10. Ishaan Tharoor, Saudi crown prince's Washington visit is overshadowed by the war in Yemen, article published the 21st of March 2018 on Washington Post magazine website www.washingtonpost.com

الفهرس الأبجديّ للمواضيع

الموضوع	الصفحة
إنضمام اليمن الى مجلس التعاون الخليجي	٨٥
جذور الخلاف اليمنيّ – السعوديّ	٢٦
الخلاف القطريّ – السعوديّ وتداعياته على الوحدة الخليجيّة	٧٦
دور الأمم المتّحدة ومجلس الأمن في إدراة الأزمة	٩٢
دول مجلس التعاون الخليجي	٦٥
عملية "عاصفة الحزم"	١٠٤
قدرات جيواقتصاديّة	١٧
لمحة تاريخيّة	٨
المبادرة الخليجية وصعود الحوثيين	٥٣
محاولات "إعادة الأمل"	١١٧
مسار الحراك العربي ٢٠١٠	٣٦
الوضع الداخلي، بين مطرقة الفساد وسندان "القاعدة"	٤٣

الفهرس

الـمـقـدّمـــــــــــــة	**١**
القسم الأوّل: أهميةُ اليمن الإستراتيجية، وأسباب تأزّم الأوضاع في البلاد	**٦**
الفصل الأوّل: المسار التاريخيّ والأهميّة الجيوسياسيّة	**٧**
المبحث الأوّل: اللمحة التاريخيّة	
الفقرة الأولى: من أولى الممالك وصولاً الى قيام دول الخلافة	٨
الفقرة الثانية: الثورتان اليمنيّتان والدرب الى الوحدة	١٢
الفقرة الثالثة: الرئيس علي عبدالله صالح، رمز الوحدة أم سبب الأزمة؟	١٤
المبحث الثاني: القدرات الجيواقتصاديّة	
الفقرة الأولى: الموقع الجغرافيّ اليمنيّ نعمةٌ أم نقمة؟	١٧
الفقرة الثانية: الإمكانات الإقتصاديّة والديمغرافيّة	٢٠
الفقرة الثالثة: أهمّ المحافظات اليمنيّة وأبرز الموانئ	٢٢
المبحث الثالث: جذور الخلاف اليمنيّ – السعوديّ	
الفقرة الأولى: اتّفاق الطائف والعلاقة اليمنيّة – السعوديّة	٢٦
الفقرة الثانية: الثورة اليمنيّة، ساحةٌ للمواجهة المصريّة – السعوديّة	٢٧
الفقرة الثالثة: الدور السعوديّ ما بعد إعلان الوحدة اليمنيّة	٣٠
الفقرة الرابعة: الحروب الحوثيّة الستّة	٣٢
الفصل الثاني: الحرب، ظروفٌ إقليمية وأسباب داخلية	**٣٥**
المبحث الأول: مسار الحراك العربي ٢٠١٠	
الفقرة الأولى: أسباب وعوامل إندلاع "الربيع العربيّ"	٣٦
الفقرة الثانية: مواقف الجامعة العربيّة من أحداث العام ٢٠١١ م	٣٨
الفقرة الثالثة: أصداء وتداعيات الثورات العربيّة	٤١
المبحث الثاني: الوضع الداخلي، بين مطرقة الفساد وسندان "القاعدة"	
الفقرة الأولى: دور "صالح"، بين نفوذ القاعدة وانتشار الفساد	٤٣
الفقرة الثانية: جذور الفساد الاداري والسياسي في اليمن	٤٥
الفقرة الثالثة: تنظيم القاعدة في اليمن وعرقلة قيام الدولة	٤٨

المبحث الثالث: المبادرة الخليجية وصعود الحوثيين	
الفقرة الأولى: "الربيع اليمني"، ثورةٌ أم فوضى؟	٥٣
الفقرة الثانية: المبادرة الخليجية وعهد عبد ربه منصور هادي	٥٥
الفقرة الثالثة: صعود الحوثيين وانهيار الدولة	٥٩
القسم الثاني: مجلس التعاون الخليجي و"عاصفة الحزم"، بين الرسم والحسم	**٦٣**
الفصل الأول: الخليج العربي وتحديّات المنطقة	**٦٤**
المبحث الأول: دول مجلس التعاون الخليجي	
الفقرة الأولى: الواقع الجيوسياسي والديموغرافي	٦٥
الفقرة الثانية: القدرات السياسية ومفهوم الأمن الخليجي	٦٨
الفقرة الثالثة: مجلس التعاون الخليجي والدور الأميركي	٧١
الفقرة الرابعة: مجلس التعاون الخليجي وملف الأزمة السوريّة	٧٣
المبحث الثاني: الخلاف القطريّ – السعوديّ وتداعياته على الوحدة الخليجيّة	
الفقرة الأولى: أسباب الأزمة القطريّة وجذورها التاريخيّة	٧٦
الفقرة الثانية: تداعيات الأزمة القطريّة	٧٩
الفقرة الثالثة: المطالب الخليجيّة والردود الدوليّة	٨١
المبحث الثالث: إنضمام اليمن الى مجلس التعاون الخليجي	
الفقرة الأولى: خلفيّات القرار الخليجيّ	٨٥
الفقرة الثانية: أسباب التردّد في منح اليمن تأشيرة الإنضمام	٨٦
الفقرة الثالثة: شروط الإنضمام وأهميته	٨٨
الفصل الثاني: مسار الحرب في اليمن وتداعياتها	**٩١**
المبحث الأول: دور الأمم المتّحدة ومجلس الأمن في إدراة الأزمة	
الفقرة الأولى: قرارات مجلس الأمن حول اليمن	٩٢
الفقرة الثانية: جولات المفاوضات ودور المبعوثين الخاصين الى اليمن	٩٧
الفقرة الثالثة: دور جامعة الدول العربيّة والإتحاد الأوروبي	١٠١
المبحث الثاني: عملية "عاصفة الحزم"	
الفقرة الأولى: فشل العملية الإنتقاليّة وأسباب "عاصفة الحزم"	١٠٤
الفقرة الثانية: القوى المُشاركة وسير العملية	١٠٨

الفقرة الثالثة: ردود الفعل والنتائج	١١٢
المبحث الثالث: محاولات "إعادة الأمل"	
الفقرة الأولى: ماذا تبدّل بين "العاصفة" و"الأمل"؟	١١٧
الفقرة الثانية: تداعيات التباينات الإقليمية على سير العملية	١٢٢
الفقرة الثالثة: مرحلة ما بعد "صالح" وآخر التطورات	١٢٨
الـخـاتـمـــــــــة	**١٣٦**
قائمـــــة المراجـــع	**١٤١**
الفهـــرس الأبـجديّ	**١٥١**
الفهـــــــــــرس	**١٥٢**